وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس التسلح و نزع السلاح

موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية

إعداد الدكتور مهديد سعيد
أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية : 2025 /2026

فهرس المحتويات

مقدمة.....4
المحور الأول: التسلح الدولي international Armament : المفهمة والتنظير.....6
أولا: ضبط المفاهيم الرئيسة وحدود التعريف : 6
ثانيا: تفسير دينامية التسلح ضمن الصور التفسيرية في نظريات العلاقات الدولية: الدافعية والأهداف:.....8
المحور الثاني: إشكالية التـــسلح في العلاقات الدولية.....13
أولا : إنتاج الأسلحة وأبعاد الصناعة العسكرية في العلاقات الدولية:.....13
ثانيا: الإنفاق العسكري العالمي: الدوافع والتحديات في خريطة الأمن العالمي: 18
المحور الثالث: الانتشار النووي في العالم.....23
أولا: السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل – مقاربة معرفية –.....23
ثانيا: أشكال الانتشار النووي ودوافعه: 30
ثالثا: القوى النووية في العالم: 40
رابعا : منظومة منع الانتشار النووي: الإرهاصات والمبادئ.....44
خامسا: مخاطر الانتشار النووي وتحدياته 51
المحور الرابـــع: ضبط التسلح و نزع السلاح Arms Control and Disarmament...57
أولا: فرز المفاهيم وحدود التعريف: 57
ثانيا: دوافع نزع السلاح وأنواعه: 64
المحور الخامس : تجسيد سباق التسلح.....70
أولا : الإستراتيجية العسكرية الأمريكية أثناء الحرب الباردة.....70
ثانيا: إستراتيجية تسلح الإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة.....73
ثالثا: الإنفاق العسكري الأمريكي. 78
ثالثا: الإنفاق العسكري الصيني:.....82

رابعا :بعد الحرب الباردة مباشرة.....84
خامسا :سوق الأسلحة نحو سباق جديد للتسلح.....85
سادسا :الفواعل غير الدولاتية في تجارة السلاح. 87
المحور السادس: انعكاسات التسلح الايراني على إيران.....90
أولا: انعكاسات التسلح النووي على إيران داخليا: 90
ثانيا: انعكاسات التسلح الايراني على إيران إقليميا.....94
ثالثا: الدور الايراني في الشرق الأوسط.....96
رابعا: الموقف الايراني في الشرق الأوسط: 98
خامسا: الاتفاق النووي و مبرراته.....103
سادسا: التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي.....110
خاتمة.....115

مقدمة

شهد النظام الدولي منذ نشأة الدولة القومية الحديثة تحولات عميقة في طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية، حيث أصبح عنصر القوة العسكرية أحد المرتكزات الأساسية التي تستند إليها الدول في حماية سيادتها وضمان أمنها القومي وتحقيق مصالحها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، برزت ظاهرة التسلح بوصفها من أكثر الظواهر تعقيدًا وتأثيرًا في العلاقات الدولية، نظراً لارتباطها المباشر بمفاهيم القوة والردع والتوازن الاستراتيجي، فضلاً عن انعكاساتها المتعددة على الأمن والسلم الدوليين. وقد أدى التطور التكنولوجي والعلمي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى انتقال سباقات التسلح من نطاق الأسلحة التقليدية إلى مجال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي ساهم في تعميق التنافس الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى العالمية.

وقد ارتبطت ظاهرة التسلح تاريخياً بمنطق الصراع والمنافسة بين القوى الكبرى، خاصة خلال فترة الحرب الباردة التي عرفت سباقًا محمومًا نحو تطوير الترسانات العسكرية والنووية بين المعسكرين الشرقي والغربي، في إطار ما عُرف بمعادلة الردع النووي وتوازن الرعب. كما أن استمرار النزاعات الإقليمية، وتصاعد التهديدات الأمنية الجديدة، وتنامي دور الفواعل غير الدولاتية، كلها عوامل ساهمت في زيادة الإنفاق العسكري العالمي وتعزيز الصناعات العسكرية، بما جعل مسألة التسلح من القضايا المحورية في الدراسات الاستراتيجية والأمنية المعاصرة.

وفي مقابل تصاعد مظاهر التسلح، برزت جهود دولية متزايدة تهدف إلى ضبط سباقات التسلح والحد من انتشار الأسلحة، خاصة النووية منها، من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي وترسيخ مبادئ السلم الدولي، على غرار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وغيرها من المبادرات المرتبطة بنزع السلاح وضبط التسلح. غير أن فعالية هذه الجهود بقيت محل جدل، نتيجة استمرار التنافس الدولي واختلاف مصالح القوى الكبرى، إضافة إلى بروز تحديات أمنية جديدة فرضتها التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية في البيئة الدولية.

وانطلاقًا من الأهمية العلمية والعملية لهذه القضايا، تأتي هذه المطبوعة البيداغوجية الموسومة بـ **"التسلح ونزع السلاح "**لتشكل إطارًا معرفيًا ومنهجيًا يساعد طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص العلاقات الدولية على الإحاطة بمختلف الأبعاد النظرية والتطبيقية المرتبطة بظاهرة

التسلح. وتهدف المطبوعة إلى تعريف الطلبة بالمفاهيم الأساسية ذات الصلة بالتسلح، والانتشار النووي، وضبط التسلح، ونزع السلاح، مع تحليل الدوافع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تحكم سلوك الدول في هذا المجال، إضافة إلى دراسة انعكاسات سباقات التسلح على الأمن الإقليمي والدولي.

كما تسعى هذه المطبوعة إلى تنمية قدرات الطلبة التحليلية والنقدية، من خلال ربط الجانب النظري بالتطبيقات الواقعية، واستعراض أبرز النماذج والتجارب الدولية المتعلقة بالتسلح والردع النووي والإنفاق العسكري العالمي. وتستند في ذلك إلى توظيف مختلف المقاربات النظرية في العلاقات الدولية، خاصة الواقعية والواقعية الجديدة، لفهم طبيعة التنافس الأمني بين الدول وتحليل ديناميكيات القوة داخل النظام الدولي.

المحور الأول: التسلح الدولي international Armament : المفهمة والتنظير

أولا: ضبط المفاهيم الرئيسة وحدود التعريف :

ينطلق التفكير في حقل العلاقات الدولية – كمجال تفاعل بين الدول – من أولوية القوة في سلوكيات الدول في سياساتها الداخلية والخارجية؛ ومرد ذلك إلى اعتبارها غذاء لها في بيئة فوضوية تفتقد للمُحَكم العالمي، مما يُحتم عليها السعي المتواصل لضمان مصدر بقاءها واستدامة سياساتها.

أثبتت حالات عديدة في تاريخ السياسة الدولية - منذ نشأة الدول القومية عقب معاهدة وستفاليا عام 1648 - حقيقة أساسية مفادها أن القوة العسكرية تمثل عنوانا عريضا لقوة الدولة وصورتها في محيطها الإقليمي والدولي، نظراً لاعتبارها أداة لا غنى عنها لضمان الاستقرار السياسي داخلياً، وكذا البقاء والنفوذ خارجياً، حيث دأبت الفواعل الدولية على بناء سياسات تسلحية قادرة على مواجهة بعضها البعض خلال زمني السلم والحرب.

1/سياسات التسلح الدولي:

إن سعي الدول المستمر لتحصين وجودها في البيئة الدولية عبر تطويرها للقوة العسكرية –بشتى أنواعها – يحيل إلى أنها تتحرك بدوافع أمنية متعددة، خاصة هاجس البقاء والخوف من وقوعها فريسة لعدوان الآخرين ، مما يدفع للقول بأن التسلح يفسر هذه الدوافع، ويمكن تفسيره تفسيراً منطقياً من خلال اعتباره:[1]

[1] _ juliet kaarbo and James Lee Ray, Global Politics, US, Wardsworth, 2011, p271.

ا- ظاهرة Phenomenon:

عندما تتنافس الدول من أجل بناء مقدرات عسكرية منيعة بكل ما أوتي لها من قوة، وتستغل في ذلك كل ما تملكه من موارد وخبرات وأموال فإنها بذلك تخلق ظاهرة دولية من بين عديد الظواهر المعقدة في البيئة الدولية ولهذا يفسر أصحاب الطرح الواقعي في العلاقات الدولية ظاهرة التسلح بأنها قمة تجسيد رغبة الدول للبحث عن مصالحها الوطنية وتحدي مثيلاتها من فواعل النظام الدولي.

وهنا يمكن تعريف التسلح الدولي بأنه ظاهرة دولية مركبة تنبع من اعتبارات وطنية وإقليمية ودولية، كونها ترتبط بالرغبة في الحماية من التهديدات الخارجية وعلى رأسها العدوان عندما نطلق اسم ظاهرة التسلح الخليجي ، فإننا نوحي إلى جهود دول الخليج لتطوير مقدرات وبرامج تسلحية لمواجهة مخاطر الآخرين؛ كما هو الحال بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وإسرائيل، وهي بذلك ظاهرة من ظواهر التفاعل الدولي في المنطقة.[2]

ب- مسار Process:

عندما تسعى الدول لتطوير برامج صناعة أسلحة ومعدات عسكرية متطورة عبر مراحل زمنية مختلفة، فإنها بذلك تكون قد أعدت خططاً قومية مدروسة لتحقيق أهداف عليا، بناءاً على عقيدة إستراتيجية طويلة المدى سواء لاحتواء عدو ما أم للبحث عن مصدر قوة لها اقتصادياً وسياسياً،

[2] _ Pierre de Senarclens, La Politique Internationale, Armand Colin, Paris, 1992, p23.

وهنا يُشار إلى التسلح بكونه عملية دينامية Dynamic.Process ممتدة في الزمان والمكان؛ أي أنها خطوات متلاحقة لها بداية ونهاية – حسب نظرة الدولة لأهدافها.

ج- أداة Tool:

في ظل غياب سلطة فوقومية قادرة على فرض سلطة الإكراه على سلوك الفواعل الدولية وضبطها، تدرك الدول أنه لا مناص من السعي لتطوير سياسات تسلح متطورة ومستديمة في ظل الظروف العالمية المحيطة بها، بحيث يصبح واجبا عليها قياس قدراتها العسكرية مقابل ما تملكه الأطراف الأخرى في النظام الدولي، وبذلك نفهم سياسات التسلح على أساس أنها أداة لبناء القوة والاستمرار إزاء تهديدات حقيقية ومفترضة.

ثانيا: تفسير دينامية التسلح ضمن الصور التفسيرية في نظريات العلاقات الدولية: الدافعية والأهداف:

هناك تفسيرين نظريين لظاهرة التسلح الدولي على مستوى الدوافع والمطالب الخاصة بالدول:

الحتمية التكنولوجية:

تقوم على أساس اعتبار التكنولوجيا النووية في حد ذاتها متغيرا تفسيريا لسعي الدول لامتلاك أسلحة متطورة خاصة بها في البيئة الدولية، وبذلك فإن الأسلحة سيتم تطويرها واعتبارها خيارا جوهريا لدى صناع القرار والفواعل العسكرية المرتبطة بدوائر التسلح والدفاع، عندما تصبح الدول لها القدرة التكنولوجية على القيام بذلك، أي أن النضج التكنولوجي لأية دولة ضمن هذا الافتراض، لا يُستبعد أن يكون التفسير الأنسب للخيارات العسكرية للكثير من الدول. وفي هذه

النقطة، يستعرض الباحث هربرت يورك Herbert York مثال الأنشطة النووية خلال فترة الحرب العالمية الثانية كتعبير عن الحتمية التكنولوجية، والتي تفسر أيضا سباق التسلح الذي أعقبها، وذلك في قوله:

"إن قرار تطوير أسلحة نووية لا يعتبر حظاً عند بعض الحكومات، وإنما هو حتمية تكنولوجية عامة". [3]

'The decision to develop nuclear weapons is not a fluke of certain governments, but a general technological imperative'

يربط هذا الاتجاه البعد التكنولوجي لسياسة التسلح بقيمة الحداثة؛ باعتبارها مطلبا دوليا لا يقل أهمية عن مطلب الأمن والدفاع؛ فالإبداع التكنولوجي يمثل مصدرا مستقلا للتسلح من هذا المنظور، وأحسن دليل هو التطور النوعي في سياسات التسلح بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي مع نهاية الخمسينيات، والذي أفضى إلى تأثير العامل التكنولوجي على معادلة النصر في نظر قادة الدولتين؛ فبعد أن كان في نطاق القوة التدميرية، أصبح واضحا في سرعة الوصول إلى الهدف "الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات" [4]

[3] _ Peter R. Lavoy, Nuclear Myths and the causes of Nuclear Proliferation, England, Frank Class, 1993, p194.

[4] _ جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 246.

تتجه النظرية الواقعية إلى تفسير ظاهرة التسلح في العلاقات الدولية ضمن منطق المفاهيم الثلاثة الخاصة بسلوك الدولة كوحدة أساسية في النظام الدولي؛ الأمن والمصلحة والقوة، فالدول تسعى لتطوير أسلحة عندما تواجه تهديد عسكري خطير لأمنها، وهذا ما تناولته النظرية الواقعية[5].

يسهل فهم ظاهرة التسلح فهماً منطقياً بتشبيه النظام الدولي بحالة الطبيعة على حد تعبير المفكر السياسي البريطاني توماس هوبز Thomas Hobbes، فهي حالة حرب الجميع ضد الجميع، وضمن هذا الوضع تكون جميع الدول قلقة بشأن البقاء، ولزيادة أمنها الأقصى لأجل البقاء، فإنها تتصرف بطريقة عقلانية وهذا يقودنا إلى الافتراض بأن النظام الدولي تحكمه قاعدة المساعدة الذاتية، بحيث تتنافس من خلاله الدول بشكل مستمر حول الأمن.

وفي جهودها لتأمين بقائها تكون الدول دائما غير متيقنة من نوايا الفاعلين الآخرين، مما يعني تضاؤل آفاق وفرص التعاون، نظرا لأنها محكومة بمنطق المعضلة الأمنية Security Dilemma ولأن الدول لا يسعها أبدا أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى، فإنها إذا تحاول تعظيم أمنها security maximization بمحاولة كفاية نفسها ذاتيا وزيادة قوتها عسكريا.[6]

ومن هنا تأتي المفرغة للأمن والقوة، بمعنى أن كل دولة تسعى لتحسين قدراتها العسكرية تحسبًا عدوان مسلح من دول أخرى، تثير تحضيراتها هذه تخوف الدول الأخرى التي تراها موجهة ضدها، لأنه يستحيل التأكد من النوايا والمقاصد الحقيقية "تحضيرات دفاعية أي دفاع عن النفس

[5] _ محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، (د.س.ن)، ص ص 58-61.

[6] _ Karen A.Mingst, Essentials of International Relations, London, Norton and Company, 2Ed, 2003, p153.

في محيط معادي أو هجومية أي قصد تغيير الوضع القائم" لهذه الدولة التي قررت تحسين قدراتها.

نموذج الفعل ورد الفعل Action/Reaction: يعتبر أساس التفسير الواقعي لظاهرة التسلح والسباق نحو التسلح؛ بحيث أن قيام دولة أ بزيادة ترسانتها العسكرية تراه دولة ب تهديدا لها، وبدورها تباشر بنفس الإجراء، بغية الرد على سلوك الأولى وضمان أمنها.[7]

وهذا ما يبرزه التفسير التالي:

The basic proposition of the action-reaction model is that states strengthen their armaments because of the threats the states perceive from other states. The theory implicit in the model explains the arms dynamic as driven primarily by factors external to the state.

يسلم ممثل النظرية الواقعية الجديدة كينيث والتز Kenneth Waltz بأن الدول باعتبارها الوحدات الرئيسية في العلاقات الدولية، توجد في نظام دولي فوضوي، وعليها أن تعتمد على المساعدة الذاتية Self-Help لحماية سيادتها وأمنها القوميين، وتكون قادرة على ممارسة القصاص على سلوك الدول، وذلك إشارة إلى القيود الخارجية External Constraints التي

[7] _ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 14-15.

تدفع الدول لامتلاك الأسلحة كاستجابة عقلانية للدول لأجل حماية مصالحها، ومادام أمنها يمثل الغاية القصوى للبقاء:

States coexist in a condition of anarchy. Self-help is the principle of action in an anarchic order, and the most important way in which states must help themselves is by providing for their own security. Therefore, in weighing the chances for peace, the first questions to ask are questions about the ends for which states use force and about the strategies and weapons they employ.

هناك حالات عديدة من سعي الدول إلى تعزيز ترساناتها العسكرية قصد شعورها بتهديدات إقليمية موجهة ضدها، على غرار إيران التي أدركت أن تهديدات العراق سابقا والولايات المتحدة وإسرائيل تعتبر عوامل مشجعة لامتلاك الرادع النووي، ويعتبر برنامجها لتطوير الصواريخ الباليستية ضمانا لها ضد أي تهديدات في المستقبل، ناهيك عن قدرته على تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

من خلال ما سبق، نتوصل إلى خلاصة مفادها أن جميع عمليات التسلح التي عرفتها الدول القومية منذ نشأتها تُفسر ضمن اعتبارات البقاء والقوة والأمن، كونها تجعلها تحتمي ضد أي تهديد، ماثل أو محتمل، في ظل التسليم بأولوية الاعتبارات العسكرية للأمن الدولي في العلاقات الدولية، رغم وجود من ينادي بثني الدول على زيادة صناعة الأسلحة وتوريدها وتكديسها،

مبررين ذلك باقترانها بشبح الحرب إذا تصادمت المصالح الدولية، خصوصا في المناطق التي تشهد نزاعات وتوترات داخلية أو خارجية.[8]

المحور الثاني: إشكالية التـــــسلح في العلاقات الدولية

أولا : إنتاج الأسلحة وأبعاد الصناعة العسكرية في العلاقات الدولية:

تنفرد ظاهرة التسلح عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية في الارتباط الوثيق بين مسألتي الأمن القومي للدول وأدوات قوتها، إذا سلمنا بأن الدولة كائن يتغذى على الأسلحة بمختلف معداتها ووسائلها وحتى تكنولوجيات تطويرها، فلا تضمن أية وحدة سياسية من وحدات النظام الدولي بقائها واستقرارها وهي مفتقرة لأدوات تحصين حدودها وأقاليمها.

يعتبر مجال إنتاج الأسلحة ظاهرة قديمة قدم بروز الدولة والأشكال الأولى من تنظيمها، لأنها تلازم وظيفة الدفاع وتأمين الوجود، غير أنها تطورت تطورا كبرا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، نظرا للاعتبارات التالية:

ا/ تزايد عدد النزاعات الدولية وتعدد أشكالها ومصادرها ووسائلها ودرجات خطورتها على السلم والأمن الدوليين.

ب/ اعتبار تجارة الأسلحة أحد أهم أدوات التنافس بين الشرق والغرب إبان فترة الحرب الباردة، خصوصا في دول العالم الثالث "مناطق الصدام"، فقد أدرك الإتحاد السوفيتي هذه الحقيقة عندما ولج مضمار تصدير الأسلحة على المستوى الدولي منذ الخمسينيات من القرن العشرين.

[8] _ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 159-160.

ج/ البعد الاقتصادي لظاهرة التسلح؛ من منطلق أن تجارة الأسلحة إذا راجت، فهي بذلك مصدرا مميزا للدخل القومي؛ أي أنها إضافة مالية –اقتصادية لبعض الدول، ولهذا حرصت على غزو الأسواق الدولية بكل أنواع الأسلحة المتطورة تكنولوجيا، ناهيك عن اتخاذ بعض مناطق الصراع التي تستورد هذه الأسلحة حقول تجارب لبعض أنواع الأسلحة قصد اختبار مستوى كفاءتها الفنية وتقييمها.[9]

وتشير دراسات الحرب إلى أهمية البعد الاقتصادي في ظاهرة التسلح في الحسابات القومية للدولة، وبذلك تعرف القدرة الاقتصادية للحرب بحسب رأي نور knoor على أنها (القدرة على بناء قوات مسلحة عسكرية وإنتاج تجهيزات في وقت الحرب وزيادة مضاعفة القوة الحربية التي بحوزة الدولة في وقت السلم).

فالمسائل العسكرية تتشابك مع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية، وفي هذا الإطار، نستذكر العوامل التي تدخل في تكوين القابلية العسكرية والدفاعية لأية دولة كما عرفها نور:

1-الإمكانية الاقتصادية، بما في ذلك التكنولوجيا وميزانية الدفاع

2-الاستعداد القومي، أي استعداد الشعب للتضحية على حساب مصالحه الاستهلاكية

3-درجة الكفاءة التي تستعمل بواسطتها الموارد المعيشية وإمكانية الدفاع الحربية والاقتصادية

[9] _ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص 309.

تتحكم بعض المتغيرات حسب خبراء الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في تفسير الطلب الدولي على الأسلحة – على اختلاف أشكالها ووظائفها – وهي كما يلي:[10]

- مدى استعداد الدولة المصدرة للسماح بتنفيذ بعض الطلبات من أسلحة معينة، سواء كان مبيعات أسلحة بطرق معهودة، أو على شكل مساعدات عسكرية.
- طبيعة السياسات الداخلية والخارجية التي تتبعها الدولة التي تشتري الأسلحة.
- درجة التفاعل بين الدولة المصدرة والمتلقية خصوصا في جوانب الأمن والدفاع.
- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعقدها الدول لتنظيم مبيعات الأسلحة فيما بينها.
- الحروب وتهديدات الأمن الدولي بمختلف أشكالها، فهي تعتبر المحدد الرئيسي لمدى كثافة الطلب على شراء الأسلحة من قبل الدول الأطراف في هذه الصراعات.
- التغيرات التكنولوجية في صناعة الأسلحة(ما يعرف بدورة التطور) لأنها قد تضاعف من الطلب على أسلحة معينة، كما تقلل منه على أسلحة أخرى.
- العوامل المالية؛ وتختصر في أسعار الأسلحة (انخفاض الطلب على الأسلحة ذات التكاليف العالية بالنسبة للدول محدودة الموارد المالية) إضافة إلى سلوك الشركات الخاصة العاملة في حقل التجارة الدولية للأسلحة.

هناك طرق عديدة للحصول على الأسلحة: [11]

[10] _ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 309-310

أولا: أسلوب البيع: تلجأ غالبا القوى الكبرى إلى بيع الأسلحة بمختلف أنواعها لدول أخرى خاصة في العالم الثالث، أو دول متورطة في نزاعات مباشرة مع أطراف أخرى، فيصبح من مصلحة القوى العسكرية الكبرى أن تستثمر في قطاعها العسكري الصناعي لتصريف فائض منتجاتها ومعداتها العسكرية، خصوصا إذا كانت متفوقة الأداء التكنولوجيا مما يسهل استخدامها والحصول على نتائج سريعة في ساحة المواجهات. وقد ذكر التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، أن حجم تجارة الأسلحة التقليدية الرئيسية على مستوى العالم ارتفع بنسبة تصل إلى 16 في المائة، خلال السنوات من 2010 إلى 2014، مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة بين عامي 2005 و2009. وأكد التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على صدارتها كأكبر دولة مصدرة للأسلحة، بعدما ارتفعت صادراتها خلال تلك الفترة بنسبة بلغت 23 في المائة، وهي نسبة تمثل 31 في المائة من حجم صادرات السلاح على مستوى العالم.

أما روسيا، فقد احتفظت بالمرتبة الثانية، رغم ارتفاع صادراتها في السنوات الخمسة الأخيرة، بنسبة 37 في المائة، أي حوالي 27 في المائة من الحجم العالمي، بينما تمكنت الصين من التقدم للمركز الثالث، بعدما زادت صادراتها من الأسلحة بنسبة تصل إلى 143 في المائة، وإن كان الفارق بينها والولايات المتحدة وروسيا مازال كبيراً.

[11] _ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 310-311

ثانيا: أسلوب المساعدات العسكرية: يشيع هذا الشكل من التفاعل بين الدول الموردة للسلاح والدول التي بحاجة إليها سواء في زمني السلم أو الحرب، في إطار إمداد الدول الكبرى – تاريخيا – بمختلف الأسلحة والمعدات العسكرية لحلفائها أو وكلائها إبان الحروب العالمية والحرب الباردة على وجه الخصوص.

كان أول تطبيق واسع لهذا الأسلوب في مارس 1941، عندما قدمت الإدارة الأمريكية مساعدات لبريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفيتي، في إطار الحرب على قوات المحور، ثم تجدد استخدام الأسلوب نفسه في حلة أيديولوجية مع انقسام العالم إلى معسكرين، مع الإعلان عن مبدأ ترومان عام 1947، وكانت القوتين العظميين "الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي" تسعيان إلى توسيع مناطق نفوذهما واحتواء تهديد الطرف الآخر عبر ضمان وصول مساعداتها المالية والعسكرية إلى وكلائها في بؤر التوتر.

ثالثا: الترخيص بإنتاج الأسلحة: تعمل القوى الكبرى على إبرام اتفاقيات خاصة مع دول أخرى في إطار علاقة قائمة بين أطراف مصدرة وأخرى متلقية، ضمن خط التحالف أو التبعية بينها، مثلما شهدته فترة الحرب الباردة منذ الخمسينيات.

رابعا: أسلوب التهريب: يعتبر الأسلوب غير القانوني في نقل الأسلحة بين الدول، حيث تلجأ أطراف عديدة، دولا كانت أم جماعات إلى شحن كميات من الأسلحة بطرق سرية وغير مشروعة، وغالبا بطريقة التمويه، بعيدا عن أي مراقبة قانونية، وتصل إلى مناطق معنية بيد

جماعات أو مسؤولين يسعون للاتجار فيها بغرض الكسب المالي، أو تصبح أدوات في يد خصوم داخل الدولة أو على حدودها.[12]

ثانيا: الإنفاق العسكري العالمي: الدوافع والتحديات في خريطة الأمن العالمي:

يعتبر الإنفاق العسكري جزءا من الإنفاق العام للدولة، تقوم به قصد الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، وذاك ما يكشفه التاريخ منذ بروز الدولة القومية وشروعها في التفاعل مع نظيراتها في النظام الدولي. كما يعرف بأنه (جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرُّضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية( )، وقد حدد معهد ستوكهولم SIPRI مجالات الإنفاق العسكري – باستثناء مجال الدفاع المدني - كأساس لتعريف المفهوم، وهي كالآتي:[13]

القوات المسلحة (حفظ السلام)

وزارات الدفاع

القوات شبه العسكرية

الأنشطة العسكرية في الفضاء

[12] _ طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965-1990، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص 38-39.

[13] _ التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 307-308.

The armed forces, including peace keeping forces Defense ministries and other government agencies engaged in defence projects Paramilitary forces when judged to be trained, equipped and available for military operations Military space activities

العوامل المؤثرة في ظاهرة الإنفاق العسكري:

يُفسر الإنفاق العسكري في الدراسات الإستراتيجية بكونه قرار سياسي وإستراتيجي واقتصادي هادف حيث تتحكم فيه عوامل محورية، لا يمكن تغييبها في تفسير ظواهر سباق التسلح الإقليمي وتعزيز ميزانيات الدفاع العسكرية لأي فاعل من الفاعلين في النظام الدولي.

وفي أي مرحلة زمنية، فصناع القرار يخضعون خلال عملية اتخاذ القرار لتأثير هذه العوامل، مجتمعة أو مستقلة عن بعضها البعض، وهي كما يلي:

العوامل السياسية: وتشير إلى الظروف السياسية للبلاد "الاستقرار وعدم الاستقرار الداخلي" إلى جانب طبيعة نظام الحكم ودرجة توازنه الداخلي. فالمتتبع لتاريخ العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648، يتبين وجود علاقة قوية بين درجة عدم الاستقرار السياسي ووتيرة الإنفاق العسكري، حيث يزيد قادة الدول من دعم ترساناتهم العسكرية بمختلف الأسلحة والمعدات العسكرية إذا استشعروا أخطارا تحيد بأقاليم بلدانهم، ناهيك عن التحالفات الإقليمية للبلد، فيعدو الإنفاق في الأسلحة مفسرا جوهريا للدولة التي ترتبط بتحالفات عسكرية في الخارج.

العوامل الاقتصادية: يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- توفر الموارد الاقتصادية، فكلما كانت غنية، كانت الدولة أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.

- مستوى التنمية الاقتصادية، بحيث أن تزايد وتيرات النمو قد يدفع الإنفاق العسكري إلى الارتفاع.

- الصرف الأجنبي، لأن توافره يمكن أن يساعد الدولة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة، وبدوره يدفع النفقات العسكرية إلى الارتفاع.

- التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية محلية، فالمؤسسة العسكرية تجد نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كاف على إنتاج هذه الصناعات.

العوامل الإستراتيجية: وهي تتلخص في احتمال خطر نشوب حرب ما، حيث أن الإنفاق يكون عاليا في المناطق التي يحتمل فيها اندلاع مواجهة عسكرية بين الخصوم، ناهيك عن الحروب الأهلية التي تزيد من الطلب على الأسلحة ومختلف الاستعدادات العسكرية للأطراف المتحاربة، إلى جانب النزاعات الإقليمية وسباقات التسلح المختلفة إقليميا ودوليا.

3-أدوار المركب الصناعي-العسكري وتأثيره في العلاقات الدولية:

سعت الدول منذ بروزها كوحدات فاعلة في النظام الدولي لأجل زيادة قدراتها العسكرية، وتعزيز ترساناتها من شتى أنواع الأسلحة والذخائر الحربية والتجهيزات الدفاعية والهجومية، إيمانا منها بأن الحرب تصبح وشيكة في أي زمن، كما أنها لا تأمن سلوك الفاعلين الآخرين، مثلما تفسره فكرة المعضلة الأمنية، فما تقوم به دولة –ا- من شراء أسلحة في فترة زمنية ما، تدركه الدولة – ب- بمثابة تهديد لأمنها، وتقوم هي الأخرى باقتناء نفس الأسلحة أو أخرى أكثر تطورا وفاعلية مما اكتسبته الأولى، ضمن الإدراك بالتهديد الوشيك المتبادل، وتتجهان تدريجيا نحو حدود

المواجهة، وبالتالي أصبحت التجارة العسكرية أمرا لا مفر منه في العلاقات الدولية، خصوصا أنها راجت وعرفت تطورا نوعيا " الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية" و زيادة مطردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحت تأثير التنافس الحاد بين المعسكرين الشرقي والغربي، أين سعى الطرفان إلى غزو أسواق العالم بمنتجاتهم العسكرية، خاصة لدى الحلفاء والدول التابعة لفلكها.

تؤمن الدول بضرورة الاعتماد على القطاع العسكري لأجل تحقيق أهداف اقتصادية؛ على غرار تحقيق الاكتفاء الذاتي والتغطية على الأزمات الغذائية مثلما تظهره حالة كوريا الشمالية، وكذا تغطية العجز في قطاعات أخرى من خلال عوائد بيع الأسلحة ومعداتها كالصواريخ، ناهيك عن اعتبار التسلح مصدرا هاما للعملة الصعبة للدولة.[14]

نوجز أبرز العوامل المتحكمة في التجارة العسكرية " الأسلحة" في ضوء الدور الكبير الذي تلعبه المركبات الصناعية – العسكرية MIC داخل القوى الكبرى، باعتبارها مجموعة فاعلين اقتصاديين وماليين وعسكريين، تسعى للاستفادة من تطوير الأسلحة واستخدامها في مناطق الصراع المختلفة، وهي تتصرف ضمن حدود المعادلة التالية:

-يتطلب الرفاه الاقتـــــصادي استمرار وتزايد الإنفـاق العسكري -

تعريف المركب الصناعي – العسكري:

[14] _ سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 287.

هي ظاهرة صناعية –عسكرية- تجارية – مالية شديدة التعقيد، يرتبط فيها رأس المال الصناعي برأس المال التجاري، تعمل من خلالها الشركات التجارية في مجال التصنيع العسكري والإنفاق على مختلف الأسلحة، وهو بذلك يتلخص في تحالف بين مصالح ثلاثة فواعل رئيسية؛الكونغرس الأمريكي ووزارة الدفاع بالإضافة إلى شركات السلاح العالمية، أي من خلال إنشائها تتقاطع مصالح ثلاثة نخب سياسية وعسكرية وتجارية – مالية( )؛ صناع القرار والقادة العسكريين والمؤسسات الاقتصادية والصناعية :

Military-industrial complex, network of individuals and institutions involved in the production of weapons and military technologies. It focuses on the historical relationship between sections of industry and the military.

تعود تسمية المركب أول مرة إلى عالم الإجتماع الأمريكي رايت ميلز، حيث قصد به تحالف قوي من العسكريين ورجال الصناعة في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر السيطرة على وسائل الإعلام( ). وهو يقصد تحقيق الربح المادي من خلال استغلال النزاعات والحروب وإمداد الأطراف المتحاربة بشتى أنواع الأسلحة المناسبة في ساحة القتال.[15]

وقد أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور مع بداية الستينيات، حيث أعلن في خطابه رسميا أن المؤسسة العسكرية تتضمن مصالح اقتصادية لفاعلين مهمين، تجهد من أجل تصنيع الأسلحة عن طريق عقود الشراكة بين الشركات العسكرية والمدنية. فعلى سبيل المثال، يشترك

[15] _ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 306.

في إنتاج مقاتلة من طراز 16 أكثر من 12 شركة مختصة في ميادين متعددة، بحيث أن كل شركة تنتج جزءا من أجزاء الطائرة. فوجود هذا القطاع الضخم المهتم بالصناعة العسكرية أدى إلى نشوء اهتمامات مدنية للنخبة العسكرية، وأخرى مادية للمؤسسات الاقتصادية، وهي بذلك تعتبر سببا رئيسيا لسباق التسلح واعتماد ميزانيات ضخمة لتطوير الأسلحة عند الدول الكبرى.[16]

المحور الثالث: الانتشار النووي في العالم

أولا: السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل – مقاربة معرفية –

ارتبط تطور حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، على الصعيدين العملي و الأكاديمي، من بين أمور عدة، باكتشاف مبدأ الانشطار الذريNuclear Fission من طرف علماء الغرب، وبالتحديد العالم الألماني في الفيزياء اوتو هان Otto Hahn عندما أدرك أن الطاقة الناتجة عن الانشطار، يمكن استخدامها لإحداث تفجير نووي[17]؛ بحيث أتيحت عملية صناعة القنبلة الذرية، باعتبارها واحدة من أهم الإنجازات التكنولوجية والسياسية بالنسبة للدول المنتصرة في الحرب.

الأسلحة النووية وأهم خصائصها:

تعتبر الأسلحة النووية Nuclear Weaponsمن الأجهزة المتفجرة التي تقوم على التفاعلات النووية فهي تتكون من المتفجرات النووية و الوسائل الخاصة بإطلاقها، وتصنف إلى جانب

[16] _ نفس المرجع، ص 306

[17] _ Frank Barnaby, How to Build a Nuclear Bomb and Other Weapons of Mass Destruction, New York, Nation Books, 2004, p15.

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية باعتبارها أسلحة دمار شامل Weapons of Mass Destruction، استنادا إلى التسمية التي صاغتها الأمم المتحدة عام 1946.[18]

إن التفاعلات النووية تؤدي إلى تحويل هيكل الذرات النووي، وتنجم عنها أثناء العملية إنفجارات ضخمة للطاقة، ونظرا للتعقيدات التقنية المرتبطة بصناعة سلاح نووي، وكذا المواد الانشطارية اللازمة في ذلك، فقد أولى الإستراتيجيون أهمية بالغة لهذا النوع من الأسلحة الخطيرة لأنها –إذا ما قورنت بمختلف الأسلحة التي حازت عليها الدول في المراحل السابقة- تكون قد أحدثت حقيقة قطيعة إستراتيجية – تاريخية مع ما كان يطلق عليه بالأسلحة التقليدية، حيث أن تاريخ استخدام أول قنبلة نووية في الحرب العالمية الثانية، شكل حدا فاصلا للتفرقة بين الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، أو ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل.

فالسلاح النووي يتميز عن غيره من الأسلحة في ثلاثة جوانب رئيسة، وهي:

1-الجانب التقني؛ إن السلاح النووي هو السلاح الوحيد الذي يحدث مفعول تدمير شامل بحيث لا يستثني شيئا، إذ يدمر في الآن ذاته البنيات التحتية والأجسام المادية (مثله في ذلك مثل المتفجرات التقليدية) والكائنات البشرية وغيرها من الأحياء (مثله مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية)، وذلك يجعله أقوى وسائل الدمار الشامل.

2- الجانب الإستراتيجي: السلاح النووي هو السلاح الوحيد الذي يستخدم للردع كوظيفة إستراتيجية سياسية؛ وذلك بهدف تجنب الحرب.

[18] _ برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011، ص 7.

3- الجانب القانوني؛ السلاح النووي على خلاف غيره من أسلحة الدمار الشامل، لا يخضع لأي اتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع.

إن عملية صنع الأسلحة النووية جد معقدة وصعبة، سواء عن طريق التفاعلات الانشطارية أو الإنصهارية؛ نظرا لصعوبة حيازة المواد اللازمة والتحكم في تقنيات الصنع .فالتفاعلات الانشطارية تحدث عندما تنشطر نواة ذرية ثقيلة إلى نواتين أو أكثر أصغر منها، ويحدث الانشطار في نظير معدن ثقيل (سواء اليورانيوم أو البلوتونيوم) ويتم ذلك نتيجة للقذف بنيترون- أحد الجزيئات الدقيقة الأولية في الطبيعة- إلى نواة ذرة من هذه المواد، والتي تتحطم بدورها أو تنشطر. أما الاندماج، فيحدث عندما تنضم نوى خفيفة الوزن بعضها إلى بعض، ويتم ذلك نموذجيا في ظروف درجة حرارة وضغط مرتفعين، ويستخدم في صناعة الأسلحة النووية على شتى أنواعها طرق عدة؛ إما الانشطار فقط، وإما الانشطار والاندماج مجتمعين.

إن المادة النووية المستخدمة في السلاح النووي يمكن أن تكون إما يورانيوم وإما بلوتونيوم، بالنسبة لليورانيوم، فإنه يوجد طبيعيا في خام اليورانيوم، والذي يتكون من نظيرين Isotopes هما:

اليورانيوم 235؛ الذي تتم فيه بسهولة عملية الإنشطار اللازمة في السلاح النووي، وعلى ذلك يوصف من الناحية التقنية بأنه قابل للانشطارFissionable،ويكون حوالي 0.7 بالمائة فقط من الخام، وللحصول عليه لصناعة أسلحة نووية، تتحتم زيادة نسبة اليورانيوم -235 إلى اليورانيوم -238، وهذه العملية تعرف بالتخصيب Enrichment. اليورانيوم -238؛من ناحية أخرى، لا

يحدث فيه ذلك، فهو يوصف بأنه غير قابل للانشطارNon-fissionable، ويكون حوالي 99.3بالمائة.

إن اليورانيوم الذي يحتوي على النظير -235 بتركيز يبلغ 90 بالمائة أو فوقها، هو المطلوب عموما للأسلحة النووية، ويوصف بأنه يورانيوم من رتبة الأسلحة Weapon-grade Uranium، ويشير الباحثون في مجال الأسلحة النووية إلى أن المواد القابلة للانشطار Fissile Materials،تمثل الوقود الأساسي للأسلحة والمفاعلات النووية، والمصطلح يعني عادة اليورانيوم عالي التخصيب أو اليورانيوم منخفض التخصيب أو البلوتونيوم.

وعليه، يمكن تلخيص عملية تخصيب اليورانيوم في كونها عملية زيادة تركيز نظير اليورانيوم 235 إلى قيمة أعلى من 0.7 وهي قيمة تركيزه في خام اليورانيوم الطبيعي؛ أي أن تصل نسبة اليورانيوم 235 فيه حتى 20 إلى 90 بالمائة، بحسب نوع السلاح النووي. والأهم في المسألة، هو أن يستخدم اليورانيوم المخصب في صناعة وقود المفاعل النووي لإنتاج الطاقة.

إن بلوغ الدول العتبة النووية Nuclear Threshold التي تشير إلى الدرجة التي يمكن لأي دولة أن تصنع السلاح النووي من الوصول إليها؛أي امتلاكها المعدات والتكنولوجيات اللازمة لصناعة هذه الأسلحة، أو تحويل برامجها السلمية إلى برامج عسكرية في الطريق نحو امتلاك قوة نووية ذات مصداقية، يمر على مراحل عديدة، وهي كما يلي:

1/الحصول على الكمية الكافية من المادة اللازمة لتصنيع سلاح واحد على الأقل.

2/ تصنيع قنبلة تجريبية وتحويلها إلى سلاح عسكري؛ عبر صنع قنبلة أو رأس نووي.

3/ توفير نظام قادر على حمل القنبلة أو الرأس النووي، ويعتبر القيام بتجربة نووية أهم المراحل جميعا من الناحية الرمزية.

لبناء قنبلة نووية، تتطلب العملية الحصول على ما يلي :

ا-الوقود النووي Nuclear Fuel،وذلك لاعتباره مصدرا لعملية الانشطار أو الاندماج النووي.

ب-أداة التفجير Explosion Device .

ج-طريقة لجعل كل مادة الوقود تنشطر أو تندمج قبل أن يحدث الانفجار.

غالبا ما يقدم الباحثين تصنيفات عديدة لهذه الأسلحة، غير أن أهمها هو التصنيف القائم على صفتها الإستراتيجية المتميزة عن منظومات تسلحية أخرى. وبذلك، يمكن القول أنه هناك أسلحة نووية إستراتيجية وأخرى تكتيكية:

1/ الأسلحة النووية الإستراتيجية؛ وهي الأسلحة النووية التي تكون أهدافها بعيدة المدى Long-Term Target، بحيث تكمن مهمة القذائف التي تطلقها في ضرب المواقع القيمة في أعماق أراضي العدو وإنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، وأهم خصائصها ما يلي :

- يتم إطلاق متفجراتها النووية عن طريق نظم التصويب Delivery Systems أهمها وأخطرها ما يطلق عليه اسم القذائف التسيارية أو الباليستية Ballistic Missiles، قذائف

المدفعية، الألغام البحرية، النسائف، الألغام البرية وكذا القنابل الجوية، وعموما يطلق على هذه الأسلحة الإستراتيجية اسم القذائف التسيارية البعيدة المدى،والمزودة برؤوس حربية نووية.[19]

- يكون مداها الجغرافي بعيد المدى، أي عابرا للقارات Intercontinentalبحيث لا تتعرض إلى أي عوائق طبيعية أو جغرافية أثناء إطلاقها، ولعل هذا الأمر هو الذي أضفى عليها الطابع الإستراتيجي.

- تتميز هذه الأسلحة ببعديها التهديدي والردعي Threat and Deterrence في الأدبيات العسكرية والإستراتيجية، وهذا ما يدفع إلى التسليم بأنه بعد أن كانت الغاية من صنع القنبلة هي محاربة ألمانيا النازية واستعمالها ضد اليابان، صارت سلاحا يفترض به تفادي حرب مع الإتحاد السوفيتي، وأيضا تأمينا مزدوجا ضد مخاطر انتشار الأسلحة النووية ذاتها، وعودة كل خطر محتمل. [20]

تشكل هذه الأسلحة الإستراتيجية إلى حد بعيد أهم مكون في الترسانة النووية لدى البلدان المتمكنة من الأسلحة النووية، مع أن تصنيعها وصيانتها أمر صعب ومكلف اقتصاديا، غير أن عددها انخفض بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة.

2/ الأسلحة النووية التكتيكية؛ وهي الأسلحة النووية التي يقصد بها الاستخدام في موقع قريب على ساحة المعركة، وأهم ما تتميز به الخصائص التالية:

[19] _ ران دال فورسبرج وآخرون، منع إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار، ترجمة سيد رمضان هدارة، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1998.ص ص 28-29.

[20] _ برونو تيرتري، مرجع سابق، ص 10.

- لها استخدامات محلية في الحروب، كونها تستهدف مواقع محددة بدقة.

- لها مدى أقصر Short-Term Rangeمن مدى الأسلحة الإستراتيجية.

- تختلف مهامها عن مهام الأسلحة الإستراتيجية من حيث أنها مكرسة للاستخدام في الخطوط الأمامية وفي مؤخرتها؛ بغرض كسب اشتباكات محلية. ويطلق عليه اسم سلاح ساحة قتال؛ أي يمكن استخدامه مثلا في النزاعات الإقليمية.

مما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف الإستراتيجي والتكتيكي للأسلحة النووية يعتبر تصنيفا إصطلاحيا إلى حد بعيد، ينبثق من نوع الصاروخ الحامل أو على وجه التدقيق من مدى عمله العابر للقارات أو التكتيكي، ويرى الباحثين بأن أهمية الأسلحة التكتيكية تزايدت بقدر تقليص ترسانات الأسلحة الإستراتيجية.

تشير تطورات المرحلة النوويةNuclear Era ، التي أعقبت اكتشاف الذرة وتطوير الولايات المتحدة لأول سلاح نووي إلى حدوث ثورة في المجالين التكنولوجي والعسكري. وكان لذلك تداعيات هامة، يمكن إيجازها في ثلاث عناصر أساسية:[21]

الزمان Time؛ اختصر بفعل وسائط حمل ونقل الأسلحة النووية، إذ أصبح بمقدور الطرف الحائز على السلاح النووي ووسائل حمله ونقله، الوصول به إلى أهدافه بسرعة قياسية تفوق بمعدلاتها سرعة نقل الأسلحة والمعدات الحربية التقليدية إلى ميدان المعركة كما كان يجري قبل

[21] _ عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 167-168.

العصر النووي. وذلك يعد إنتصارا عسكريا كبيرا في نظر أي مخطط استراتيجي عسكري في زمن الحرب.

المكان Space؛ لم يعد الحيز المكاني عائقا بقيوده الجغرافية وموانعه الطبيعية لتقدم القوات وحركتها ونقل أسلحتها ومعداتها القتالية المتنوعة. إذ أصبح بمقدور الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية، وسيطة أو طويلة المدى، الوصول إلى أهدافها المحددة في أية منطقة في العالم بسهولة، متخطية بذلك كل الحواجز التقليدية للجغرافيا.

حجم الدمار Scale of Destruction؛ إن السلاح النووي يعتبر سلاح فريد غير قابل للمقارنة بأية أسلحة أخرى؛ أي التقليدية منها، وذلك نظرا لقدرته الفائقة في تحقيق الأهداف المخططة، إلى جانب الدمار الشامل المترتب على استخدامه. وبذلك، فإنه أحدث ثورة إستراتيجية-عسكرية؛ يمكن وصفها بالقطيعة من جانب إفقاد قيمة الدفاع في الحرب إلى حد بعيد. ومن هنا فانه حكم أية إستراتيجية بتصعيد المقدرة الهجومية وجعل الأولوية للقوة النووية الضاربة.

ثانيا: أشكال الانتشار النووي ودوافعه:

كانت الولايات المتحدة أول دولة تمكنت من امتلاك السلاح النووي وتفجيره، مما دفع دولا أخرى وأولها السوفييت إلى انتهاج نفس الخطوة العملية، إيمانا منها بالأهمية القصوى لوظائف هذه الأسلحة غير التقليدية في خدمة الأهداف الكبرى للدول الساعية للحصول على مصادر قوة إضافية، والتي تزيد الحاجة إليها في بيئة دولية رسمت معالمها الفوضى وغياب المحكم الفوقومي Transnational Authority، وتضاربت مصالح فاعليها، فكان السعي لامتلاك الأسلحة

النووية إحدى الظواهر الجديدة والخطيرة في النظام الدولي منذ عام 1945 ، والتي أُطلق عليها اسم الانتشار النووي.

الانتشار النووي:

تشير الكثير من المراجع والقواميس إلى مصطلح الانتشار Proliferation في معنى التكاثر والامتداد والاتساع في شيء ما To proliferate is to increase rapidly in number or amount،[22] فهو أحد أهم المظاهر الخطيرة التي عرفتها الدول القومية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث بدأ توظيف هذا المصطلح مع تمكن الإتحاد السوفيتي من الحصول على أسلحة نووية، على غرار الولايات المتحدة؛ وذلك على سبيل الإيحاء بانتقال السلاح النووي وتكنولوجيات تطويره إلى دولة حائزة ثانية، بالإضافة إلى كونه مسار معقد ذو أبعاد داخلية ودولية مترابطة، من جانب دوافعه وأهداف فاعليه. و قد وردت الكثير من التعاريف الخاصة بضبط المفهوم ، يمكن تناول أهمها كما يلي:

يقول بول روبنسون Paul Robinsonفي قاموس الأمن الدولي، إن مصطلح الانتشار يشير إلى نشر الأسلحة والتكنولوجيا المرتبطة بها، ويشاع استخدامه على نحو شائع، إيحاءا بأسلحة الدمار الشامل؛ ممثلة في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، ناهيك عن الصواريخ الباليستية.

[22] _ Oxford Learner's Pocket Dictionary, UK, Oxford University Press, Third Edition, p343.

تعرفه الباحثة الفرنسية آن لوفا رجون Anne Lauvergeon في حقل الإستراتيجية النووية، في كتابها "مئة كلمة في النووي" كالآتي:

»هو زيادة عدد الدول الحائزة على السلاح النووي، ويتسع أحيانا ليقصد به سرقة سلاح أو مواد انشطارية أو إشعاعية تساعد في صنع قنابل قذرة من طرف جماعات غير قومية، وبذلك فإن المفهوم قد امتد من مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية إلى الحاملات الباليستية، والمفهوم المعاكس له هو منع الانتشار «Non-Proliferation.

يعرفه برينو تيرتري BrunoTertrais في كتابه "السلاح النووي بين الردع والخطر" بمثابة مسار متطور عبر خطوات متتالية، من خلال استغلال العناصر الخاصة ببرنامج نووي؛ سواء معدات أو مواد انشطارية. وهذا ما يبرزه التعريف التالي:

"الانتشار النووي يتضمن معنى قيام دولة ما بإطلاق برنامج ذو طبيعة تفضي إلى صنع أسلحة نووية عملياتية، وإمكانية حصولها على أسلحة من الخارج، أي أن يتم صنعها من طرف دولة أخرى، ويطلق عليها اليوم إسم الدول الناشرة Proliferators، أي أنها الدول التي تمتلك برنامجا نوويا عسكريا".

وجاء تعريف الظاهرة أيضا في موسوعة العلوم السياسية كما يلي:

"هو الاتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة على الخبرات والمهارات والوسائل والإمكانات التي تساعدها على إنتاج طاقة نووية، وذلك سواء للتطبيقات السلمية أو للأغراض العسكرية أو لكليهما معا".

تشير مختلف التعاريف السابق ذكرها، إلى أن انتشار الأسلحة النووية Proliferation Of Nuclear Weapons يمثل ظاهرة و عملية؛ أي أنها حصيلة جهود الدول لامتلاك الأسلحة النووية Nuclear Weapons Acquisition والخبرات المتعلقة بتطويرها Nuclear Know-how. ويصنفها علماء الإستراتيجية، ضمن أخطر التحديات الأمنية؛ لأنها تتهدد استقرار وبقاء الدول بوصفها كيانات سياسية منظمة جغرافيا، إضافة إلى وصفها كأبرز ظواهر العلاقات الدولية والتي تجد جذورها في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ مع سبق الولايات المتحدة لتطوير القنبلة الذرية وتجريبها ضد اليابان، تعجيلاً بإنهاء الحرب في السادس والتاسع على التوالي من شهر أوت عام 1945.

يمكن تحديد أصناف انتشار الأسلحة النووية فيما يلي:

1-الانتشار النووي العمودي أو الرأسي Vertical N.Proliferation:

يقصد به زيادة عدد الأسلحة النووية حجما ونوعا الموجودة في ترسانة الدول المالكة لها أصلا وهي الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بحيث تحظى باعتراف قانوني دولي ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ويسميه كينيث والتز Spread لأن العملية تميزت بالسرعة، بدءا بالولايات المتحدة و إنتهاءا بالصين؛ أي خلال الفترة الممتدة ما بين 1945و1964 من القرن العشرين.

بدأت ظاهرة انتشار الأسلحة النووية بصفة أفقية فعليا،كما سبق تعريفها زمنيا، بجهود الإتحاد السوفيتي الحثيثة لامتلاك القنبلة على خطى الولايات المتحدة؛ لأنها الدولة الثانية التي تنضم إلى

حيز الدول النووية في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر إجراء عملية التفجير النووي في 23سبتمبر1949 مع نجاح التجربة النووية السوفيتية الأولى، حيث اختبرت أول قنبلة بقوة 22 كيلوطن بكازاخستان تحت اسم الشعاع الأول وكان ذلك نتيجة جهود الرئيس السوفيتي ستالين، وذلك تحت إشراف إدارة العالمين ايقور كورتشاتوف Kourtchatov واندريه ساخاروفAndre Sakharov، مع عزم كسر الاحتكار الذري الأمريكي في إطار التنافس الثنائي إبان السنوات الأولى للحرب الباردة، والتي لم تدم إلا ثلاث سنوات.

عملت بريطانيا، باعتبارها ثالث دولة في مسار الانتشار النووي بعد كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، على اتخاذ قرار يقضي بتطوير أسلحة نووية خاصة بها بدءا من عام 1947، وذلك في استقلالية وسرية تامتين، وانتهجت بذلك سياسة طموحة انتهت بإجراء تجربتها الأولى بتاريخ الثالث من أكتوبر عام 1952، بجزيرة مونتيبيلو Montebello، في الساحل الغربي لأستراليا، وذلك بهدف الرغبة في الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة داخل حلف الأطلسي وكذلك الأمم المتحدة كمنبر عالمي لاتخاذ القرار.

ما إن توصلت القوتان العظميان آنذاك إلى تحقيق التنافس النووي- في إطار سباق التسلح فيما بينهما مع بداية الستينيات- حتى ظهرت في كل من المعسكرين دولا زعزعت النظام النووي القائم. إذ أقدمت فرنسا و الصين على إجراء أولى تجاربهما النووية عامي 1960 و1964 على التوالي، مؤكدتين عزمهما على الاستقلال عن موسكو وواشنطن، وهذا ما يشار إليه بمفهوم البوليسنتريزمPolycentrism ؛ ويقصد به انتهاء الهيمنة الثنائية المطلقة للقوتين العظميين

وبروز قوى جديدة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات التي تتصل بمصالحها القومية بعيدا عن سيطرة هاتين القوتين.

ففي داخل الكتلة الغربية، استطاعت الدول الأوربية أن تستعيد جانبا كبيرا من قوتها، وأن تتخلص إلى حد بعيد من تبعيتها للولايات المتحدة، خاصة مع بروز التهديد النووي السوفيتي للأمن الأوربي، فضلا عن أن ضمانات الحماية النووية الأمريكية لأمن أوربا الغربية، قد فقدت جزءا كبيرا من الأساس الذي اعتمدت عليه، وذلك كان سببا كافيا لبحثها عن مصدر قوة نووية خاصة بها.

بالنسبة لفرنسا، أرادت أن تبني لنفسها طريقا مستقلا لقوتها، خاصة بعد أن سعى الرئيس شارل ديغول أن يعيد مجد بلده بعد الاحتلال الألماني الذي اعتبروه إهانة وطنية، ناهيك عن الفشل الذي منيت به في الفيتنام، وكان دافعها هو التزود بقوة ردع مستقلة بعيدا عن المظلة الأمريكية أطلق عليها اسم القوة الضاربة La Force De Frappe، وكانت حجة ديغول أنه في العصر النووي، لا يمكن لدولة أن تعتمد على دولة أخرى لضمان الدفاع عن أمنها القومي، معربا عن شكوكه في قدرة واستعداد الولايات المتحدة للتدخل على سبيل الدفاع عن بلده في حرب نووية محتملة، وتمكنت بإجراء أول تجربة نووية بتاريخ الثالث عشر فيفري عام 1960 في رقان بصحراء الجزائر، كما نجحت عام 1968 في اختبار سلاح حراري نووي.

أما الصين، فقد بدأت بتطوير برنامج نووي عسكري على يد الرئيس ماو Mao خلال منتصف الخمسينيات، وبمساعدة الإتحاد السوفيتي سابقا، وتمكنت من دخول النادي النووي في السادس

عشر من أكتوبر عام 1964، من خلال تفجير قنبلتها الذرية الأولى، وقنبلتها الهيدروجينية في عام 1967، بحيث مثلت ثورة كبيرة في تاريخ الانتشار النووي؛ كونها رمزت إلى وصول دولة شيوعية ثانية، ومن العالم الثالث أيضا إلى مصاف القوى النووية عالميا، وقد صرح الرئيس الأمريكي كينيدي على هذا الحدث قائلا بأن التهديد قادم من الصين في السنوات المقبلة بدلا من السوفييت، خاصة بعد نهاية أزمة الصواريخ الكوبية.

وفي هذا الإطار، يمثل السلاح النووي مقارنة بأسلحة أخرى في مجال التسلح والدفاع طريقا مختصرا نحو القوة، فهو رمزا من رموز السيادة الوطنية، وكذا رمزا للاستقلال المباشر عن دولة حامية وهو حال فرنسا، التي تخلصت من المظلة النووية الأمريكية U.S Nuclear Umbrella، وأيضا الصين عن وصاية الإتحاد السوفيتي سابقا.

إن هذه الدول النووية الخمس تدخل ضمن مفهوم الانتشار العمودي بعد الاتفاق على الاصطلاح على تسميتها بالدول النووية الرسمية؛ وهي الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي سابقا " روسيا حاليا " المملكة المتحدة، فرنسا والصين. والمقصود بالصفة الرسمية لهذه الدول السباقة لامتلاك السلاح النووي Official أنها محل اعتراف رسمي بصفتها دولا نووية Nuclear weapons States في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، بحكم أنها أجرت تجارب نووية قبل عام 1967.

2-الانتشار النووي الأفقي Horizontal Nuclear Proliferation:

يقصد بالانتشار النووي الأفقي زيادة عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، وذلك خلافا للمفهوم السابق القائم على زيادة عدد الأسلحة والمعدات،وهو يعتبر أعقد مسألة ترتبط بخطر الانتشار

النووي على الأمن الدولي، من خلال اتساع النادي النووي Extension of Nuclear Club، باستقبال دول جديدة تجتاز العتبة النووية، خلافا لمنطق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968، التي لم تعترف بدول أخرى غير الدول الخمس المالكة أصلا للأسلحة النووية بصفة رسمية. أما المفهوم المقابل له فهو منع الانتشار النووي؛ أي عدم السماح بوصول دولة جديدة للمكانة النووية التي تحظى بها القوى الخمس.

وبناءا على ذلك، فهذا النوع من الانتشار يعني زيادة دول نووية جديدة بعد التوقيع على معاهدة عام 1968، وهذا النوع هو الأكثر إثارة للجدل في أدبيات التسلح النووي. وذلك لأن جهود الدول الكبرى في الخمسينات والستينات قامت على أساس منع انتقال التكنولوجيا النووية وخبرات تطويرها العديدة إلى دول أخرى، غير الدول الخمس المعترف بأنها نووية قبل عام 1967نظرا لمخاطر تمييع هذه الميزة الإستراتيجية و تمكينها لدول لا تزال غير ناضجة لامتلاكها بصفة كاملة. وذلك بالإشارة أساسا إلى الدول حديثة النشأة و الاستقلال آنذاك.

يُشار إلى الدول التي سعت للقيام بتجارب نووية- غير القوى النووية الرسمية- السابق ذكرها؛ أي التي اختبرت أسلحة نووية بعد معاهدة 1968، بأنها دول مالكة للأسلحة النووية خارج النادي النووي؛ أي يُعترف بأنها دولا نووية بحكم الواقع De Facto Nuclear States شملت تلك الدول كل من جنوب إفريقيا و البرازيل والأرجنتين، بحيث امتلكت برامج قادرة على إنتاج رؤوس نووية، ثم انتهجت سياسة التخلي عن الخيار النووي Nuclear Reversal لاعتبارات إقليمية وطنية سياسية وأمنية، مثلا شرعت جنوب إفريقيا في تطوير برنامج نووي في نهاية

الخمسينيات من القرن العشرين بالتنسيق مع الولايات المتحدة من خلال برنامج تطوير إنتاج اليورانيوم. وبحلول عام 1960، قامت بإمدادها بمفاعل سفاري النووي، مما مكنها من امتلاك البنية التحتية اللازمة لامتلاك الطاقة النووية.

غير أن التهديدات الأمنية التي ظهرت في منتصف السبعينيات، أُعتبرت سببا وجيها لتطوير برنامجها النووي.ومع نهاية الثمانينات، تناقصت تلك التهديدات مع تغيير نظام الحكم القائم على الميز العنصري وزوال خطر هجوم مدعوم سوفيتيا عليها بحلول عام 1989. مما حدا بها إلى تدمير ترسانتها النووية الصغيرة على يد الرئيس نيلسون مانديلا Nelson Mandela.

أما بالنسبة لحلقات الانتشار الأفقي الأكثر بروزا وإثارة لمخاوف القوى الكبرى والمجتمع الدولي بعد عام 1968؛كانت في منطقة جنوب آسيا،إشارة إلى الهند وباكستان، اللتان نجحتا في تطوير أسلحة نووية في عامي 1974 و 1998 على التوالي، ضمن إستراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق ردع نووي متبادل ساعد كثيرا في إدارة النزاع القائم بينهما حول إقليم كشمير، بحيث أن إدخال هذه الأسلحة الخطيرة في هذا الجزء من الأقاليم الآسيوية كان نذيرا بحرب نووية مدمرة محتملة، خاصة بعد أن شهدا ثلاثة حروب في فترة ما بين ماي و جويلية 1999، بعد مرور عام فقط على تجاربهما النووية، في ظل التنافس الإستراتيجي الطويل بين دول المنطقة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

كما تعتبر إسرائيل من الدول التي انتهجت سياسة الغموض النووي Opacity Nuclear منذ السنوات الأولى لتأسيسها في المنطقة العربية؛ أي أنها أخفت برنامجها النووي بمختلف مكوناته

التقنية و العلمية بدعم القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة، وحظيت بتسمية القوة النووية السرية Clandestine Nuclear Power، وصنفها الباحثون ضمن الدول التي انتهكت أحكام معاهدة منع الانتشار النووي عام 1968، برغم السرية التي اكتنفت أعمالها النووية، بحيث تشير الكثير من الدراسات الإستراتيجية إلى أن هدف السياسة الخارجية الإسرائيلية الرئيسي- من وراء امتلاكها لقوة نووية كبيرة- هو منع ظهور أية قوة نووية أخرى في الشرق الأوسط، بدليل قصفها للمفاعل النووي العراقي أوزيراك Osirak عام 1981.

برزت أهمية الطاقة النووية بوصفها مصدرا هائلا للتنمية في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والطبية والعلمية، نظرا لميزاتها مقارنة بأنماط أخرى للطاقة. غير أنها أثارت مخاوف العلماء بعد تطوير الولايات المتحدة لأسلحة نووية وتجريبها ضد اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فأصبح الجدال قائما حول خطورتها عند الحدود القائمة بين البرامج المدنية والبرامج العسكرية الموجهة لتطوير أسلحة نووية.

إن الطاقة النوويّة هي الطاقة الناتجة عن تكوين نواة ذريّة مختلفة عن طريق إعادة توزيع البروتونات والنيترونات بين النواة المتفاعلة، وبالتالي فهي الطّاقة المتحرّرة من القسم الداخلي للذرّة؛ فإذا قصدت الدولة إنتاج وقود للمفاعلات النووية فإن العملية تتوقف عند بلوغ نسبة ثلاثة إلى خمسة بالمائة من اليورانيوم، وهو ما يعرف باسم اليورانيوم ضعيف التخصيب، ويشير ذلك إلى الطابع المدني السلمي لبرنامج استغلال الطاقة النووية، أما إذا تجاوز الغرض إنتاج سلاح

نووي قابل للاستخدام، فإن التخصيب يتجاوز نسبة تركيز اليورانيوم 235 عشرين بالمائة، وترتفع تلك النسبة حتى تبلغ 93 بالمائة، للحصول على يورانيوم عالي التخصيب.

سعت الدول إلى توظيف الطاقة النووية لخدمة أهداف التنمية والاستفادة منها في مجالات واسعة من اقتصاداتها، كما في الزراعة والطب، برغم صدور أصوات عديدة معارضة للاعتماد على هذا المصدر الطاقوي كونه يسهل ميل الدول لصناعة الأسلحة النووية، في ظل التسهيلات العلمية والمادية من أطراف عدة دولية وغير دولية، وفيما يلي نذكر بعض مزايا الطاقة النووية:

إنتاج الطاقة الكهربائية/ مجال الطب والصيدلة/ مجال الزراعة وإنتاج الغذاء/ مجال الصناعة

تشكّل الطاقة النووية في رأي الكثيرين مصدرًا مهمًّا من مصادر الطاقة لاستعمالات مدنية، قد تصبح أكثر أهمية في سياق الجهد المبذول على نطاق عالمي، للحدّ من الاعتماد على الوقود وانبعاثاته. وفي الوقت نفسه، فإنّ التوتّر المتزايد بين أهداف تحقيق نظام أكثر فعالية لعدم الانتشار وحقّ جميع الموقّعين على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة في تطوير صناعتهم النوويّة المدنيّة، يشكّل أزمة يتوجّب تضافر الجهود الدولية لنزع فتيلها.

ثالثا: القوى النووية في العالم:

إنطلق سباق التسلح النووي في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وارتفعت وتيرته مع اشتداد التوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي في بؤر توتر ساخنة، على غرار أزمة كوبا 1962، وقد حذت دولا أخرى حذو الولايات المتحدة في مجال تطوير الذرة وتجريبها ضد

اليابان، بدءا بالإتحاد السوفيتي ثم بريطانيا وفرنسا والصين قبل عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968.

أصبحت تسمية الكوكب النووي تشيع بين خبراء الدراسات الإستراتيجية؛ إشارة إلى الدول المالكة للأسلحة النووية – الرسمية -، وغيرها من الدول المالكة – غير الرسمية – والدول غير المالكة أصلا، يمكن تحديدها في المجموعات التالية:

أ/ القوى النووية الرسمية: Official NuclearPowers

هي مجموعة الدول التي أجرت تجاربها النووية قبل الفاتح من جانفي 1967؛ وهو تاريخ عقد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، متمثلة في الدول الخمس؛ الولايات المتحدة وروسيا " الإتحاد السوفيتي سابقا" وبريطانيا وفرنسا والصين. وهي تتميز بما يلي:

- إنتصرت في الحرب العالمية الثانية
- ذات المكانة القوية في المحافل الدولية
- ذات القوة العسكرية الكبرى تماشيا مع مراتب القوة الأخرى"الاقتصادية والتكنولوجية.."
- السباقة إلى الهيمنة على بنيان النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
- المعنية بالردع النووي قبل وبعد1990
- المبادرة لعقد محادثات ومفاوضات لمنع وصول الأسلحة النووية لدى الدول الطامحة نوويا

ب/ القوى النووية غير الرسمية: Non-Official NuclearPowers

هي مجموعة الدول التي أجرت تجارب نووية بعد التوقيع على معاهدة عام1968، غير أنها لم تحظى بصفة الدول النووية الرسمية؛ كونها قوضت جهود الدول الكبرى في الخمسينيات والستينيات التي قامت على أساس منع انتقال التكنولوجيا النووية وخبرات تطويرها العديدة إلى دول أخرى، غير الدول الخمس المعترف بأنها نووية قبل عام 1967نظرا لمخاطر تمييع هذه الميزة الإستراتيجية و تمكينها لدول لا تزال غير ناضجة لامتلاكها بصفة كاملة. وهي تتميز بما يلي:

-دول طامحة نووية؛ فهي سعت إلى مضاهاة الدول النووية الخمس في تطوير برنامج نووي خاص بها

- دول ترفض سياسة الإحتكار النووي " الأبارتيد النووي" منذ تقنينها عام 1968

دول غير مستقرة إقليميا أو داخليا؛ وبذلك فإنها تؤمن بدور القوة النووية في حمايتها وضمان بقاءها.

يُشار إلى الدول التي سعت للقيام بتجارب نووية- غير القوى النووية الرسمية- السابق ذكرها؛ أي التي اختبرت أسلحة نووية بعد معاهدة 1968، بأنها دول مالكة للأسلحة النووية خارج النادي النووي؛ أي أنه يُعترف بأنها دولا نووية بحكم الواقع شملت كل من:

جنوب إفريقيا و البرازيل والأرجنتين، بحيث امتلكت برامج قادرة على إنتاج رؤوس نووية، ثم انتهجت سياسة التخلي عن الخيار النووي لاعتبارات إقليمية وطنية سياسية وأمنية، مثلا شرعت

جنوب إفريقيا في تطوير برنامج نووي في نهاية الخمسينات من القرن العشرين بالتنسيق مع الولايات المتحدة من خلال برنامج تطوير إنتاج اليورانيوم. وبحلول عام 1960، قامت بإمدادها بمفاعل سفاري النووي، مما مكنها من امتلاك البنية التحتية اللازمة لامتلاك الطاقة النووية.

الهند وباكستان، اللتان نجحتا في تطوير أسلحة نووية في عامي 1974 و1998 على التوالي، ضمن إستراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق ردع نووي متبادل ساعد كثيرا في إدارة النزاع القائم بينهما حول إقليم كشمير، بحيث أن إدخال هذه الأسلحة الخطيرة في هذا الجزء من الأقاليم الآسيوية كان نذيرا بحرب نووية مدمرة محتملة، خاصة بعد أن شهدا ثلاثة حروب في فترة ما بين ماي و جويلية1999، بعد مرور عام فقط على تجاربهما النووية، في ظل التنافس الإستراتيجي الطويل بين دول المنطقة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

كوريا الشمالية، التي سعت منذ منصف الخمسينيات من القرن العشرين إلى تطوير برنامج نووي قوي لمواجهة تهديدات العدوان العسكري للولايات المتحدة، ونجحت عبر مساعدات خارجية وإصرارها على التمكن من تكنولوجيا الذرة العسكرية في اختبار أول تجربة نووية لها عام 2006.

ج/ مجموعة الدول ذات الأنشطة النووية غير المعلنة؛ وتتضمن كلا من إسرائيل وإيران؛ فإسرائيل من الدول التي انتهجت سياسة الغموض النووي. منذ السنوات الأولى لتأسيسها في المنطقة العربية؛ أي أنها أخفت برنامجها النووي بمختلف مكوناته التقنية و العلمية بدعم القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة، وحظيت بتسمية القوة النووية السرية، وصنفها الباحثون ضمن

الدول التي انتهكت أحكام معاهدة منع الانتشار النووي عام 1968. أما بالنسبة لإيران، فهي دولة موقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1970، وتمتلك برنامج نووي مدني لتخصيب اليورانيوم للإنتاج السلمي للطاقة، وهي تتعرض للضغوط الدولية بسبب الاشتباه في محاولتها تطوير الذرة العسكرية والسعي للحصول على أسلحة نووية سرا، برغم الاتفاق الذي عقدته مع المجموعة الدولية 5+1 عام 2015.

رابعا : منظومة منع الانتشار النووي: الإرهاصات والمبادئ

إن الكثير من تنبؤات الإدارة الأمريكية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كانت قائمة على التخوف من فسح آفاق الانتشار النووي لدى دول أخرى. و بذلك بدأت الجهود الدولية والأمريكية بالأساس لمنع وقوع الأسلحة النووية في يد عدد كبير من الدول،خوفا من حدوث التدمير النووي الشامل.وهذا الواقع تطلب وضع أسس لإستراتيجية منع انتشار الأسلحة النووية Nuclear Non-Proliferation.

تعود أولى الجهود المبذولة في سبيل محاربة انتشار الأسلحة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعا أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1946 إلى مراقبة دولية من أجل التحكم في أسلحة الدمار الشامل، غير أن مخطط باروخ Baruch الذي اقترحته الولايات المتحدة للرد على هذا الطلب لم يلاق قبولا من طرف الاتحاد السوفيتي، وذلك لأسباب إستراتيجية متمثلة في أن تقديم المخطط كان في زمن الاحتكار الأمريكي النووي، إذ لم يكن الإتحاد السوفيتي قد توصل إلى إنتاج هذه الأسلحة بعد.

وفي عام 1953 قدم إيزنهاور مخطط الذرة من أجل السلام Atoms for peace الذي اقترح فيه تعاونا دوليا واسعا في مجال الطاقة النووية في مقابل مراقبة من قبل الأمم المتحدة، هذه المبادرة أفضت فيما بعد إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام1957. وفي نفس العام اقترحت الدول الغربية على الأمم المتحدة منع انتقال التكنولوجيا النووية بين البلاد التي تمتلك هذه التكنولوجيا والبلاد التي لا تمتلكها.

يعتمد منع الانتشار النووي آنذاك على مجموعة من الضوابط السياسية، وأولى تلك الضوابط وأهمها هي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي يعود تأسيسها إلى تضافر عاملين أو مصدري قلق رئيسيين في بداية الستينات من القرن العشرين:

1-التخوف من أن يفضي انتشار الأسلحة النووية إلى زيادة مخاطر اندلاع حرب نووية عبر تسلسل التحالفات، وهنا تفسر رغبة الإتحاد السوفيتي في الحيلولة دون امتلاك ألمانيا للقنبلة النووية.

2- التخوف من أن يزيد الانتشار من صعوبة نزع السلاح النووي، وهو مرتبط أساسا بالدول المحايدة أو غير المنحازة، وكذا التوافق المبدئي في مصالح القوتين العظميين الذي أدى إلى إبرامها.

كانت المشكلة الملحة التي واجهها المجتمع الدولي منذ أواخر الخمسينات، تتمثل في كيفية التصدي لأخطار الانتشار النووي من خلال اتخاذ تدابير دولية فعالة، طالما أن النزع الكامل للأسلحة النووية لم يكن ممكنا، كما أثبتت ذلك مباحثات نزع السلاح بين الطرفين السوفيتي

والأمريكي في نطاق الأمم المتحدة، والتي استغرقت حوالي عشر سنوات، حتى أمكن في نهاية المطاف التوقيع على المعاهدة المعروفة التي تمنع هذا الانتشار في جوان 1968، والتي بدا مفعولها يسري منذ مارس 1970، وهو من أبرز النتائج الإيجابية في مجال الرقابة على التسلح خلال العصر النووي كله.

معاهدة منع الانتشار النووي(NPT): المضمون والأبعاد:

تعتبر معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية Non-Proliferation Treaty، من المعاهدات الدولية متعددة الأطرافMultilateral International Treaty، وهي وليدة مفاوضات حثيثة في فترة مابين 1957 و 1968 التي أولت اهتماما لتنظيم استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والحيلولة دون مزيد من انتشار الأسلحة النووية، وفسحت المجال للتوقيع عليها في الفاتح من جويلية 1968و دخلت حيز التنفيذ في مارس 1970، متميزة عن الكثير من المعاهدات الدولية فيما يلي :

ا-تعتبر حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي العالمي، فهي باتفاق الكثير من المتخصصين في الشؤون النووية، أساس الجهود الدولية الرامية إلى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للأسلحة النووية، بحيث ساعدت على كبح تزايد المخاوف الإقليمية، التي يمكن أن تؤدي إلى امتلاك قدرة من المتفجرات النووية، وإقامة عراقيل تقنية أمام حيازة الأسلحة النووية.

ب-تتسم باقترابها من الصفة العالمية تقريبا، نظرا لعدد الدول المنضمة إليها، المقدرة بمائة وتسعون دولة، إلى درجة جعلت منها معاهدة كونية على حد تعبير الباحث الإستراتيجي برونو تيرتري BrunoTertrais إذا فهي أوسع المعاهدات الدولية عضوية.

ج-تمثل أول انطلاقة للجهود الدولية في المجال النووي لضبط التسلح منذ عام1945فهي تمثل تجسيد سياسي-قانوني لمقاربة حديثة اقترنت بظهور الأسلحة النووية، خاصة في الولايات المتحدة خلال الستينيات من القرن العشرين، وتطورت بفضل سلسلة المفاوضات الأمريكية - السوفيتية.

تعتبر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مقاربة أقل ميلا للطابع العسكري، وأقربها للطابع الواقعي الفني، خاصة إذا تم الاعتراف بأن ضبط التسلح Arms Control-وهو أحد أعمدة المعاهدة- يمثل مدخلا أساسيا لتحقيق السلام الدولي.

تقوم المعاهدة على ثلاثة ركائز أساسية :

1/ نزع السلاح Disarmament: جاءت هذه المعاهدة لدفع الدول جميعها بما في ذلك الخمس النووية للالتزام بإجراء مفاوضات لأجل التوصل إلى نزع السلاح النووي، وذلك تفاديا لمخاوف تزايد نزعة التسلح لدى الدول النووية وغير النووية مستقبلا.

2/ عدم الانتشار Non-Proliferation : أوحت المعاهدة إلى ضرورة قبول الدول غير المالكة للأسلحة النووية، بعدم البحث لأجل الحصول على الأسلحة أو صنعها، وقبول إجراءات الرقابة على أنشطتها النووية المدنية.

3/ الاستعمالات السلمية للطاقة النووية Peaceful Uses of Nuclear Energy:

دعت المعاهدة إلى ضرورة موافقة الدول على الاعتراف بالحق في تطوير الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية دون تمييز.

وهذه المبادئ تضمنتها أهم مواد المعاهدة وهي كما يلي:

المادة الأولى؛ تضمنت التزامات الدول الحائزة على الأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة تنص على عدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية، وعدم مساعدة أو تشجيع أية دولة من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أو اقتنائها.

المادة الثانية؛ تضمنت التزامات الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، والتي تكون طرفا في المعاهدة تنص على عدم قبولها الحصول على الأسلحة النووية أو أجهزة نووية متفجرة أو صنعها.

المادة الثالثة؛ تضمنت تطبيق لنظام الضمانات على الدول غير الحائزة والأطراف في المعاهدة حيث تلزم هذه الدول بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية منها هو التحقق من تنفيذها للالتزامات المترتبة بموجب المعاهدة، منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى.

المادة الرابعة؛ تضمنت عدم التمييز بين الدول الأطراف في حقها المشروع في إجراء بحوث وإنتاج الطاقة النووية واستثمارها والتعاون في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

المادة الخامسة؛ تضمنت إتاحة الفرصة لكافة الدول الأطراف للاستفادة من مزايا التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية.

المادة السادسة؛ تضمنت إلزام كل الأطراف بمواصلة إجراء مفاوضات بحسن نية عن التدابير الفعالة المؤدية إلى وقف سباق التسلح النووي، وبالسعي إلى نزع السلاح العام والكامل.

المادة السابعة؛ تضمنت إمكانية عقد معاهدات إقليمية لإخلاء مختلف المناطق من الأسلحة النووية.

المادة الثامنة؛ تضمنت حق الدول بالانسحاب من المعاهدة بعد الإعلان عن ذلك قبل ثلاثة أشهر من حصوله إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة وإلى مجلس الأمن. [23]

يمكن القول أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تعتبر وصفة قانونية وسياسية علاجية لمعضلة الانتشار النووي، خاصة في بعده الأفقي ومخاطر انتقال الأسلحة وتكنولوجيات صنعها إلى دول غير مسؤولة. فمنذ اكتشاف القنبلة وتجريبها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم تتمكن الدول من ابتكار آليات قانونية دولية لمواجهة مخاطر الانتشار، مما يجعل معاهدة منع الانتشار بديلا هاما عن كل الجهود غير الفعالة التي بذلت منذ 1945.وفي هذا الإطار، يمكن أن نشير إلى بعض فوائد المعاهدة خاصة بالنسبة للدول غير الحائزة:

[23]_ النص الكامل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لأجل مراجعة كل المواد التي تضمنتها، مأخوذ من: http://www.iaea.org/Publications/Magazines/Bulletin/Bull104/10403501117.pdf

1- تمكين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من الاستفادة من وعد تزويدها بالخبرات والمعدات اللازمة لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والمدنية، خاصة في المجالات الاقتصادية للتنمية والتطور الاقتصادي-الاجتماعي بالنسبة للدول النامية.

2- منع المزيد من الانتشار النووي، فهذه المعاهدة عززت معيار عدم الانتشار تحضيرا لمناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية إلى الحصول على أسلحة أو متفجرات نووية.

3-إنهاء سباق التسلح النووي.

4- تشجيع استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

بناءا على المواد الأساسية التي تضمنتها المعاهدة، والأهداف التي سعت لتحقيقها، يمكن تلخيص الأهداف التي سعت معاهدة منع الانتشار النووي إلى تحقيقها، في النقاط التالية[24]:

أ/ إيقاف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية من الدول المالكة لها إلى الدول غير المالكة لها، أي إنشغالها بالمقدرات ومنع إنتقالها، وهذا ما تبين في المادتين الأولى و الثانية.

ب/ السماح بمواصلة تحويل التكنولوجيا المتعلقة بتطوير منشآت الطاقة النووية Nuclear Power Facilities ولأجل ذلك، عملت الدول الموقعة على إقامة نظام الضمانات.

ج/ مراقبة التوجه أكثر نحو الانتشار العمودي، من خلال حذو سبيل الدول الموقعة للسعي لإجراء مفاوضات عن حسن نية، بشأن الإجراءات الفعالة لإيقاف سباق التسلح النووي في

[24] _ Graham Evans and Jeffrey Newnham, Op .Cit, p 368

مرحلة مبكرة من نزع السلاح النووي.وفي هذا الإطار،نصت المادة السابعة من المعاهدة على التشجيع أكثر لأجل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية.

خامسا: مخاطر الانتشار النووي وتحدياته

يعتبر اكتشاف الطاقة النووية مكسبا ايجابيا في تاريخ الفيزياء النووية، وكذا ثورة علمية هائلة مسخرة لخدمة مصالح الدول في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن اعتبارها أبرز وجوه التقدم التكنولوجي وفوائده في بناء قدرات الدول من حيث اعتباره مصدرا إضافيا للتنمية والتطور الإنسانيين.

مع أن العلماء والسياسيين على حد سواء، أدركوا مخاطرها التدميرية المحتملة، وكانت المخاوف القائمة من إمكانية استخدام هذه الطاقة في المجالات العسكرية، حيث يصعب التيقن من الأهداف السلمية والمدنية لأي دولة تشرع في تطوير برنامج نووي وتنصيب مفاعلات نووية جديدة، خاصة في ظل التكتم الذي تبقيه حول ذلك، على أساس اعتبارات ذات الصلة بالسيادة والاستقلال الوطنيين، في مجال التحكم بالتكنولوجيا النووية والعسكرية والنتائج السلبية المترتبة عنها، ناهيك عن المخاطر الناجمة عن تنامي القدرات النووية للدول، وإمكانية قيامها بالتفجيرات النووية كمرحلة تسبق صناعة السلاح النووي.

تلخص الباحثة الفرنسية في مجال الانتشار النووي ماري هيلان لابي Marie-HélèneLabbé أهم المخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية، مقارنة بالأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، وذلك خلال مسار متواصل يبدأ من حيث عملية صناعتها، وينتهي باحتمالات توظيفها في ضوء

سياسات القوة العسكرية للدول، خاصة التي تقع في جوار إقليمي معادي لها، أو وقوعها في يد جماعات غير قومية؛ إشارة إلى الجماعات الإرهابية، وذلك في النقاط التالية:

-المخاطر المرتبطة بصناعة الأسلحة النووية:

إن أول ما يضفي الخطورة على الأسلحة النووية باعتبارها أسلحة إفناء شامل، هو طرق صناعتها نظرا للأخطار التي تنطوي عليها. فالعلماء يحددون نوعين من القنابل النووية؛ الأولى وهي القنبلة الذرية، والتي تعتمد على إنشطار اليورانيوم والبلوتونيوم؛ باليورانيوم المخصب بالنظير 235 والتي استخدمتها الولايات المتحدة في مدينة هيروشيما اليابانية في 1945، والثانية؛ بالبلوتونيوم239 التي لا يمكن الحصول عليها إلا بإعادة المعالجة Reprocessing والتي استخدمتها في مدينة ناجازاكي.

يعتبر البلوتونيوم مادة لا توجد في الطبيعة، يتم الحصول عليه من خلال إعادة المعالجة للوقود غير المشع وبالتالي فالصعوبة هنا تكمن في التحكم في التفجيرBlast الذي يتطلب حيازة معدات تقنية ومعارف علمية لإنجاحه، وهو من أبرز ما اعتمدت عليه الدول في بناء مفاعلات عسكرية، وهو –بناءا على تركيبه النظائري- يختلف حسب الغرض من تشغيل المفاعلات:

أ- البلوتونيوم المنتج للأغراض العسكرية؛ وهو غني بالنظير بلوتونيوم -239، مع أن البلوتونيوم الصالح في صناعة الأسلحة يتضمن أكثر من 93 بالمائة من نظائر البلوتونيوم -239 وهي المادة التي تنتج أكثر القنابل الذرية كفاءة.

ب-البلوتونيوم المنتج للأغراض غير العسكرية؛ وهو البلوتونيوم المنتج في المفاعلات الذرية بانتاج الطاقة الكهربائية بأفضل الطرق الاقتصادية، فهو لا يحتوي على أكثر من 60 بالمائة من البلوتونيوم -239، وحوالي 25 بالمائة بلوتونيوم -241، مع الإشارة إلى أن الدول التي تشغل مفاعلات طاقة ذرية في الأغراض السلمية؛ خاصة لإنتاج الكهرباء، - بناءا على منطق الإنتشار النووي السري والبعيد عن متابعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية- تستطيع الوصول إلى البلوتونيوم الذي يمكن إستخدامه لإنتاج أسلحة نووية، وهذا هو مصدر تخوف عديد البرامج النووية الخارجة عن نطاق المراقبة الدولية.

وفي كلتا الحالتين، يمثل النشاط الإشعاعي أصعب خطوة وأخطرها في صنع السلاح النووي، نظرا لآثاره على الإنسان والبيئة ، وهذا ما كشف عنه رئيس قسم الصحة لمشروع مانهاتن الأمريكي روبرت ستونRobert Stone مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي صرح قائلا:

"إن مجموعة الدراسات الطبية لهيئة الموظفين كانت تجربة واسعة، تم التوصل فيها إلى أنه لم يسبق وجود عدد مرتفع من الأفراد الذين تعرضوا إلى مستوى جد مرتفع أيضا من الإشعاعات"

يعتبر الدمار الشامل والهائل إحدى أخطر نتائج إستخدام الأسلحة النووية، خاصة وأنه يدمر كل الأهداف المدنية والسكنية. بحيث تكون درجة الدمار معتمدة على البعد من مركز انفجار القنبلة؛والذي يعرف بإسم Ground Zero. ويحدث الدمار نتيجة لعدة عوامل، أهمها:

أ/ موجة الحرارة الشديدة المنبعثة من الإنفجار.

ب/ الضغط الهائل الناتج عن موجة الصدمة.

ج/ الإشعاع الخطير.

د/ الأجسام المشعة التي تسقط على الأرض بعد الانفجار.

وفي سياق ذكر المخاطر المتعددة للتفجيرات النووية على البيئة والإنسان، اهتدى العلماء إلى توقع ما يطلق عليه بالشتاء النووي Nuclear Winter، مفاده أنه إذا ما حدث تفجير بمجموعة القنابل النووية في أنحاء متعددة من العالم، تبدأ عملية انتشار سحابة هائلة من المواد المشعة المؤثرة على الغلاف الجوي، بحيث تؤدي إلى حجب الشمس عن الأرض، والغبار الذري المشع مما ينتج عنه تدمير كامل للحياة على الكرة الأرضية.

-المخاطر المرتبطة بتفكيك الأسلحة النووية:

إن تفكيك الأسلحة النووية تعتبر عملية تتم عندما ينتهي أجل الأسلحة أو مع التوقيع على معاهدات نزع السلاح. وذلك ينطوي على مخاطر جمة نظرا للتعقيد الشديد الذي يكتنف إجراءات ذلك، بحيث أن أول ما يحدث هو نزع غلاف الرأس النووي والمكونات غير النووية بما في ذلك جميع المكونات الكهربائية، بعد ذلك يتم الانتقال إلى خطوة أخرى وهي عزل المتفجرات والنواة عن البلوتونيوم أو اليورانيوم.

الإشعاعات الذرية تفرض على هذه المهام أن تكون آلية التوجيه Remote-Controlled ووتيرة التفكيك لا يمكن أن تتعدى ألف ومئتي رأس نووي سنويا في الولايات المتحدة، و بدرجة أقل في روسيا.

- المخاطر المرتبطة باختبار الأسلحة النووية:

من أهم وأكبر تحديات الأمن في أمر امتلاك الأسلحة النووية هو اختبارها Testing وبذلك ينبغي تأمين منظومات الأسلحة الموجودة والحصول على الثقة الكاملة بشأن سلامتها. والهدف الأكبر هو تقليل مخاطر الانفجار العرضي Accidental Explosion، خاصة لأجل اختبار منظومات جديدة، نظرا لتداعياتها السلبية على الإنسان والبيئة. فانتشار المنشآت النووية في منطقة معينة، يمكن أن يسبب مشكلات على غرار تسرب الإشعاعات النووية من المفاعلات أو دفن النفايات النووية علنا أو سرا، أو نقلها في ظروف غير آمنة، أو كل ما يتصل بالحوادث النووية أو الكوارث النووية والتي لا تقتصر آثارها على الدول التي تقع بداخلها، وإنما تمتد إلى الدول المجاورة في الأقاليم ذات الوضع الجغرافي الضيق التي تضم دولا صغيرة أو متوسطة الحجم متجاورة.

مع تطور الأحداث الدولية المحكوم بتطور النظام الدولي على صعيدي الفواعل المؤثرة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أو التفاعلات، والتي تجاوزت علاقات الدول الوطنية فقط بتصاعد مؤثرات العولمة و ثورة التكنولوجيا والمعلومات الواسعة، اتخذت ظاهرة الانتشار النووي منحى خطير، نظرا لقدرة انتقال التكنولوجيا النووية إلى أطراف جديدة؛ سواء كانت من الدول والحكومات، أو الجماعات غير القومية من تنظيمات وشبكات إرهابية:

ا-المخاطر المتعلقة بإمكانية انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية:

لا يمكن أن ننكر من يؤمن بخطورة الانتشار الأفقي في هذا الإطار؛ فهو نقل التكنولوجيا النووية الحساسة، خاصة ذات الاستخدامات العسكرية الموجهة لصناعة قنابل نووية جاهزة، من دولة

مالكة لها إلى دولة تتطلع إليها وتسعى لتحقيق ذلك عبر مباشرتها؛ بجمع المواد الانشطارية وتحضير معدات برنامج نووي نشيط، وهي ما يطلق عليه في هذا المجال جهات الإمداد Supply.Sides، سواء تم ذلك بطريقة سرية وعبر قنوات غير رسمية على غرار وساطة عالم الذرة الباكستاني عبد القادر خان، الذي كان له دورا رئيسيا في نقل التكنولوجيا النووية الحساسة إلى كل من إيران وكوريا الشمالية وليبيا.

ب- المخاطر المتعلقة باحتمال حصول جماعات إرهابية على أسلحة نووية:

وهي المخاطر اللاتناظرية، نسبة إلى احتمال وصول جماعات غير دولتية، وغير محددة جغرافيا لهذه المصادر الخطيرة للتكنولوجيا النووية، والتي تتضاعف خطورتها -على الأقل نظريا في إمكانية وصول جماعات إرهابية إلى مخزونات المواد الانشطارية التي تمكنهم من صنع أسلحة نووية، أو تصميم أجهزة تقنية لإنتاج اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم اللازمين لهذه الصناعة. وفي هذا الإطار، صرح المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، بأن الإرهاب النووي، باعتباره مصدرا لتهديد الأمن الدولي، لم يكن يمثل تحديا حقيقيا عاجلا، لكن أدرك العالم بأنه خطر لا يمكن القضاء عليه، كونه أصبح في مواجهة الجميع.

المحور الرابـــع: ضبط التسلح و نزع السلاح Arms Control and Disarmament

أولا: فرز المفاهيم وحدود التعريف:

خلفية تناول مشكلة نزع السلاح وتطورها في العلاقات الدولية:

يرتبط مفهوم نزع السلاح في العلاقات الدولية بواجب القضاء على الأسلحة الهجومية التي تملكها الدول ومنع انتشارها، في سبيل ضمان السلم والأمن الدوليين. وتعتبر مشكلة نزع السلاح من أهم المشاكل المطروحة منذ القرن التاسع عشر، بحيث ربط الباحثين طريقة تسويتها بمصير السلام والأمن في النظام الدولي منذ عقد معاهدة وستفاليا. يمكن تتبع مسار الاهتمام بهاجس نزع السلاح ضمن المحطات التاريخية المتعاقبة، فقد عرضت أول مرة منذ عام 1899، ضمن أشغال مؤتمر لاهاي الأول ثم نوقشت في مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907، وكان من نتائجه إبرام اتفاقيات دولية عديدة، نصت على إقرار نظام خاص لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، إلى جانب تدوين قواعد خاصة بالحرب، وكذا إنشاء محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي. ورغم ما تمخضت عنه من قواعد حول نزع السلاح، إلا أن مآلها كان الفشل بدليل قيام الحرب العالمية الأولى في 1914.

إنتقل موضوع نزع السلاح إلى أروقة عصبة الأمم التي شددت على ربط الأمن الدولي بضرورة تخفيض التسلح إلى حد يتناسب مع أمن كل دولة. فقد تشكلت لجنة استشارية دائمة للتسليح لكي تضع برنامج هذا التخفيض وتقوم بعرضه على مجلس العصبة. لكن الجهود التي بذلتها العصبة

في هذا السبيل باءت بالفشل، ويعزو البعض ذلك إلى تهاون هذه المنظمة الدولية في الرقابة على برامج التسلح، مما أدى إلى اختلال توازن القوة بين الدول.

انتقل الاهتمام بهذا الموضوع إلى الأمم المتحدة كمنظمة عالمية معنية بالسلم والأمن الدوليين، بعد تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية ضمن مواد الميثاق 11و26و47. وفي ظل ظهور السلاح النووي، صدر قرار أول للجمعية العامة بتاريخ 24 جانفي 1946، يقضي بإنشاء لجنة الطاقة الذرية مهمتها تقديم مقترحات للقضاء على الأسلحة بمختلف أنواعها "الدمار الشامل"، كما أعقب ذلك إنشاء لجنة الأسلحة التقليدية في فيفري 1947، وكان هدف هاتين اللجنتين يكمن في ضمان عدم استخدام الطاقة الذرية في الأغراض غير السلمية. كما تشكلت عام 1952لجنة نزع السلاح لكي تعمل تحت إشراف مجلس الأمن الدولي، تلاها مقترح الرئيس الأمريكي آنذاك إيزنهاور الذي قد عام 1953 مخطط الذرة من أجل السلام ، الذي اقترح فيه تعاونا دوليا واسعا في مجال الطاقة النووية في مقابل مراقبة الأمم المتحدة، مما أفضى لاحقا إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA عام 1957.

أدى التعاون الدولي في ستينيات القرن العشرين، خصوصا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي إلى إبرام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968 كآلية عالمية لنزع السلاح ومنع انتقال التكنولوجيا النووية العسكرية إلى دول غير نووية.

تعريف نزع السلاح:

وردت تعريفات عديدة لنزع السلاح Disarmament، تصب جميعها في فكرة التخلص من الأسلحة الهجومية التي قد تؤدي في حال استخدامها إلى حروب مدمرة ومكلفة، وتعني " بمفهومها العام، إما الخفض الجزئي أو التخلص الكلي من الأدوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المسلح في العلاقات الدولية".

وهي تتبع قاعدة: أسلحة أقل تؤدي إلى أمن أكبر، حسب ما جاء في تعريف كارين مينغست:

Disarmament is the policy of eliminating a State's offensive weaponry ; that may occur for all classes of weapons or for specified weapons only, the logic of the policy is that fewer weapons leads to greater security .

يعد مصطلح نزع السلاح أقدم من مصطلح ضبط التسلح ويعني نزع السلاح : التدمير الشامل للأسلحة والتخلص من القوات المسلحة بما يحقق هدف إقامة عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال، وهي مسألة لا تتفق مع طبيعة الإنسان والمجتمعات الإنسانية وأهداف الدول ومصالحها (مفارقة الحاجة إلى الأسلحة والقضاء عليها)، ولأن الدول وصلت إلى قناعة تامة أنها غير قادرة على التخلي عن الدفاع عن مصالحها من خلال سياساتها التسلحية، ولكن في وسعها تنظيم عملية التسلح والتحكم في مسارها بما يخدم الأمن الوطني والدولي.

وتختلف صيغ تطبيق مفهوم نزع السلاح، حسب المقاربات التي يمثلها كل من سموك Smoke وهارمان Harman:

- حظر فئة من الأسلحة"كيماوية مثلا"

- التخفيض المعتبر للقوات "في أوربا مثلا"

- نزع السلاح من مناطق معينة"في السودان أو كولومبيا مثلا"

- إقامة إجراءات صارمة للتحقق"أسلحة نووية أو كيماوية"

- تطوير بديل للدفاع"الدفاع غير المستفز وغير العنيف"

وقد قدم أصحاب المنظور المثالي/الليبرالي في العلاقات الدولية جملة من الحجج المؤيدة لقرار نزع السلاح، نظرا لخدمته لمسألة الأمن الدولي. نوجزها في الآتي:

الحجة الأخلاقية؛ فنزع السلاح يعمل على تشجيع تبني قيم السلام، بحيث ينتهي الأمر إلى إمكانية حل النزاعات الدولية دون التوقف على قرارات توظيف الأسلحة للحسم العسكري، مع أن الواقعيون يشككون في مصداقية ضمان القيم الأخلاقية لدى الدول، وهي تتفاعل في نظام قوامه الغش والتحايل على قاعدة عدم استخدام القوة.

الحجة الاجتماعية؛ قوامها فرضية أن التخلي على خيار التسلح بين الدول، يتعزز الإدراك بواجب العيش في سلام في أوساط الأفراد والشعوب المختلفة، مع أن الواقعيون يصرون على ضرورة توفر جيوش قوية وحديثة لاستتباب الأمن العام، والحفاظ على صيرورة سلطة الدولة ووظائفها في زمن الحرب، داخلية كانت أم خارجية.

الحجة الاقتصادية؛ ترتكز على القيمة المالية لنبذ التسلح على مختلف صوره، لأن قبول الدول التخلي عن الوسائل العسكرية الهائلة التي هي بحوزتها، سيوفر عليها تكاليف باهضة، مما يحول الموارد المالية المخصصة للإنفاق إلى قطاعات أكثر إنتاجية وأقل ميلا للخيار العسكري.

الحجة السياسية؛ تقوم على فائدة نزع السلاح في التقليل التدريجي والفعال من مخاطر الإدراك المشوه، واحتمالات استئناف سباق التسلح بين الخصوم بطريقة تمنع ظواهر الفعل ورد الفعل "المعضلة الأمنية" المذكورة سابقا.

الحجة القانونية؛ ترى في نزع السلاح تشجيعا مباشرا على إصلاح النظام الدولي عبر إعطاء تأثير أكبر لمؤسسات الأمن الجماعية وتقليل ما للدول منها، على غرار الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن عدم القدرة على نزع السلاح في العالم خاصة بعد ظهور الأسلحة النووية قاد إلى قناعة بأن البديل لنزع السلاح هو ضبط التسلح .

إن ضبط التسلح لا يعني إلغاء السلاح ويعرفه روبرت يووي بأنه :اتفاقية بين عدة قوى لتنظيم بعض جوانب قدراتهم العسكرية أو قدراتهم الكامنة.

ملاحظة مهمة:

تعددت ترجمات عبارة Arms Control إلى العربية، وهي تصب في المعنى ذاته: ضبط التسلح / مراقبة التسلح / التحكم في التسلح

بدأت جهود مراقبة التسلح خلال الستينيات من الحرب الباردة بين القوتين العظميين، حيث تم توقيع عشرات الاتفاقيات التي تستهدف ضبط سياسات التسلح النووي، فأغلب الاتفاقيات التي جرى إبرامها منذ 1945 في المجال النووي تدخل ضمن ما يسمى بضبط التسلح وليس بنزع السلاح حسب ما ذهب إليه الخبير الإستراتيجي برونو تيرتري، ويؤشر ذلك للانتقال من فكرة نزع السلاح إلى ضبطه دون القضاء عليه، فإذا كانت عملية نزع السلاح تستهدف القضاء الكلي لا الجزئي على مقدرة الدولة العسكرية، فإن مراقبة التسلح تعني القضاء على الحواجز المؤدية إلى الضربة الأولى، ومع حدوث نوع من الاستقرار في ميزان الردع النووي بتحقيق المقدرة على الضربة الثانية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وُقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية نظرا للاعتبارات التالية:

ا/ تأكد إستحالة النزع الكلي والشامل للأسلحة – سواء كانت تقليدية أم نووية - في النظام الدولي، لأن ذلك غير منطقي من منظور فلسفة الدول حول الأمن والاستقرار .

ب/ قناعة قادة الدول بعدم توافق المصالح والتصورات حول فكرة الأمن الدولي، لأنه في ظل التسليم بالطابع التنافسي للنظام الدولي الراهن، يستحيل قبول تصور إقامة عالم خال تماما من وسائل الدفاع "الأسلحة".

ج/ إحلال مفهوم توازن القوى محل مفاهيم القوة المطلقة، مما يجعل الاستقرار مرهونا بانتهاج الدول منطق ضبط وتيرة ونسب التسلح بدلا من نفيها نفيا مطلقا. فقد ازدادت أهمية مفهوم ضبط التسلح والحد منه مع تنامي المقدرات التدميرية النووية في النظام الدولي.

يعرف ضبط التسلح Arms Control " ضبط التسلح والتحكم فيه بأنها الجهود الدولية المبذولة قصد الوصول إلى حالة من التوازن في التسلح، بحيث يكون لكل دولة قدر مناسب من الأمن عبر الحد أو التقليل من التهديدات التي يمكن توقعها من بقية الفواعل في النظام الدولي.

يعرفه بول هيدلي Hedley Bull بأنها" صورة التعاون بين الدول المتعادية في المجال عسكري، سواء كان التعاون قائم على أساس مصالح الدول المتعاونة أصلا، أو المصالح المشتركة على نطاق أوسع"ويوجز أهدافه كعملية دولية في النقاط التالية:[25]

ا-المساهمة في الأمن الدولي وإيقاف الانزلاق نحو الحرب

ب-إطلاق مجال الإنفاق "الموارد الاقتصادية" باستثناء التسلح العسكري

ج-منع الاستعداد للحرب

ولأجل فهمها كظاهرة دولية، نستعرض خصائصها:

- تتحقق على أساس اتفاقي رضائي، لا على أساس الإجبار، مع ضرورة أن يتطور ليشمل هدف تخليص العالم من إمكانية حدوث مواجهة عسكرية شاملة.
- قبول الأسلحة بدلا من رفضها التام، شريطة تأطيرها ضمن القوات العسكرية المستقرة التي تعزز الأمن والسلم؛ أي إبقائها بحوزة الدول في إطار منظم.
- اعتبار الإدراك سببا للحروب وليست الأسلحة؛ مادامت هذه الأخيرة قابلة للتحكم والضبط ضمن مستويات تجنب استخدامها ضد الدول.

[25] _ Jeffrey A. Larsen, Arms Control: cooperative security in a changing environment, USA, Lynne Ryenner, 2002, p2.

- تستهدف عقلنة التكاليف بعيدا عن زيادة التسلح؛ أي الإبقاء على عدد محدد من الأسلحة يقي الدولة نفقات باهضة على عدد هائل من المعدات العسكرية ضمن ترساناتها العسكرية.

يمكن جمع أهدافها كعملية واعية وعقلانية في مجال التسلح والأمن في النقاط الثلاث التالية:

*جعل الحرب أقل احتمالا " تجنبها ".

*تخفيف الأضرار المحتملة "حجم الدمار" من وراء نشوب الحرب.

*تفادي التكاليف والأعباء المادية للحرب.

ثانيا: دوافع نزع السلاح وأنواعه:

يمكن تلخيصها في ما يلي:

الدوافع الأمنية: تتمثل في القضاء على أحد أخطر مسببات الحرب وعدم الاستقرار العالمي، لأن تكديس الأسلحة كما ونوعا يزيد من ميل الدول نحو الشك المتبادل، ويدفعها للمواجهة خصوصا إذا كانت تعيش في حالة من العداء المستمر على غرار الهند وباكستان في منطقة جنوب آسيا، وكذا منطقة الشرق الأوسط.

الدوافع الاقتصادية: ترتبط ترتيبات نزع السلاح بالرغبة في التقليل من النفقات المالية الموجهة لقطاع التسليح في ميزانيات الدول المعنية، بحيث يمكن تحويل الأموال المخصصة للأسلحة ومعداتها نحو قطاعات أكثر فائدة على المجتمع والتنمية بصفة عامة، مما جعل العديد من الأصوات ترتفع من هيئات المجتمع المدني والعلماء والشعوب في مختلف أنحاء العالم مطالبة بإيقاف سباق التسلح، ودعوة الأمم المتحدة لأجل الضغط على القوى الكبرى لكي تتوقف عن

تطوير ترساناتها من الأسلحة التقليدية أو النووية التخلص من مصدر من مصادر الإنفاق على أدوات العنف والصراع في النظام الدولي.

الدوافع الإستراتيجية: تشير إلى رغبة الدول في الانخراط في ترتيبات إقليمية وعالمية للتعاون المتبادل في مختلف المجالات، على حساب إضعاف مصداقية التسلح التي طالما كانت سببا في إطالة أمد الحرب الباردة، فالعديد من المنظمات غير الحكومية لازالت تناشد الدول الكبرى للتخلص من الأسلحة النووية باعتبارها مصدرا دائما للخوف المتبادل، وسببا إضافيا للنزاعات الدولية، كونها تهدد بشن حرب إفناء عالمية، مثلما يدل على ذلك الوضع المحتقن في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة الشرق الأوسط في ظل التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل.

أنـــــواع نزع السلاح:

أ _ من حيث الشمول؛ ويقسم إلى:

1- نزع السلاح الشامل: وهو نوع من نزع السلاح مسيطر عليه بشكل فعال ومضمون، ويتطلب الإلغاء الكامل للقوات المسلحة الوطنية وإلغاء كل الأسلحة التي تمتلكها، مثل تجريد ألمانيا من جيشها وأسلحته بعد الحرب العالمية الثانية .

2- نزع السلاح الجزئي: وهو مشابه لعملية خفض التسلح، وينطوي على إجراء تخفيضات متبادلة في مستويات التسلح كما ونوعا.

ب- من حيث عدد الأطراف؛ ويقسم إلى:

1- نزع السلاح من جانب واحد: وذلك حينما يعمد طرف واحد إلى نزع سلاحه بشكل منفرد ببعض أنواع الأسلحة، فمثلا قامت بريطانيا بخفض عدد قواتها المسلحة بعد الحرب العالمية الأولى بشكل منفرد .

2-نزع السلاح متعدد الأطراف: وذلك حينما تتفق عدة دول على إجراءات لنزع السلاح فيما بينها، مثل معاهدة حظر الانتشار النووي عام 1968.

نزع السلاح المنفرد

ويقصد به نزع السلاح من جانب واحد دون أن يقابل ذلك أي التزام مماثل من قبل الطرف الآخر، ويتميز هذا النوع بالسرعة والمرونة والكلفة المنخفضة.Unilateral Disarmament

نزع السلاح الثنائي ويقصد به أن تقتصر مفاوضات ضبط التسلح بين دولتين فقط. Bilateral Disarmament

نزع السلاح المتعدد الأطراف ويقصد به إجراء مفاوضات حول نزع السلاح وضبط التسلح بين عدة دول من أجل التوصل إلى اتفاقية .MultilateralDisarmament

ج _ من حيث المستوى؛ ويقسم إلى:

1- خفض التسلح ويتضمن اتفاق متبادل حول خفض مستويات الأسلحة بين الدول، ويمكن أن تكون على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي.

2- الحد من التسلح: ويتضمن اتفاقيات بين دولتين أو أكثر لتحديد السلاح، مثل تقييد بيع تكنولوجيا السلاح إلى بلد ثالث.

د _ من حيث الإرادة؛ ويقسم إلى:

1- نزع السلاح الإجباري ويكون بحالتين :

الحالة الأولى: يفرض على دولة بمثابة عقوبة نتيجة خسارتها الحرب.

الحالة الثانية: يتم بموجب شروط اتفاق متبادل بين الدول على نزع السلاح.

2-نزع السلاح الطوعي: وهو نزع السلاح الذي يتم بإرادة الدول طواعية.

ثالثا: نظريات نزع السلاح:

هناك عدة نظريات رئيسية لنزع السلاح :

1/ نظرية النزع المنفرد للسلاح: سادت هذه النظرية فترة الحرب الباردة عندما دعا أصحابها الغرب إلى نزع السلاح النووي مخافة الانزلاق نحو حرب نووية مدمرة، حتى في ظل رفض السوفييت نزع سلاحهم أيضا. وهي تنطلق من التسليم بخطورة سباق التسلح النووي وفكرة الردع المبنية عليها، لأن آثار مواجهة نووية لم تعد بعيدة المنال، نظرا لسهولة قيامها بسبب كثرة الحوادث النووية وسوء التقدير والإدراك من جانب قادة الدول، ناهيك عن الاتساع التدريجي لعدد الدول النووية واحتمال تحول الحروب المحدودة إلى حروب عامة عن طريق التصعيد.

2/نظرية التوازن: ترتكز هذه النظرية على فكرة التوازن والاستقرار Balance/Stability؛ بناءا على فرضية أن الحروب يمكن تفاديها إذا تحقق مستوى متعادل للتسليح لكل من الطرفين، وهذا ما يمكن الحصول عليه من خلال خلق نوع من التكافؤ في المخزون الحالي من الأسلحة،

وفرض ضمانات عملية وفعالة للتحقق من مطابقة هذه الإجراءات لنصوص الاتفاقيات التي تعقدها الأطراف المعنية.

ينقسم دعاة هذه النظرية إلى فريقين:

الفريق الأول يدعو إلى تحقيق التوازن في الأسلحة كلها؛ التقليدية والنووية، ولذلك يطلق عليهم اسم مدرسة التوازن الشامل. وهي تستهدف القضاء على العنف الذي يطبع العلاقات الدولية بسبب انتشار الأسلحة واستخدامها مما يهدد الاستقرار الدولي.

أما الفريق الثاني فهو يفضل تحقيق التوازن في مجال الأسلحة النووية فقط دون غيرها، ولذلك يوصفون بأصحاب مدرسة التوازن النووي. فهم يؤمنون بصعوبة تحقيق نظام التفتيش في كل أنواع الأسلحة، نظرا للصعوبات التي تعتري المسؤولين القائمين على ذلك، ناهيك عن اختلاف مصالح الدول ومعتقداتها في هذا المجال، وبذلك فإنهم يستحسنون فكرة التوازن في مجال الأسلحة النووية كوسيلة للتحكم في أكبر مصادر الخطر في سباق التسلح من هذا الطراز.

3/ نظرية الحظر المحدود: تنطلق هذه النظرية من افتراض استحالة تجنب الحروب بما في ذلك الحروب النووية، وبالتالي ما يمكن فعله هو ضمان الحيلولة دون تحول الحرب إلى حرب تدمير شامل، حتى ولو استخدمت فيها الأسلحة النووية، وعلى هذا تركز النظرية على اهتمامها على طريقة تفادي العواقب التي لا يرغب فيها الطرفان، وهي النتائج الناجمة عن حروب الانتحار المتبادل والحرب عن طريق الخطأ. وقصد تفادي ذلك، يقترح أصحاب النظرية على كل من الجانبين التوقف عن تطوير أسلحتهم النووية أكثر من الحد الرهيب الذي وصل إليه، وأن يمتنعا

عن إنتاج وسائل الحرب الكيماوية والبيولوجية التي يمكن أن تكون لها نفس القوة التدميرية الخطيرة، وتعتبر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968 أكبر خطوة في سبيل الحظر المحدود للأسلحة النووية.

4/ النظرية التدريجية: تقوم هذه النظرية على افتراض مناقض لما تضمنته نظرية النزع المنفرد السابق ذكرها؛ فهي ترى الحل الناجع في إشراك كلا الجانبين في وضع خطط وسياسات قادرة على وقف سباق التسلح، ومن ثم تمهيد السبيل أمام التدمير النهائي لجميع الأسلحة وحل التنظيمات العسكرية المرتبطة بها. وتستند في طرحها إلى تخفيض التسلح Arms reduction، الذي يتم على مرحلتين؛ نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي. وتشتمل كل مرحلة على عدة خطوات، مثل إغلاق القواعد العسكرية، وتخفيض حجم الجيوش، وتدمير بعض الأسلحة البحرية.

وحسب منطق هذه النظرية، فإن المباشرة في تنفيذ مرحلة يجب أن يرتبط بمدى النجاح الذي حققته المرحلة السابقة عليها حتى يمكن تفادي كل المخاطر المحتملة عبر انتهاج مجموعة من إجراءات التفتيش والضمانات الدولية.

المحور الخامس : تجسيد سباق التسلح

أولا : الإستراتيجية العسكرية الأمريكية أثناء الحرب الباردة

إن الجدل الاستراتيجي في ظل الحرب الباردة،والذي صبغت في ضوئه الإستراتيجية الأمريكية تأثر بالكم الهائل لترسانة الأسلحة النووية،وما قالت إليه من استراتيجيات رادعة،ولكن هذا التفكير الاستراتيجي طرأ عليه تعديل نوعي خاصة بعد أزمة كوبا1962وتأكيد الولايات الأمريكية باستحالة نشوب حرب نووية مع الاتحاد السوفياتي وأصبحت غير منشغلة بصفة كلية مع الحروب التي تستخدم السلاح النووي بقدر ما أخذ الاهتمام على الحروب التي تدار بالأسلحة التقليدية التي تتميز بقدر عال من الكفاءة التكنومعلوماتية وذلك سبب تراجع جدلية الحروب النووية.[26]

إضافة إلى أن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية كانت تبدي ميلا واضحا اتجاه تبني أسلوب ردع فعال واستخدام القوة العسكرية،إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر،أي أن السمة المميزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي يجمع بين التهديد واستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا،وهذا الأسلوب ارفق الإستراتيجية العسكرية الأمريكية مند النصف الثاني من القرن العشرين المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستعمال القوة العسكرية.[27]

حيث سنستعرض إستراتجية كل رئيس أمريكي أثناء الحرب الباردة:

- في عهد ترومان تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الإحتواء.
- في عهد الرئيس إزنهاور تبنت الولايات الأمريكية إستراتيجية الانتقام الشامل.
- في عهد كيندي كانت هناك رد للاستجابة المرنة.
- في عهد جونس تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية التدمير المؤكد.
- في عهد نيكسون تبنت إستراتيجية الحرب بالوكالة.
- وفي عهد ريغن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي.

26_ أحمد سعيد،الإستراتيجية العسكرية الأمريكية .عن الموقع www.anntv/new,shausubject-asp ?dj10432

27_ جوني عاصي،النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية مند نهاية الحرب الباردة .معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية،ط1 بيروت، 2006،ص42.

حيث يعتبر الدافع من وراء تبني مثل هذه الأنماط من الاستراتيجيات هو طبيعة الواقع الدولي والإقليمي ومواجهة الاتحاد السوفياتي(1).

حيث تعتبر إستراتيجية الاحتواء من بين أعلى الاستراتيجيات العسكرية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية،الهدف منها إحباط نزعة التوسع السوفياتي من خلال تطويق الاتحاد السوفياتي ودول شرق أروبا بجدار من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون نفاد السوفيات عبر خط التقسيم الفاصل بين الكتلتين والضغط على النظام السوفياتي من خلال العزل والاحتواء حتى تنهار وتنهار معه منطقة نفوذه،ولتحقيق ذلك الهدف تم إنشاء الحلف الأطلسي،حلف جنوب شرق آسيا،وحلف بغداد وحلف المعاهدة المركزية فيما بعد،أما إستراتيجية الانتقام الشامل التي تعد إستراتيجية ممتدة لإستراتيجية الاحتواء في صورة معدلة،فقد بنيت في جوهرها على إنذار السوفيات بطريقة محددة وقاطعة،بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية بصورة فورية وشاملة في حالة وقوع اعتداء ضد الغرب.[28]

ترتبط فلسفة المؤسسة العسكرية الأمريكية بالفلسفة السياسية للدولة،وتظهر إستراتيجية وحركة المؤسسة العسكرية الأمريكية في قدرتها على تطوير وتغيير مركباتها الأساسية تسليما و تدبيرا وتنظيما وتوزيعها بما يتلاءم مع تطور المخاطر التي تهدد أمن ومصالح الدولة بصفتها عامل مهم من عوامل القوة،وهكذا نرى أن توزيع القوات العسكرية في العالم في أعقاب الحرب الكوبية ومناطق النفوذ و الصراع والتهديدات التي كان يمثلها الاتحاد السوفياتي وكتلة الاشتراكية وتعبيرهما العسكري المتمثل في حلف وارسو،مما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية،وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الدولة	التواجد الأمريكي
ألمانيا	75%جندي
إيطاليا	13ألف جندي
المملكة المتحدة	12ألف جندي
اليابان	41ألف جندي
كوريا الجنوبية	50ألف جندي

جدول رقم(01):يوضح التواجد العسكري الأمريكي في الحرب الباردة.[29]

28 _ محمد عباد،استراتجيات الحرب الباردة،عن الموقعhttp//invenetormontada-net/tg-topic

29 _ فيصل كبيش،الحرب الباردة من الموقع www.moqatel.com/ openshue/behoth/siasia21/sevent-cra.

الإستراتيجية النووية الأمريكية:

الأسلحة النووية كانت موجودة قبل الحرب الباردة وبقية موجودة،بعدها نفد طور الحلفاء الغربيون القنبلة النووية في حربهم ضد ألمانيا النازية واليابان في العهد الإمبراطوري،وكان لتدمير مدينتي هيروشيما وناكازاكي عام1945مغزى كبير في الشؤون الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية،ويرى Garalperovetzفي كتابه الشهير" الدبلوماسية الذرية "التي نشر للمرة الأولى عام1965أن الرئيس ترومان كان يعلم بهزيمة اليابان،لكن كان دافعه الحقيقي من إلقاء القنابل على المدينتين اليابان يتين هو إرغام الاتحاد السوفياتي على خدمة المصالح الأمريكية في كل من أروبا وآسيا في سياق الشؤون الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،حيث أن القنبلة الدرية التي ألقيت على هيروشيما كانت لها قدرة تدميرية تعادل125ألف طن من المادة المتفجرة،TNTوفي عام1952فجرت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلة نووية حرارية أو هيدروجينية بقوة تدميرية تعادل10400000طن منTNT ،وأصبحت كل قنبلة نووية قادرة على تدمير أي مدينة من مدن العالم في انفجار واحد،ولا يقل ذلك عن أهمية تطوير وسائل نقل هذه القنابل وقذفها نحو أهدافها[30]

33

ولم تكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية في البداية قاذفات تستطيع بمداها القصير أن تصل إلى الاتحاد السوفياتي لدى كانت تستخدم لذلك الغرض القواعد البريطانية لوضع الأهداف السوفياتية في مرمى القصف،وقامت كل من الدولتين العظيمتين بتطوير قاذفات ذات مدى بعيد ومن تم طورت صواريخ باليستية تستطيع أن تصيب أهدافها في أراضي القوى العظمة الأخرى في داخل أراضي القوة الأولى.[31]

وسعى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير صواريخ تستطيع أن تسقط الصواريخ الباليستية المهاجمة،وبذلك تكون خط دفاعيا للوقاية من الهجمات الذرية ولم تكن لهذه الصواريخ (الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية) فعالية كبيرة من الناحية التكنولوجية،واستمر الطرفان

30_ عولمة السياسة العالمية،مرجع سابق الذكر .ص166- 168.

31_ جوني عاصي،مرجع سابق الذكر .ص52.

للصواريخ باكتشاف الصواريخ المعادية ورغم الدخان واللهيب وسمحت للولايات المتحدة لدول حليفة بالمشاركة مثل ألمانيا,فرنسا,بريطانيا و الكيان الصهيوني[32]

أطلق اسم حرب النجوم على الحرب التي تحل فيها الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية والصواريخ العابرة للقارات المحملة بالقنابل النووية محل الإنسان والآليات في مواجهة الأولى عند وقوع الحرب,أي أنها حرب فضائية ثم تليها عمليات حربية التي تستخدم أسلحة برية وجوية وبحرية,مع العلم أن هذه الإستراتجية العسكرية لا يوجد فيها أي مكسب,لان الدولة الرابحة ستكون هي الأخرى قد لحقت بها ضررا ودما را كبيرا ,ويقدر الخبراء العسكريون بأنه أطلق لأغراض حربية في بداية عام1957وحتى ذلك اليوم اطلق2200قمر صناعي أو أكثر,أي أنه تشكل٪57من القمار الصناعية وأقمار التجسس التي خصص جزء منها لالتقاء وبث الإشارات اللاسلكية والرادارية الصادرة من جهات عسكرية أو سياسية والكشف عن التجارب النووية.[33]

ثانيا: إستراتيجية تسلح الإتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة

لقد تم صياغة المذهب العسكري للاتحاد السوفيتي على المبادئ الحزبية للنظرية الماركسية بصيغتها اللينينية،المنتصرة عقب الثورة البلشفية عام1917وكذلك العقيدة السياسية للحزب الشيوعي السوفيتي،واسهامات المفكرين الروس في العهود القيصرية,وخبرات الحروب ولاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية،لذا نجد أن المذهب العسكري السوفيتي قد تمحورت أطروحاته الأساسية حول فلسفة الحرب واعتبارها ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من مراحل تطور الصراع الطبقي,كما تم التأكيد على مسألة بناء القوات المسلحة السوفيتيةاعتماداً على دراسة العدو المحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة،فضلاً عن طبيعة وفلسفة الحرب التي قد تقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق والتي سوف تكون حربًا صاروخية ونووية إذ توظف فيها جميع أنواع القوات المسلحة وفي مقدمتها الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية في سياق فلسفة الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة.[34]

32_ عبد المنعم سعيد :أمريكا والعالم والحرب الباردة وما بعدها.نهضة مصر للطباعة والتوزيع،القاهرة، 1999،ص216.

33_ سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة .دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص52.

34_ نازر إسماعيل الحيالي،قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر،دراسات دولية،العدد56 د.س.ن،ص2.

عندما دخلت روسيا القيصرية الحرب العالمية الأولى كان المذهب العسكري الروسي يعاني من عيوب عدة،فالنظام القيصري الفاسد،والحرمان الطبقي والتأخر الصناعي والثقافي،والتخلف الزراعي،والأسلحة البالية كلها أسهمت في عجز المذهب العسكري على الاستمرار في الحرب وتكبد روسيا خسائر بشرية ومادية فادحة دفعت في النهاية إلى اضطراب الأوضاع في روسيا،مما مهد الطريق لقيام الثورة البلشفية في أكتوبر من عام1917[35]

ولقد تأثرت المذهب العسكري الروسي بهذه الثورة إلى حد كبير وخاصة بالفلسفة السياسية للحزب الشيوعي وكتابات لينين عن طبيعة الحرب وفحواها الطبقي،لأنه يرى إن الصراعات والحروب ما هي إلا انعكاس للصراعات الطبقية،ومن ثم فهي أمر حتمي بين الدول لان الدول تعتبر أنظمة تجسد مصالح الطبقات،وفي ضوء هذا المفهوم الطبقي للحرب قسم المذهب العسكري الروسي الحرب إلى عدة أنماط منها الحرب العالمية التي تحدث بين النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي،ومنها حروب استعمارية تعبر عن حالة الصراع بين القوى الاستعمارية على مناطق معينة في العالم،ثم هناك حروب أهلية بين فئات متناحرة داخل الدولة الواحدة.[36]

كما تأثرت الإستراتجية العسكرية للاتحاد السوفياتي بشكل كبيرة بالحرب العالمية الأول والثانية حيث تزودت من خلالها بمبادئ جديدة،كدفاع في العمق،واستخدام الجيوش المجمعة في العمق وليس في خطوط القتال،خاصة في ظل تفوق الخصم من الناحية العسكرية،مثل ما حدث في الغزو الألماني للاتحاد السوفياتيعام 1941 [37] ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى قام الاتحاد السوفيتي بتطوير إستراتجية التسلح لديه،وذلك في ظل التطورات الكبيرة التي صحبت تطور بنية الدولة داخله،فالدولة فرضت نفسها على جميع أقاليمها وتمكنت من القضاء على جميع قوى الردة المضادة للثورة التي عانت منها روسيا بين أعوام1917–1921مما جعل الدولة تهتم بالجانب التقني للقوات المسلحة وتنظيمها وهيكلتها وتثقيفها وفق التعاليم الماركسية اللينينية،ولما كانت هذه التعاليم تؤمن بحتمية الحرب بين الرأسمالية والاشتراكية مع توقع انتصار الاشتراكية فيها،لذا جند المذهب العسكري الروسي لخدمة هذا

35_جمال عبودي،الثورةالبلشفية ونشأة الاتحاد السوفيتيعلى الموقع الالكتروني:
www.ecolenumerique.tn/wp.2012/4/16..1-2

36_ B.Byely.et.al,Marxism-leninism on war and army, In James.j.Tritten,ed, Naval postgranduate school Monterey,California, September, 1990, pp.29-33.

37_ نازر إسماعيل الحيالي،قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر،مرجع سبق ذكره،ص16.

الغرض أي الحرب المقبلة والحتمية مع الرأسمالية وعندما دخلت روسيا الحربفعلاً عام1941وانتصرت فيها عَد المذهب العسكري الروسي نصرا للاشتراكية على الرأسمالية،لاسيما إذا علمنا إن المذهب العسكري الروسي استخدم مبدأ قتاليًاجديداً شكل جوهر الجانب العسكري لهذا المذهب والأساس الذي تستخدم فيه القوات التقليدية حتى تفكك الاتحاد السوفيتي العام 1999[38]

وقد عرف هذا المبدأ باسم " العملية العمقية " أو مبدأ الحرب البرية الجوية في المنظور السوفيتي ويعني هذا المبدأ من الناحية العسكرية الاقتحام المتزن والتدريجي لدفاعات الخصم بجميع وسائل النيران ولاسيما الدبابات والآليات البرية وفي كل أرجاء مسرح الحرب،حيث تبدأ العملية العمقية أولاً بالاختراق التكتيكي للعدو في جبهاته الأمامية،ثم الانتقال بسرعة للاختراق بدف تطويق الخصم في العمق وتدميره كليا،وبما أن هذا المبدأ هو مبدأ هجومي بالأساس،لذا تطلب من الاتحاد السوفيتي زيادة قدرات قواته التقليدية على تحقيق معدلات عالية للتقدم والهجوماعتماداً على أنظمة تسليح حديثة وقوات مدرعة ميكانيكية،وتعاون مع سلاح الجو ولاسيما الطائرات السمتية الهجومية،والأهم زيادة حجم المشاركين في العمليات القتالية.

وقد أصبح هذا المبدأ هو الإستراتيجية العسكرية المطبقة لحلف وارسو،وكان هدفها الأساس الاختراق السريع للدفاعات الأمامية لحلف الأطلسي،والتقدم بسرعة إلى الأعماق العسكرية الأمريكية،واحداث الإمدادات علماً إن هذا المبدأ مازال فاعلا في المذهب العسكري الروسي حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام1991لاسيما أذا علمنا أن هذا التفكك لم يؤِد أو لم يدفع بروسيا الاتحادية إلى تفكيك منظومة الجيش السوفيتي السابق والحفاظ على تعاليمه العسكرية التي تربى عليها لعقود طويلة،وقد طبقته روسيا بنجاح باهر ضد جورجيا العام2008[39]

اعتمد مبدأ العملية العمقية على مجموعة من تعليمات الحرب التي مازالت راسخة في المذاهب العسكرية الشرقية ومنها:

1-المبادأة :تعني المبادأةوفقاً للمذاهب الشرقية الاستعداد للحرب قبل الدخول فيها،على عكس المفهوم الغربي للمبادأة والتي تعني مفاجأة الخصم بهجوم غير متوقع.

2-المفاجأة :تعني المفاجأة في المذاهب الشرقية الدخول للحرب فعلاً،وهي في عرف مبدأ العملية العميقة السوفييتية تتضمن القيام بهجوم واسع وسريع غبر متوقع من قبل الخصم او مستعدا له

[38]_ Stephen G.Brooks:Dueling realisms: Realism in International relations organization voL.51.No.3. summer, 1997, pp. 21-22.

[39]_ Samuel charap and Cory welt, Amore proactive u.s. Approach to the Georgia conflict, center for American progress, februarym 2011, pp 6-9.

3-التعاون بين الصنوف :إن مبدأ العملية العمقية هو تجسيد للحرب التقليدية التي تتشارك فيها جميع صنوف القوات التقليدية من مدفعية ودبابات وآليات وسلاح جو,ولذلك فهي تتطلب التعاون والتنسيق بين هذه الصنوف فلا يمكن لفرق المشاة أن تتقدم نحو أهدافها بدون إسناد مدفعي,ولا يمكن للدبابات ان تتقدم نحو أهدافها بدون إسناد جوي،ولاسيما الطائارت السمتية الهجومية,كما لا يمكن لفرق المشاة والدبابات أن تتقدم نحو أهدافها بدون فرق الهندسة الآلية التي تمهد لها طرق ومسالك الحرب او فرق الطبابة الميدانية أو فرق صيانة الأسلحة أو حتى فرق الميرة والإعاشة.

4-خفة الحركة والسرعة :بما أن مبدأ العملية العمقية هو حرب تقليدية هجومية تعتمد لاختراق النطاق التكتيكي للخصم ثم التوغل نحو على القوات البرية المسنودة النطاق الاستراتيجي له أي في العمق،لهذا فهو يتطلب أن تكون الآليات والمعدات الميكانيكية ولاسيما الدبابات خفيفة الوزن وسريعة الحركة للوصول إلى الأهداف بوقت قياسي قبل ان يتمكن الخصم من تحقيق التعبئة العامة،وحقيقة الأمر أن الدبابات السوفيتية وان كانت متخلفة بعض الشيء عن الدبابات الأمريكية في الجوانب التقنية كانت ذات أوزان خفيفة واسرع من الدبابات الأمريكية بكثير ولديها قدرة عالية على المناورة مع العلم أن روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق أخذت تُدخل في خدمة جيشهاأجيالاً جديدة من الدبابات ذات تقنيات عالية من أمثال دبابات[40] T90–T92–T94.

المفارقة الغريبة أن الاتحاد السوفيتي رغم تحوله إلى قوة نووية عظمى إلا انه ظل في إطار مذهبه العسكري يعتبر مبدأ العملية العمقية آو الحرب التقليدية بصيغة عمليات برية– جوية مشتركة هي جوهر ذلك المذهب,بل الأسلحة النووية أسلحة تكميلية للحرب التقليدية,لأنه ليس من المنطق أن تبدأ الحرب النووية بتراشق نووي،بل المنطق أن تبدأ تقليدية ثم تتصاعد إلى الحرب النووية،وفي ضوء ذلك ينبغي أن يكون الاتحاد السوفيتيقادرا وفي جميع الظروف على خوض حرب بأية صيغة مسلحة وهنا تبدو أهمية إعداد وتسليح وتثقيف (القوات السوفيتية لتكون قادرة على الانتقال من شكل إلى أخر من أشكال الصراع المسلح،بهذه النظرة فإن المذهب العسكري الروسي لا يرى أن الحرب العالمية والتي ستكون حتما بالأسلحة النووية ستستثني ادوار القوات التقليدية,فالحرب العالمية ليس هدفها إلحاق الدمار المؤكد بالطرفين ولابد أن يكون لها هدف سياسي وهو دحر الخصم حتى في أوضاع الدمار المؤكد ومثل هذا الهدف لا يتحقق إلا عبر فعاليات القوات التقليدية التي عليها مسك الأرض بعد انتهاء الرشقات

40_ نازر إسماعيل الحيالي،قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر .مرجع سبق ذكره،ص–ص17-19.

النووية بين الطرفين ومن جهة أخرى يؤمن المذهب الن تنتهي بسرعة العسكري الروسي بأن الحرب العالمية حتى وان بدأت برشقات نووية كما تذهب إلى ذلك المذاهب العسكرية الغربية،لان الدفاعات الأرضية والجوية السوفيتية قادرة على تدمير العديد من تلك الرشقات خاصة إذا كانت بالطائرات الإستراتيجية الغربية،وعندئذ قد تتحول الحرب إلى حرب استنزاف أو حرب طويلة الأمد وفي مثل هذه المواقف الإستراتيجية ينبغي أن يكون للدولة القدرات التي تمكنها من إدامة الصراع ودفعه إلى خاتمته النهائية وحقيقة الأمر إن الاتحاد السوفيتي السابق أراد بهذه النظرة للحرب النووية أن يحقق هدفين[41]:

الأول :إسقاط فكرة الحرب المحدودة التي شكلت المرتكز الأساس لمبدأ الرد المرن والهادفة إلى جر الاتحاد السوفيتي في حرب محدودة نطاقها القارة الأوربية أو خارجها تستخدم فيها الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية بصورة تستنزف قواه،لاسيما وانه كان متخلفاً بعض الشيء في إنتاج الأسلحة النووية التكتيكي.

ثانيا :ردع الولايات المتحدة الأمريكية عبر إقناعها بأن الحرب المقبلة ستكون شاملة لمذهب العسكري الروسي في الحقبة السوفيتية بالنقاط الآتية:

1-إن أحكام هذا المذهب السياسية والعسكرية قد تمت صياغتها في ضوء التعاليم الماركسية– اللينينية والآ راء الحزبية للحزب الشيوعي السوفيتي،فضلاً عن خبارت الحربين العالميتين الأولى والثانية.

2-إن الحرب في المذهب العسكري السوفيتي ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات وهي انعكاس للصراع الطبقي سواء كان بين قوى وجماعات أو بين دول منظمة.

3-تبنى المذهب العسكري السوفيتي المفهوم العالمي للأمن والذي يمتد خارج حدود الدولة السوفيتية السابقة ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو والحلفاء والأصدقاء في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية.

4-إن الحرب مع الرأسمالية هي حالة حتمية حتى مع ظهور السلاح النووي،وأنها ستكون عالمية النطاق،لان النظام الرأسمالي يتسم بالعالمية وبالسعي للهيمنة على العالم عبر تقويض أركان النظام الاشتراكي.

5-إن بناء القوات المسلحة السوفيتية يجب أن يتم بناء على دراسة نوايا الخصم واتجاهات تطور قدراته العسكرية،وطبيعة الحرب التي ينوي شنها.

41_ Major John C. Nalls, Resurrecting Limited war theory, school of advanced military studies united states army command and General staff College fort Leavenworth, Kansas, 2008,pp 12-13.

ثالثا: الإنفاق العسكري الأمريكي.

ارتفع الإنفاق العسكري الأمريكي بصورة أكبر بعد أحداث سبتمبر2001وكان مستوى الإنفاق بحلول2010أعلى مما كان عليه في أي مرحلة مند نهاية الحرب العالمية الثانية,إلا أن نمو الاقتصاد الأمريكي بين2001و2004والميزانية الإجمالية الأمريكية يعنيان أن الإنفاق العسكري كحصة من إجمالي الناتج المحلي,وكحصة من النفقات الإجمالية للحكومة الأمريكية أدنى ما كان عليه خلال فترات سابقة,فخلال السنوات المالية,2001– 2008ازداد الإنفاق العسكري الأمريكي بنسبة85%بقيمة الأسعار الاسمية وبنسبة59%بقيمة الأسعار الحقيقية,ووفقا لبيانات سبري تظهر البيانات الرسمية الأمريكية للفترة نفسها زيادة النفقات الأمريكية للدفاع الوطني بنسبة88%بالأسعار الاسمية و50% بالأسعار الحقيقية,وكانت الزيادة عالية في جميع فئات الإنفاق,وكانت فئة العمليات والصيانة التي تضاعفت بين2001و2009وكذلك الإنشاءات العسكرية76%وفي البحث والتطوير والاختبار والتقييم وفي الأفراد العسكريين بنسبة 74%.[42]

42_ بيتر سالنهايم،""الإنفاق العسكري ".مركز دراسات الوحدة العربية(محرر)،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،الكتاب السنوي،ترجمة عمر الأيوبي و آخرون،لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،ص287.

الجدول رقم(1):النفقات الأمريكية المخصصة لوزارة الدفاع والدفاع الوطني الأمريكي2001- 2010.

المالية السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العسكريون الأفراد	74	87.8	106.7	113.6	127.5	127.5	135.5	129.1	129.1	134.9
العسكرية الانشاءات	05	5.1	5.9	6.3	5.3	6.3	8.8	10.1	15.1	21
المسلحة وللقوات وزارة الدفاع	290.2	331.9	3872	436.5	484.1	499.3	548.9	583.3	651.2	66.7
المسلحة وزارة القوات	12.9	14.8	16	16.6	18	17.5	17.9	18	18.2	17.6
المسلحة القوات نفقات أخرى	1.6	1.8	1.6	2.8	3.2	5.1	5.1	5.3	5.7	5.9

المصدر :بيتر سالنهيم وآخرون،مرجع سابق،ص288(الأرقام بالمليار دولار الأمريكي).

وكانت المبررات المقدمة للنمو في طلب الميزانية الأساسية لسنوات المالية2001- 2010تتمثل مواجهة التناقص الذي يعاني منها الجيش،خاصة وانه كان يخوض حربين في وقت واحد بالإضافة إلى ضمان درجة عالية من الجهوزية العسكرية والكفاءة العالمية لدى القوات البرية،وتعزيز القدرات القتالية لدى القوات المسلحة للحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي،ويمكن إجمال العوامل الرئيسية في زيادة النفقات العسكرية بشكل تفصيل في النقاط التالية:

*** تمويل الحرب العالمية على الإرهاب:**

مند هجمات11سبتمبر،2001أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث عمليات عسكرية كبرى هي :عملية حرية العراق،عملية الحرية الدائمة في أفغانستان وعملية" نوبل إيغل "التي تشمل تعزيز الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تقديرات مصلحة الأبحاث التابعة للكونغرس(crs)وافق هذا الأخير في أواخر ديسمبر2007على مجموعة699.9مليار للسنوات المالية2001– 2007من اجل هذه

العمليات الثلاث، ومن هذا المجموع يقدر تقدير مصلحة الأبحاث أن وزارة الدفاع تلقت حوالي655مليار دولار،وتلقت وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID)ما يقارب(42.4)مليار دولار من أجل إعادة إعمار وتشغيل وبناء السفارات وبرامج مساعدة خارجية لأفغانستان والعراق،ويقدر تقدير مصلحة الأبحاث مجموع المخصصات الأمريكية من أجل الحرب على الإرهاب بحوالي805.1مليار لفترة السنوات المالية الممتدة بين 2001-2008

الجدول رقم(2):المخصصات الأمريكية الجزائية وزارة الدفاع والحرب العامية على الإرهاب2001-2008.

الأرقام للمخصصات الميزانية بالمليار دولار أمريكي وبالأسعار الجارية،السنوات هي السنوات المالية:

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزانية الأساسية	302	328	375	377	403	421	438	481
الحرب على الإرهاب	17	14	69	66	103	115	169	189
مجموع مخططات وزارة الدفاع	319	342	444	443	506	536	607	670

المصدر :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي,مرجع سابق ص294.

وفي أكتوبر2006راجعت وزارة الدفاع إرشادات تمويل الحرب على الإرهاب للسماح بإدراج تمويل ما يسمى الحرب الطويلة على الإرهاب,بالإضافة إلى العمليات المحددة في أفغانستان والعراق،بيد أن وزارة الدفاع لم تعرف الحرب الطويلة بوضوح وانتهى الإرشاد الجديد إلى إضافة مليار الدولارات إلى طلبات تمويل الحرب العالمية على الإرهاب،وقامت الوزارة عام2009بإدراج تمويل بمفردات توجد عموما في طلب الميزانية الأساسية،مثل أنظمة الأسلحة المستقبلية وتحويل زيادات عامة في عدد العسكريين في طلب ميزانية الحرب العالمية على الإرهاب وهذا ما تصاعد مخصصات الدفاع.[43]

43_ مرجع سابق الذكر.ص295.

***إعادة هيكلة القوات المسلحة:**

أقرت وزارة الدفاع الأمريكية تخصيص مبالغ مالية معتبرة لإعادة هيكلة الجيش,فقد خصصت 35مليار دولار إضافية خلال سبع سنوات للأعوام المالية,2005- 2011إلى جانب مبلغ13مليار دولار المخصص لهذا الغرض في الميازنية الأساسية للجيش,وتتضمن خطة إعادة هيكلة مشاة البحرية والتي تشمل أيضا:

1-إضافة عدد من الوحدات الاحتياط المقاتلة والمساندة لتشمل إعادة هيكلة وحدات الاحتياط الأخرى.

2-إعادة هيكلة القوات البحرية,فتشمل إدخال تحسينات في مجال الافراد والصيانة والتدريب وزيادة الجاهزية للإنتشار وبموجب خطة تطوير الأسطول يمكن للبحرية نشر عدد أكبر من حالات الطائرات والسفن المساعدة بصورة أسرع.

-أما بالنسبة لإعادة هيكلة القوات البحرية فقد تم إضافة عشر حاملات جوية وفضائية(AEFS)والتي يمكن أن توفر بسرعتها مزيجا ملائما للقدرات,من الإغاثة الإنسانية إلى خوض قتال واسع النطاق.

ويبقى الهدف الرئيسي لإعادة الهيكلة داخل القوات المسلحة هو تحقيق توازن يتماشى مع متطلبات وطبيعة الحرب ضد الإرهاب.[44]

***تحديث الجيش:**

يضع برنامج نظام قتال المستقبل(FCS)مجموعة النظم المتطورة والمتشابكة جوية وبرية للقتال والمساندة,يديرها أفراد وأخرى بدون أفراد,وقد وصل تمويل برنامج نظم قتال المستقبل إلى4.3مليار دولار للعام المالي,2006وعن طريق تسريع التطبيق الميداني للتكنولوجيات الجديدة,فإن الجيش سوف يعزز بشكل كبير من قواته بأسرع وقت ممكن,وتشمل أولويات تطوير نظم القتال في المستقبل,قدرات التشابك والذخيرة الذكية,نظم تسلح آلية,عربات آلية بدون أطقم بالإضافة إلى تطوير القدرات العسكرية ميدانيا[45].

44_ عادل سليمان :توجهات ميزانية الدفاعية الأمريكية لعام2006السياسة الدولية41 ع،2006، ص181.

45_ departnert of Defence (Februry 2010):Fiscal year 2011 budget requestoverview, (unitedstatses of America) ,p42.

-بلغت ميزانية الدفاع للدفاع لسنة المالية2010المتضمنة تكاليف الحرب على أفغانستان والعراق والمشاريع العسكرية إلى660مليار دولار،وتضمنت الميزانية السنوية التقديرية لعام2011المخصصة لوزارة الدفاع الأمريكية إنفاق قدره708مليار،خصص منه159مليار دولار لتمويل الحربين في العراق وأفغانستان،ومبلغ549مليار دولار كحصة أدنى للإنفاق العسكري مشاكل ارتفاع نسبته1.8%لسنة المالية2011كما تشكل الميزانية113مليار دولار للمشتريات،بالإضافة إلى تخصيص76مليار دولار للأبحاث والتطوير[46].

ثالثا: الإنفاق العسكري الصيني:

لقد عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية بدعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي،يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية،فهناك تزايد مستمر في الميزانية الصينية بواقع 10%سنويا بما يجعل الصين تحتل المراتب الأولى من حيث الإنفاق العسكري وقد شهدت ميزانية الدفاع الصينية تضاعف في حجمها في الفترة1981حتى،1990وفقا للإحصائيات الرسمية الصينية فإن ميزانية الدفاع الصينية تضاعف حجمها وبلغت59مليار دولار في2008 وارتفعت لتصل72.5مليار دولار عام2009و78 مليار دولار في سنة 2010،وفي يناير2011أعلنت الصين عن زيادة إنفاقها العسكري بواقع12.7% وبالتالي تكون موازنة الدفاع الصينية في2011م 91.7% مليار دولار بما يمثل 6%من حجم الموازنة الوطنية الصينية،ويعتبر العديد من الخبراء والباحثين أن حجم الإنفاق العسكري الصيني المعلن لا يمثل الحجم الحقيق والذي يقدر بأكبر من ذلك،فالبانتاجون الأمريكي يقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالي105مليار دولار،ونجد أن الإنفاق العسكري الأمريكي بلغ661مليار دولار بما يعادل43%من حجم الإنفاق العسكري في العالم،في حين بلغ نظيره الصيني حوالي6.6%كثاني أكبر ميزانية دفاع معلنة ومثل الإنفاق الروسي4%من حجم الإنفاق العسكري في العالم[47]

وتهدف الصين من وراء زيادة إنفاقها العسكري تطوير قدراتها العسكرية لبناء جيش على أعلى مستوى،ووفقا لما جاء في الكتاب الأبيض":الدفاع الوطني الصيني الصادر عن المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني في2004فإننا نشير إلى أهم النقاط الواردة به حول تطوير الجيش الصيني

46_ Ibid p 64.

47_ محمود خليفة جودة محمد،أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته1991-2010 ، المركز الديمقراطي العربي،قسم الدراسات والعلاقات الدولية.

والعمل على إعادة هيكلة الجيش الصيني،إضافة إلى خفض عدد أفراده،بما يتيح رفع الكفاءة وزيادة الدعم اللوجستي،والعمل على تحديث وتطوير المعدات القتالية وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وزيادة القدرة العسكرية للردع،بالإضافة إلى بناء جيش معلوماتي وتدريب أفراده وتزويده بأعداد كبيرة من المختصين في المجال العسكري،وزيادة الأبحاث العسكرية ودعمها و إجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع الدول الصديقة.

فطبقا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكي فإن الصين تقوم بتطوير أسلحة الطاقة الحركية وأشعة الليزر عالية الطاقة وأسلحة النبضات الكهرومغناطيسية،وطبقا لمعهد ستوكهولم الجوي لأبحاث السلاح فقد زاد تصدير السلاح الصيني بنسبة1.3%بين1998 –2002هذا الأمر أدى إلى زيادة نسبة مشاركة الصين في سوق تصدير السلاح من3%إلى5%حيث تمكنت ابتداء من2003من تخطي كل من فرنسا وألمانيا لتصبح في المركز الثالث عالميا كأكبر دولة لتصدير السلاح بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[48]

حيث تمتلك الصين حوالي67غواصة بينما تملك الولايات المتحدة72غواصة وكوريا70غواصة،كما تعتبر ثان أكبر دولة في العالم من حيث إجمالي عدد الدبابات التي تملكها بإجمالي9150دبابة،كما يبلغ إجمالي الطائرات الحربية التي تملكها الصين2860طائرة من مختلف الأنواع ولمختلف الاستخدامات،لتصبح في المركز الثاني خلف كل الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى هذا تعتمد الصين بصفة كبيرة على تطوير أسطولها البحري من سفن حربية غواصات، وذلك بسبب الصراع في بحر الصين الجنوبي،وتخوف الصين من دخولها في نزاعات عسكرية مع الدول المجاورة إلى أن تكون عن طريق القوة البحرية،حيث خصصت الجهات العسكرية في الصين ميزانية إضافية لتقوية الأسطول البحري13مليار دولار في سنة،2015حيث حددت82غواصة في حدود عام 2018وفي مجال تسليم السلاح فإن الصين تحتل المرتبة الثانية،حيث ارتفعت حصتها من السفن إلى 13%بعد ما كانت8%بين عامي2006و2010[49]

فمن ناحية الميزانية المادية للصين فقد كانت في السنوات الأربعة الأخيرة كالآتي:

48_ حسن،احمد حسن،النفقات الصينية،عن الموقع:، https://www.sasapost.com/china armed.forces

49_ مرجع سابق الذكر.

و أخيرا يمكن القول أن قياس سباق التسلح يمكن قياسه من خلال مستوى تطور الذي تعرفه المقدرات العسكرية الموجودة من جهة والتي تحاول الدولة امتلاكها من جهة ثانية.

رابعا :بعد الحرب الباردة مباشرة.

أثرت نهاية الحرب الباردة1989وحرب الخليج الثانية (العراق1991)على مفهوم النظام الدولي الجديد,والتي كان لها تأثير مزدوج على موضوع التسلح ونزع السلاح من جهة فقد عقدت بشكل كبير منظومة عمل سوق الأسلحة العالمي,ومن جهة جعلت هذه المنظومة أكثر غموضا.

هناك انخفاض نسبي في مبيعات العالم الثالث بسبب ضعف الطلابيات الراجعة إلى مشكلة المديونية,وهناك تراجع في صناعة الأسلحة الروسية بسبب الصعوبات الاقتصادية لروسيا,لكن بالمقابل اتجاه هذا التراجع هنالك ارتفاع حاصل في فئة المصدرين للسلاح يعود هذا خصوصا لوجود الكثير من النزاعات الدولية ذات الطبيعة غير المنتهية (أفغانستان,العراق,انغولا,أمريكا اللاتينية).

هذا الانخفاض في سوق العالم الثالث,وهذا الارتفاع في عدد المصدرين يتفاعل في علاقة عكسية,بمعنى أن المصدرين– وخصوصا –المتواجدين في الصف الثاني (مثل إسرائيل والبرازيل) يعانون من مشكلة ثبات الحصة في السوق الدولية للأسلحة مما يهدد مكانتهم كمصدرين في المستقبل.

تتميز الفترة الخاصة بنهاية الحرب الباردة مباشرة بـ:

1-ارتفاع عدد البائعين (المصدرين) وانخفاض مصاحب في عدد المشترين.

2-وجود فئة واسعة من البائعين تتضمن ما يسمى بالفئة من الصنف الأول وهي الدول الكبرى الكلاسيكية في السوق الأسلحة وهي دول الحلف الأطلسي الكبرى وروسيا والصين,بينما دول الفئة الثانية وتضم دول إقليمية مثل إسرائيل,البرازيل,تركيا,الهند والباكستان.

3-تنافس كبير على عقد الصفقات بين البائعين.

4-تدفق الأسلحة في المناطق غير المستنفر لفترات طويلة,أخذ يتناقص شيئا فشيئا بفعل تغيير السياسات والتشريعات في الدول الكبرى :في الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إدارة بوش الأب نحو

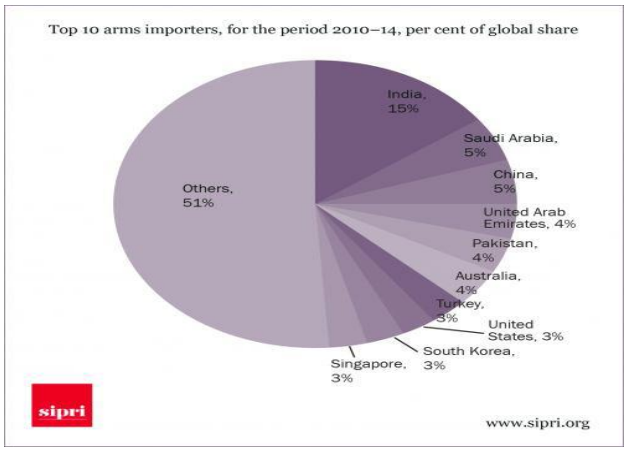
تقليص إمدادات السلاح في المناطق النزاعات وتجهيزات الحفاظ على الأمن الوطني وما انجر عنه من تغيير في منظومة الإنتاج بتوجيهها نحو الاستثمار في الأنظمة الدفاعية ذات المردودية الاقتصادية الأكثر.

بعد حرب الخليج الثانية ترك الشرق الأوسط المرتبة الأولى لصالح منطقة جنوب آسيا،فأول منطقة مستوردة للسلاح،يعود السبب في هذا خصوصا إلى زوال التهديدات التي كان يمليها مناخ الحرب الباردة ولكن أيضا بفعل إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو إعادة البناء والتنمية أكثر من توجيه الموارد نحو شراء الأسلحة (دول الخليج خصوصا الإمارات المتحدة و ايران).

خامسا :سوق الأسلحة نحو سباق جديد للتسلح

من أكبر عشر مستوردين أسلحة خلال الفترة2005–2010في آسيا (الهند15%من واردات السلاح في العالم،والصين5%وباكستان4%وكوريا الجنوبية3%وسنغافورة،3%وتمثل الدول الخمسة 30%من حجم واردات السلاح في العالم،حيث تمثل الهند نحو34%من حجم واردات السلاح في آسيا وثلاث مرات أكثر من الصين،في الواقع انخفضت واردات السلاح الصيني بنسبة42%بين عامي 2005و(2010).

رسم بياني(01):يوضح استيراد وتصدير الأسلحة للدول الكبرى عام 2005،.2010



وانخفضت صادرات الأسلحة الأوربية بنسبة36%بين عامي2005و2010ومع ذلك صدرت عدة أسلحة إلى الشرق الأوسط.

كما ارتفعت واردات الأسلحة من أدربيجان249%بين عامي2005و،2010وارتفعت واردات الأسلحة من دول آسيا أيضا وأفيونسيا بنسبة7.7%بين عامي2007و2012من إجمالي الواردات في 2010حيث تعتبر الهند هي أكبر مستورد للأسلحة بين عامي،2012–2016وهو ما يمثل13%من المجموع بين عامي2007و2012ازدت الهند واردات السلاح بنسبة43%في2012حيث كانت واردات الهند أكبر بكثير من منافسيها في المنطقة مقارنة بالصين وباكستان.

وزادت الواردات من دول شرق آسيا بنسبة6.2%بين عامي2007و2012حققت الفيتنام قفزة كبيرة في2007مع زيادة الواردات بنسبة،202%وفي غياب صكوك إقليمية للحد من التسلح مازالت دول آسيا توسع ترسانتها قالSiemon:ويزمان":إذا كانت الصين قادرة على نحو متزايد لتحل محل واردات الأسلحة من قبل المنتجات المحلية،ولا تزال الهند تعتمد على العديد من موردي التكنولوجيا المتطورة مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير معهد (معهد البحث في السلام الدولي باستكهولم) أن سنة2014كانت السنة التي عرفت أكثر عدد من الحروب منذ2000.

يشير تقرير المعهد السنوي لسنة"2015التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي"بأن حجم مبيعات السلاح خلال الخمس سنوات الأخيرة هو الأكثر ضخامة منذ نهاية الحرب الباردة ..."وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار المرتبة الأولى328%من حجم السوق العالمية في فترة2011–2015 تتبعها روسيا25.3%هذان الفاعلان الأكثر ثقلا في العالم لا يترددان عن اقتراح منتجات أسلحة تم اختبارها ف مناطق حرب،(Zoone de guerre)في المستوى الثاني نجد دولا مثل الصين5.9%فرنسا 5.6%ألمانيا،4.7%بينما من ناحية المشترين فنجد أن الهند تحتل المرتبة الأولى بفارق كبير جدا خلال نفس الفترة،تليها المملكة السعودية،الصين،الإمارات العربية المتحدة ثم استراليا.

ما يمكن ملاحظته على هذه المعطيات هو بروز توجيهات جديدة على مستوى تركيبة سوق السلاح:

أصبح للدول الصاعدة (البرازيل،إسرائيل،الصين..)قدرة معتبرة في الاستجابة لعروض الصفقات الدولية الصادرة من مختلف وزارات الدفاع في العالم،وبالتالي القدرة على منافسة دول الكتلة الغربية .في هذا المجال أصبحت الصين عنصرا مفتاحيا في فئة المصدرين سنة،2014غيرت اليابان من سياستها بهذا الخصوص ووضعت بالتالي حد القرار كانت أصدرته سنة1967يحظر عليها البيع للدول الأجنبية

الهجرة السرية لجزء من الموارد البشرية أو من المؤسسات المعنية باتجاه الدول المشترية للسلاح (الخليج العربي,ودول المغرب العربي خصوصا).

سادسا :الفواعل غير الدولاتية في تجارة السلاح.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشارا كبيرا في موردي الأسلحة الرخيصة خاصة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الضعيفة،لو أن هذه الأسلحة جاءت في أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول مثل جماعات المتمردين المسلحة أو مقاتلي الحرية أو القوات وثيقا بالوكالة الدولية،والميليشيات المدنية بما في ذلك الجماعات المجتمعية وميليشيات الدفاع ومجموعات اليقظة نجد أيضا الإرهابيون والمنظمات الإرهابية،المجرمون والجماعات الإجرامية،بما في ذلك تجار الأسلحة في السوق السوداء الأحزاب السياسية،ونجد أيضا المدنيون من الرماة،والصيادين،جامعي الأسلحة حاملي البنادق لكان الأمر خطيرا.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأسلحة غير الخاضعة للرقابة تتدفق إلى أنواع معينة من الجهات الفاعلة غير الحكومية والتي تساهم في النزاعات والعنف المسلح وانعدام الأمن حول العالم،وقد ركز اهتمام كبير على هذه المسألة ومنع تدفقات الأسلحة الصغيرة إلى الجماعات المسلحة والإرهابيون والمجرمون وعلى سبيل المثال كانت تنقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة العاملة في أفغانستان وليبيا وسيريلنكا واليمن.

وهناك ما يقدر بنحو875مليون من الأسلحة الصغيرة والخفيفة المتداولة في جميع أنحاء العالم,وهذا يعني أن سعرها وقابليتها وسهولة استخدامها أنها ذات فائدة عالية للجهات غير الحكومية.

فالجهات الفاعلة غير الحكومية تحصل على أسلحتها من عدة مصادر السرقة من محزونات الحكومة .والقبض من العدو والتحويل والسوق السوداء,والتحويلات من دول أجنبية,غير أن شيئا واحدا مؤكدا هي أن الدولة هي المورد الرئيسي للأسلحة الحكومية سواء كان ذلك بالتراضي أو باستعمال القوة أو من إقليمها أو من الخارج،وأثارت هذه الاستحواذات حقيقة من حيث الانتشار على المدى القصر والطويل على الصعيدين الوطني والإقليمي كما برزت الحالة الليبية مؤخرا وانتهاكات حقوق الإنسان.

والجماعات المسلحة غير المسلحة تفوق دائما الحروب بين الدول،وليست ظاهرة جديدة،بعض العلماء يدعون في العقد الماضي أنها تتسارع اكتساب أسلحة كبيرة متهورة،ومن الممكن أن يكونوا مسلحين أفضل من جيوش الدول بسبب إمكاناتهم الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتي هي في حوزة البلدان الداعمة في أسواق الأسلحة الدولية وتقوم وكالات الأمن القومي الأخرى التي تفتقر إلى الدعم الخارجي،بتوظيف مبدأ" ماو "الاعتماد على الذات،فهم يعيشون على مخزونات أسلحة أعدائهم وقد قامت الجماعات المسلحة غير النظامية المسلحة بتسليح أنفسهم أساسا باستخدام أدوات وجدها في بيتهم بواسطة نهب العدو.[50]

إضافة إلى عمليات السرقة تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بحيازة أسلحة ثقيلة عن طريق: الاتجار غير المشروع ويمكن سرقة الأسلحة الثقيلة من المخزونات الكبيرة من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ومن هذه الجهات نجد:

1)القاعدة :منظمة إرهابية جهادية سيئة السمعة كذلك كانت وراء تفجيرات متعددة في الشرق الأوسط في كثير من الأحيان تعتبر طبيعية في الصراع في الشرق الأوسط في القرن21وهم لا يزالون نشطين ويستخدمون الأسلحة الثقيلة في تفجيراتهم.

2)داعش :جماعة إرهابية سيئة السمعة مؤخرا استولت على مناطق .مختلفة مثل سوريا،تركيا العراق،بهدف تحقيق عالم إسلامي وتستخدم الأسلحة الثقيلة في مناسبات متعددة.

3)وحدات حماية الشعب :القوات التي تمثل المنطقة المعروفة باسم كردستان،قبل صعود تنظيم داعش،قاتلو بشكل رئيسي في الحرب الأهلية السورية،والآن هم الخصوم الرئيسين لداعش.

إن قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على إنتاج الأسلحة بنجاح،في الوقت الذي تجسد فيه القوى العاملة والخبرة التقنية والمواد اللازمة لتطوير واستخدام الأسلحة،الذي يؤدي إلى تكريس الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الحكومية طاقتهم للاستعمال الفعلي للمواد بسهولة والتي يمكن تطويرها محليا وبسرعة.

50_ arms acquisition by no states actors.forastranger regualation.4 november 2011. http://.www.grip.org/en/node/121/

والتجارة غير المشروعة للأسلحة تزيد من حدة الحروب وزيادة عدد الإرهابيين في العالم,فمعظم الصدارعات في إفريقيا تشمل أطرافا غير حكومية الذين يستخدمون الأسلحة غير الخاضعة للرقابة من الجهات المعنية في الكونغو الديمقارطية,السودان ورواندا.ففي الفترة(1983–2005)قتل ما بين4.3إلى 8.4مليون شخص بسبب هؤلاء المتمردين والميليشيات والعصابات باستخدام الأسلحة غير الخاضعة للرقابة[51].

وفي الأخير فإن فكرة وجود سوق خال من الأسلحة خارج نطاق الدولة هي في غير محلها إلى حد كبير،إن وجود القصور في الدول باعتبارها موردا وملتقيا يقع في صحيح المشكلة,حيث أن جميع الأسلحة غير المشروعة تقريبا لها مصدرها في التجارة وغالبا ما تكون عملية تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مدفوعة من قبل الدول التي تستخدم"حجاب الشرعية "للحصول على الأسلحة من السوق الدولية قبل نقلها إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية داخل منطقتها.

51_ http ://www.ofs-ofs-edu.sg/resource/munofs.from :disarmamant issue :keepingheavyweapons out of the hand of non state actors,nicholar yuan deputypresident.

المحور السادس: انعكاسات التسلح الإيراني على إيران

أولا: انعكاسات التسلح النووي على إيران داخليا:

يعد التسلح النووي لإيران موضوعا معقّدا ذا انعكاسات متعددة الأوجه على الدولة نفسها. وتشمل هذه الانعكاسات الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية,مع تأثيرات إيجابية وسلبية محتملة.

الجوانب الإيجابية:

- الردع: يرى بعض أن امتلاك إيران لأسلحة نووية قد يساهم في ردع أي هجمات عسكرية خارجية,وتعزيز مكانتها الإقليمية كقوة عظمى.
- الأمن: قد يحسن التسلح النووي من شعور إيران بالأمان,ويُقلل من اعتمادها على الدول الغربية لضمان أمنها.
- الطاقة: يمكن استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء,مما قد يخفّف من اعتماد إيران على صادرات النفط والغاز,ويُعزّز أمنها الطاقوي.
- التكنولوجيا: قد يحفز التسلح النووي التطوير التكنولوجي في مجالات أخرى,مثل الطب والزراعة [52]

ومنه يمكن القول إن التسلح النووي يحمل في طياته مجموعة من التأثيرات المتنوعة التي تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فمن الناحية الإيجابية,يمكن للتسلح النووي أن يعزز موقف إيران الإقليمي ويعطيها قدرة ردعية أكبر ضد التهديدات الخارجية,مما يحسن من شعورها بالأمان ويقلل من اعتمادها على الحلفاء الغربيين لضمان أمنها. إضافة إلى ذلك,يمكن لاستخدام الطاقة النووية أن يقلل من اعتماد إيران

[52]_عصام نايل الجمالي، أثر التسلح الإيراني على الأمن الخليجي. عمان: دار ومكتبة حامد للنشروالتوزيع.2012 ، ص:78

على صادرات النفط والغاز،ويعزز استقلالها الطاقوي،كما أنه قد يدفع عجلة التطور التكنولوجي في مجالات مدنية أخرى كالصحة والزراعة.

ولكن،من المهم موازنة هذه الفوائد مع الجوانب السلبية المحتملة. فقد تواجه إيران عقوبات دولية وعزلة سياسية نتيجة لسعيها للتسلح النووي،مما قد يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني وزيادة التوترات الإقليمية. كما تبرز المخاوف البيئية والصحية المرتبطة بتطوير التكنولوجيا النووية واستخدامها،والتي تتطلب إدارة دقيقة و تخطيطا استراتيجًيا للتقليل من آثارها السلبية.

بالتالي،يظهر تحليل انعكاسات التسلح النووي على إيران أن هذه القضية تتطلب توازناً دقيقاً بين الفوائد المرجوة والمخاطر المحتملة،مع الأخذ بعين الاعتبار التداعيات الداخلية والخارجية لتحقيق استقرار واستدامة طويلة الأمد للدولة.

الجوانب السلبية:

- العزلة: قد يؤدي التسلح النووي إلى فرض عقوبات دولية أشّد على إيران،ممّا قد يعيق اقتصادها ؤيحد من اندماجها في المجتمع الدولي.
- الحرب: قد يزيد امتلاك إيران لأسلحة نووية من خطر نشوب حرب إقليمية, خاصةً مع تصاعد التوترات مع دول الجوار مثل إسرائيل والسعودية.
- انتشار الأسلحة: قد يشجع امتلاك إيران لأسلحة نووية دوًلا أخرى في المنطقة على السعي لامتلاك أسلحة مماثلة،مما قد يؤدي إلى سباق تسلح خطير.
- التكلفة: إن تطوير وصيانة الأسلحة النووية مكلف للغاية،مما قد يشتّت الموارد عن مجالات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم.

- الأمان: تُخاطر إيران بوقوع حوادث نووية أو تسريبات،مما قد يسّبب أضرارا بيئية وصحية جسيمة.

الجوانب السلبية المحتملة لتسلح إيران النووي تكشف عن مجموعة من التحديات الخطيرة التي قد تواجهها الدولة على مختلف الأصعدة،يمكن أن يؤدي التسلح النووي إلى فرض عقوبات دولية أشد،مما سيؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الإيراني ويزيد من عزلة إيران عن المجتمع الدولي،ويحد من قدرتها على التعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع الدول الأخرى،حيث يزيد امتلاك إيران لأسلحة نووية من خطر نشوب حرب إقليمية،خاصةً في ظل التوترات المتصاعدة مع دول الجوار مثل إسرائيل والسعودية،مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

علاوة على ذلك،قد يؤدي التسلح النووي الإيراني إلى تشجيع دول أخرى في المنطقة على السعي لامتلاك أسلحة مماثلة،مما قد يتسبب في سباق تسلح خطير يزيد من مخاطر النزاعات المسلحة ويهدد الأمن الإقليمي والدولي. من الناحية الاقتصادية،فإن تطوير وصيانة الأسلحة النووية يتطلب استثمارات ضخمة،مما قد يشتت الموارد المالية بعيًدا عن مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم،ويؤثر سلًبا على التنمية البشرية في إيران.

يحمل التسلح النووي مخاطر جسيمة تتعلق بالأمان،حيث تُخاطر إيران بوقوع حوادث نووية أو تسريبات،مما قد يتسبب في أضرار بيئية وصحية جسيمة على المدى الطويل. بالنظر إلى هذه التحديات،يتضح أن التسلح النووي يحمل مخاطر كبيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بجدية عند تقييم السياسات الأمنية والاستراتيجية لإيران،لتحقيق توازن مستدام بين الأمن القومي والتنمية المستدامة.

التأثيرات الاجتماعية:

- قد يؤدي التسلح النووي إلى زيادة القلق العام بشأن السلامة والأمان،خاصةً بين السكان المدنيين.
- قد يؤّدي إلى زيادة التمييز ضد الأقليات الدينية والإثنية.
- قد يقّوض من حرية التعبير والديمقراطية.

تشير التأثيرات الاجتماعية المحتملة لتسلح إيران النووي إلى مجموعة من القضايا المعقدة التي قد تؤثر بشكل مباشر على حياة السكان المدنيين ونسيج المجتمع. فمن المرجح أن يؤدي التسلح النووي إلى زيادة القلق العام بشأن السلامة والأمان,حيث أن الخوف من حدوث حوادث نووية أو تصاعد النزاعات العسكرية قد يثير قلقاً واسعاً بين السكان,مما يؤثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي. كما قد يساهم التسلح النووي في زيادة التمييز ضد الأقليات الدينية والإثنية,حيث قد تتصاعد المشاعر القومية والعداء تجاه الجماعات الأقلية في أجواء التوتر السياسي والعسكري,مما يؤدي إلى تهميشهم وزيادة التوترات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك,قد يقوض التسلح النووي من حرية التعبير والديمقراطية في إيران ,حيث قد تلجأ الحكومة إلى تعزيز السيطرة والقمع للحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل الضغط الدولي والتوتارت الداخلية,مما يؤدي إلى تقييد الحريات المدنية وتقويض مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،ويزيد من القمع السياسي ويقلل من مساحة النقاش العام والنقد البناء. بناءاعلى هذه التأثيرات،يتضح أن التسلح النووي يحمل مخاطر اجتماعية كبيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار،ومن الضروري أن تتبنى السياسات الأمنية استراتيجيات متوازنة تراعي الحفاظ على السلامة الاجتماعية وتعزز من تماسك المجتمع و استقراره.

ثانيا: انعكاسات التسلح الايراني على إيران إقليميا[78]

أثير التسلح الإيراني على علاقاتها الإقليمية يعكس تفاعلا مع عدة جوانب,بما في ذلك الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة. وهذه بعض الانعكاسات الرئيسية:

1. زيادة التوترات الإقليمية: التسلح الإيراني يمكن أن يزيد من التوترات مع الدول المجاورة والقوى الإقليمية الأخرى مثل السعودية واسرائيل. هذه التوترات قد تتسبب في تصعيد الصدارعات المحتملة في المنطقة,مما يزيد من احتمالات اندلاع مواجهات مسلحة أو حروب بالوكالة,حيث تسعى كل دولة لحماية مصالحها وتأمين نفسها من التهديدات المتصورة.

2. تأثير على توازن القوى: يشكل التسلح الإيراني عاملاً مهماً في إعادة تشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط. تحسين القدرات العسكرية الإيرانية قد يدفع الدول الأخرى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية,مما يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي. هذا التعقيد في منظومة التوازن يمكن أن يدفع الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الدفاعية تكوين تحالفات جديدة أو تعزيز التحالفات القائمة لتجنب الهيمنة الإيرانية.

3. تأثير على الحروب الإقليمية: التسلح الإيراني يؤثر بشكل مباشر على ديناميات النزاعات الإقليمية,مثل تلك الموجودة في سوريا والعراق واليمن. دعم إيران للجماعات المحلية المسلحة في هذه الدول يمكن أن يعزز من تأثيرها في الصراعات,مما يغير من موازين القوى على الأرض. على سبيل المثال,دعم إيران لحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن يعزز من قدرتهم على مواجهة القوى المعارضة ويزيد من نفوذإيران في هذه المناطق.

[53]_ الشهراني س. ب. ، التوجهات البحرية الإيرانية: الأهداف والتحديات وحدود التأثير. مجلة الدراسات الإيرانية، 2021، ص ص:69-93

4.زيادة التأثير الإيراني في المنطقة: من خلال تعزيز قوتها العسكرية،تسعى إيران إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية رئيسية. هذا الدور المتعاظم يمكن أن يثير القلق لدى الدول الأخرى في المنطقة،مثل دول الخليج وتركيا،ويدفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتقليل نفوذ إيران. زيادة التأثير الإيراني قد يؤدي أيضاً إلى تغيير ديناميات التحالفات السياسية،حيث قد تسعى بعض الدول إلى التعاون مع قوى خارجية مثل الولايات المتحدة أو روسيا لموازنة النفوذ الإيراني.

5.تأثير على الأمن الإقليمي: التسلح الإيراني يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في موازين القوى والتحالفات في المنطقة،مما يؤثر على الأمن الإقليمي بشكل عام. هذا قد يشمل زيادة الإنفاق العسكري،وتحسين القدرات الدفاعية والهجومية للدول المجاورة، والتعاون العسكري المتزايد بين الدول الإقليمية والدول الكبرى. كل هذه العوامل يمكن أن تزيد من حدة التوترات وتقليل فرص الاستقرار في المنطقة.

6.تأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى: قد يجبر التسلح الإيراني الدول الأخرى في المنطقة على إعادة تقييم سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية. على سبيل المثال،قد تدفع هذه الدول إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة أو تشكيل تحالفات جديدة لمواجهة التهديد الإيراني. كما قد يؤدي التسلح الإيراني إلى دفع بعض الدول إلى السعي للحصول على أسلحة متقدمة أو حتى تطوير برامج نووية خاصة بها كوسيلة للردع.

أي أن هذا التسلح يزيد من التوترات مع الدول المجاورة،مما يرفع من احتمالات اندلاع مواجهات مسلحة أو حروب بالوكالة في المنطقة. كما يؤثر بشكل كبير على توازن القوى في الشرق الأوسط،حيث يدفع الدول الأخرى إلى تعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية،مما يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي معقد يتطلب إعادة النظر في السياسات الدفاعية وتشكيل تحالفات جديدة أو تعزيز التحالفات القائمة. بالإضافة إلى ذلك،يلعب التسلح الإيراني دورا

حاسما في ديناميات النزاعات الإقليمية مثل تلك الموجودة في سوريا والعراق واليمن،حيث يعزز دعم إيران للجماعات المحلية المسلحة من تأثيرها في هذه الصراعات ويغير موازين القوى على الأرض. من خلال تعزيز قوتها العسكرية،تسعى إيران إلى ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية رئيسية،مما يثير القلق لدى الدول الأخرى في المنطقة ويدفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة لتقليل نفوذ إيران ،ويؤدي إلى تغيير ديناميات التحالفات السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى التعاون مع قوى خارجية لموازنة النفوذ الإيراني. يمكن أن يؤدي التسلح الإيراني إلى تغييرات في موازين القوى والتحالفات في المنطقة،مما يؤثر على الأمن الإقليمي بشكل عام،ويزيد من الإنفاق العسكري والتعاون العسكري بين الدول الإقليمية والدول الكبرى،مما يزيد من حدة التوترات ويقلل من فرص الاستقرار في المنطقة. أخيًار،قد يجبر التسلح الإيراني الدول الأخرى على إعادة تقييم سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية،مما يدفعها إلى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة أو تشكيل تحالفات جديدة لمواجهة التهديد الإيراني،وقد يؤدي ايضا إلى سعي بعض الدول للحصول على أسلحة متقدمة أو تطوير برامج نووية خاصة بها كوسيلة للردع[54]

ثالثا: الدور الإيراني في الشرق الأوسط

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اهتمام كبير من قبل الكثيرين،إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة،ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي،وانما يشمل أبعاداً جيوبوليتية واستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعياً لسياسة إيران الخارجية التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها

[54]_ سنية الحسيني،طبيعة الدور الإيراني،مركز الخليج للأبحاث،العدد85

خلال فترة حكم الشاه،كانت إيران القوة الإقليمية الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وحليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة,مما مكنها من تحقيق نفوذ ملموس,خاصة بعد انسحاب القوات البريطانية من شبه الجزيرة العربية. منذ الستينات,ركزت السياسة الخارجية لإيران على غرب آسيا,بما في ذلك الخليج جنوًبا,والبلدان العربية غرًبا,وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي شرقًا وجنوب شرقًا. بررت إيران سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح أمنها القومي وضمان استقرار تلك البلدان,مدعية أن ذلك يضمن أمن خطوط نقل النفط عبر الخليج.

لم تتردد إيران في شن اعتداءات أو اتخاذ مواقف مزدوجة لتحقيق أهدافها. ففي عام 1973شاركت في ضرب رجال العصابات في إقليم بلوشستان الباكستاني المجاور لحدودها,وأوقفت دعمها للأكراد بعد اتفاق مع العراق. كما استمرت في لعب دور هام في عمان رغم انتهاء القتال,حيث احتفظت بعدد من قواعدها الجوية والبحرية هناك.

وبعد قيام الثورة الإسلامية طرأ تحول على علاقات إيران الإقليمية في المنطقة,خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران واعتبارها عدواً بعد أن كانت حليفاً، واصطدام مبادئ الثورة الإسلامية بجدار الاختلاف السياسي مع العديد من الأقطار الإسلامية والعربية والاختلاف المذهبي مع الحركات الإسلامية السنية. ولكن طموحات الجمهورية الإسلامية وأهدافها السياسية بقيت ثابتة ولم تتغير رغم الحصار الأمريكي[1]

إيران لم تخف رغبتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الإقليمية العظمى. ومع ذلك,فإن افتقارها للقوة العسكرية الكافية الضرورية لتحقيق هذا الدور يمثل العقبة الرئيسية التي تواجهها حاليًا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة,وهي القوة التي كانت تمتلكها خلال حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة.

[55]_ سنية الحسيني،مرجع سبق ذكره

رابعا: الموقف الإيراني في الشرق الأوسط:

إيران لم تخف رغبتها في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الإقليمية العظمى. مع ذلك,يظل افتقارها للقوة العسكرية الكافية العقبة الرئيسية التي تواجهها حالًيا في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة,وهي القوة التي كانت تمتلكها خلال حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة. تتجاوز أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط مجرد الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في العديد من المناطق العربية والإسلامية المجاورة والبعيدة عن الجمهورية الإسلامية. ويؤكد قادة إيران أن بلادهم تسعى لتحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من القوة: القوة الخشنة كآلية دفاعية لحماية مصالحها الوطنية الحيوية وكوسيلة ردع لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية,والقوة الناعمة لتعزيز دورها ومصالحها ونفوذها في المنطقة.

تعتمد القوة الخشنة على امتلاك إيران قدرة عسكرية كبيرة وفعالة لضمان تحقيق أهدافها الخارجية في المنطقة وتعزيز مكانتها الإقليمية وقدرتها على بسط النفوذ. تستخدم إيران هذه القوة لتحقيق سياستها الخشنة في الشرق الأوسط من خلال حروبها المباشرة مثل حربها مع العراق أو من خلال السعي لامتلاك السلاح النووي. هذا السلاح سيمنحها قوة ردع هائلة في منطقة تفتقر معظم دولها لهذا النوع من السلاح,مما يجعل إيران قوة نووية مكافئة لأقوى دول المنطقة مثل إسرائيل,ويغير توازن القوى العسكرية في المنطقة بأكملها. هذا يفسر محاولات إسرائيل والولايات المتحدة المستمرة,مع حشد حلفائهم,لردع إيران عن امتلاك السلاح النووي.

لم تختلف سياسة إيران اليوم في امتلاك القوة الخشنة لتحقيق أهدافها الخارجية عن سياستها في الماضي؛ فقد سعت منذ عهد الشاه لأن تكون قوة عسكرية بارزة في الشرق الأوسط,بل وسعت لامتلاك ترسانة نووية بمساعدة الولايات المتحدة,حليفتها الأقوى آنذاك. بالإضافة إلى القوة الخشنة,تستخدم إيران القوة الناعمة لتعزيز دورها ونفوذها في المنطقة,عبر توظيف الوسائل الدبلوماسية والثقافية والدينية لبناء تحالفات وتأثيرات ممتدة. تسعى إيران إلى استغلال الهوية الإسلامية والقومية الفارسية لتعزيز نفوذها,

مستخدمة المؤسسات الدينية والثقافية والاقتصادية كوسائل لتعميق تأثيرها في دول مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن.

بهذه الاستراتيجية المتكاملة من القوة الخشنة والناعمة،تحاول إيران تعظيم تأثيرها الإقليمي والدولي،متجاوزة العقبات المادية واللوجستية التي تواجهها. ومع استمرار التوترات الإقليمية والدولية،تظل السياسة الإيرانية محط اهتمام ومراقبة دولية،خاصة من قبل الولايات المتحدة واسرائيل وحلفائهما،الذين يسعون جاهدين لكبح جماح التوسع الإيراني والحد من نفوذها المتزايد في الشرق الأوسط.

ولهاذا فإن إيران تسعى جاهدة إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وتحقيق مكانة إقليمية ريادية،مستخدمة استراتيجية متكاملة تجمع بين القوة الخشنة والقوة الناعمة. على الرغم من رغبتها الواضحة في التوسع والسعي لامتلاك السلاح النووي كوسيلة لتعزيز ردعها،فإن افتقارها للقوة العسكرية الكافية يعتبر عائقًا رئيسًيا يحول دون تحقيق أهدافها بالكامل. لذلك،تعتمد إيران على توظيف القوة الناعمة،بما في ذلك الوسائل الديبلوماسية والثقافية والدينية،لتوسيع نفوذها وتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية. ومع ذلك،يستمر تواجدها وأنشطتها في المنطقة في مركز اهتمام دولي،مع جهود متواصلة من جانب الولايات المتحدة واسرائيل وحلفائهما لمواجهة واحتواء توسع إيران والحد من تأثيرها.

- ومن بين الادوار التي تلعبها إيران اقليميا دعمها لحركة أنصار الله،وهي حركة سياسية إسلامية يمنية،مسلحة متحالفة مع إيران ضمن الصراع الإيراني السعودي بالوكالة ولمحاربة النفوذ الأمريكي الإسرائيلي،ظهرت في محافظة صعدة شمال اليمن في التسعينيات كحركة دينية زيدية،وتتخذ منها مركزا رئيسياً لها. عرفت إعلامياً وسياسياً باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي الزعيم الديني للحركة.[56]

---

[56] ــ "أنصار الله الحوثيون." ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، ar.wikipedia.org/wiki/أنصار_الله_الحوثيون

الدعم الإيراني مكن الحوثيين من خوض الحروب الست التي شنتها الحكومة عليها بين عامي2004و2010.

وتمثلت ذروة هذا الدعم خلال الانقلاب على الشرعية,حيث لم يجد الحوثيون حرجاً في كشف علاقاتهم بإيران التي تحولت إلى شريك استراتيجي,فهبطت الطائرات الإيرانية في مطار صنعاء محملة بعناصر الحرس الثوري,إضافة إلى مواد وتكنولوجيا عسكرية.

وخلال عملية "عاصفة الحزم,"ومن بعدها "إعادة الأمل,"التي شنها تحالف دعم الشرعية في اليمن,شكل تهريب الأسلحة الإيرانية إلى صنعاء تهديداً لجيران اليمن وعلى رأسها السعودية التي استهدفتها صواريخ إيرانية من الأ ارضي اليمنية.

طموحات ومطامع إيران التوسعية والطائفية لم تطل اليمن فقط بل حاولت زرع أذرع لها في المنطقة عبر تمويل شبكات إرهابية في دول خليجية.

الدور الإيراني الداعم للجماعات الإرهابية طال شرق السعودية,وتحديداً بلدة العوامية في القطيف,ما دفع وزارة الداخلية إلى الإعلان عن مواجهة خلايا إرهابية على علاقة بإيران التي تأوي أغلب المطلوبين.

وفي الكويت،كشفت التحقيقات في قضية "خلية العبدلي" الشهيرة عن ضلوع إيران وحزب الله في القضية التي استهدفت أمن الكويت,وهو ما دفع الكويت إلى خفض التمثيل الدبلوماسي مع طهران.

البحرين أيضاً اتهمت في أكثر من مناسبة إيران بدعم وتمويل جماعات إرهابية وتهريب الأسلحة والمتفجرات,وكشفت بالدلائل الدور الإيراني المشبوه في محاولة زعزعة أمن الدولة[57].

[57]_العربية 5جوان 2018، كيف ومتى بدأت علاقة ايران بميليشيات الحوثي في اليمن؟ www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2018/01/05/كيف-ومتى-بدأت-علاقة-إيران-بميليشيات-الحوثي-في-اليمن؟.

- برز أيضا الموقف الإيراني من ملحمة "طوفان الاقصى" فلا يخفى على أي متابع لشؤون الشرق الأوسط,علاقة إيران بفصائل المقاومة الفلسطينية,والدعم الذي قدمته لها طوال عشرات السنين,هذه العلاقة معروفة ولا تنكرها إيران،فبعد الهجوم المباغت على إسرائيل من قبل حماس،خرج المرشد الأعلى الإيارني،آية الله علي خامنئي,وأشاد بما سماه "الزلازل المدمر" لإسرائيل،وقال: "نحن نقبل أيادي أولئك الذين خططوا للهجوم"[58].

وبالمقابل أكد الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي إن "إيران تدعم الشعب الفلسطيني في دفاعه المشروع،"مؤكداً أن المعادلة تغيرت وأن إثارة الحرب ليست لصالح الصهاينة لأن الشعب الفلسطيني هو المنتصر في هذه الساحة,"وأضاف: " إن الكيان الصهيوني وداعموه مسؤولون عن تعريض أمن المنطقة للخطر ويجب محاسبتهم,"داعياً العالم لمشاهدة حقيقة أن تراكم الظلم وعدم العدالة تجاه الشعب الفلسطيني واهانة النساء وتدنيس الأقصى أمر غير دائم[59].

- حزب الله يتمتع بعلاقات وثيقة مع إيران ,والتي تشمل الدعم المالي والعسكري. كما أن له علاقات قوية مع القيادة البعثية في سوريا,تحديًدا مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وابنه وخليفته بشار الأسد. دعم حزب الله انتفاضة الأقصى,وهو يعبر عن مواقفه السياسية والاجتماعية التي تتماشى مع أيديولوجيته ومصالحه الإقليمية. الدعم

---

[58]_ رضا صابتي،لماذا تتصدر إيران المشهد عند الحديث عن حرب غزة؟ 2023.
https://www.bbc.com/arabic/articles/cw42n3ew8e

[59]_ وكالة تنسيم الدولية للأنباء ،" طـــــوفان الأقصى" 2023.
https://www.tasnimnews.com/ar/news/2023/10/08/2968352/

الإيراني يساعد حزب الله في تنفيذ عملياته السياسية والعسكرية،بينما العلاقات مع سوريا توفر له قناة امدادية واستراتيجية مهمة.

حيث تمثلت استفادة إيران من حزب الله في حصولها على نافذة ممتدة على البحر الأبيض المتوسط وما وراءه - ووسيلة لاستهداف أعدائها عن بعد. ومن ناحية أخرى، فإن حزب الله الشيعي اللبناني هو جزء من مخطط جيواستراتيجي إيراني لتأسيس "قوس نفوذ شيعي" يمتد من إيران عبر العراق وسوريا ولبنان.

- ترتبط الميليشيات الشيعية العراقية المسلحة بإيران في التمويل والتسليح والتدريب،وتُعد الذراع التنفيذية لها لإنجاز ما يعتبره خصومها "مشروعها التوسعي المذهبي وتثبيت هيمنتها في العراق،"وقد أسهم في تحقيق ذلك تمتع تلك الفصائل بنفوذ عسكري وسياسي واقتصادي واعلامي واسع في البلاد.

وتتبع هذه الفصائل إيران في توجهاتها السياسية والعسكرية والدينية،بناء على إيمان قادتها وعناصرها بعقيدة "ولاية الفقيه،"التي تتضمن الانصياع لسلطة الفقيه،المتمثلة عندهم بالقيادة الإيرانية،كما يؤمنون بالمبادئ الثورية الإيرانية العابرة للحدود؛ مما يجعلهم في صدام مع التيار الصدري وفي علاقة حرجة مع مرجعية النجف.

- يستمر الحديث عن ايران وحلفاءها ودورها في المنطقة من خلال ما يعرف بمحور المقاومة فهو تحالف من الجماعات المعارضة لإسرائيل والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط،تقود إيران هذا المحور،ويضم حزب الله في لبنان،وحركة حماس في غزة،وميليشيات في العراق،وجماعة أنصار الله الحوثية في اليمن.

وحول علاقة هذا المحور بنفوذ إيران في الشرق الأوسط يقول الدكتور عباس خامه يار "إذا كان هذا النفوذ يدعم الشعوب الإسلامية والعربية في الدفاع عن نفسها وعن أراضيها وكرامتها،فأين المشكلة؟" مؤكداً أن الإيرانيين لا يطلبون شيًئا بسبب دعمهم لجهات او

دول بعينها,مضيفاً أن الإيرانيين "دفعواو مازالوا يدفعون ثمناً باهظاً بسبب هذا الدعم وان كانوا يريدون تطوير وتوسيع نفوذهم في المنطقة لكانت طرق المساومة مع الأمريكيين والعالم الغربي أكثر جدوى ونفعاً ومصلحة".

خامسا: الاتفاق النووي ومبرراته

أشارت وقائع أزمة الملف النووي الإيارني بأن طرفي الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين القوى الغربية إيران في14جويلية2015,قد اعتمدا سلوكا دوليا هو أقرب إلى نظرية المباريات(zero sum game)التي تنطوي على وجود فائز وخاسر مع إلحاق الخسائر بأطراف إقليمية أخرى,وبصفة رئيسة دول الخليج العربي,وبشكل أخص المملكة العربية السعودية لاعتبارات خاصة بالجوار الجغرافي والتنافس المذهبي والدور الإقليمي, على الرغم من أن الهدف الرئيس للاتفاق هو تحقيق المكاسب" دون التركيز بدرجة أكبر على خسارة الأطراف الأخرى،لأنها تجسد الموازين المتحركة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من أن ثمة أسباب اقتصادية ومالية وصعوبات تقنية كانت تكتنف . البرنامج النووي دفعت إيران إلى الاستعداد لقبول الشروط الدولية،كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب خيار اللجوء للعمل العسكري بما يمنع إيران من امتلاك القدرة النووية.[60]

لذلك فإن ما تم التوصل إليه بعد من الأمور المهمة التي لها مساس مباشر في أوضاع منطقة الشرق الأوسط والذي جاء بعد لقاءات طويلة من المفاوضات التي استمرت لسنوات عديدة من أجل إيجاد صيغة تتفق عليها إيران والقوى الكبرى المؤثرة في تشكيل بنية النظام الدولي،فكانت صيغة تضم العديد من الجوانب القانونية والتقنية وكذلك الدبلوماسية التي ترتبط بموضوع الخيارات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط والتي

[60] _ الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية،مجلة البلقاء للبحوث والدراسات،مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن جامعة عمان الأهلية،العد01، 2020،ص35

استخدمها المفاوض الإيراني بصير وحنكة عالية أسهمت في قبول القوى الكبرى برغبة إيران في الدخول بمفاوضات وفق قاعدة الاحترام المتبادل.

ويمثل الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات التي جرت بين الطرفين,حيث سبق أن جرى الإعلان عن الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر2013ثم اتفاق لوزان الإطاري في أفريل2015أعقبه توفيق الاتفاق النهائي في14جويلية2015الذي عزز عدد من الاجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ووضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم وحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران إذ تأمل الدول العربية التأثير على محاولة إيران صناعة قنبلة نووية,كما يوفر الاتفاق وقتا أطول القيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك,وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق. فتمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها.

ويؤكد الاتفاق النووي على المبادئ الأساسية التي سبق أن جرى إقرارها في الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في أفريل2015,على التزام إيران بتقليص قدراتها النووية من أجهزة الطرد المركزي,ومخزون اليورانيوم المخصب وغيرها من النشاطات خلال سنوات عدة,ويسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش أوسع,وذلك بهدف منع إيران من صنع السلاح النووي وتقديمها ضمانات تنفي أية نية لديها في امتلاك السلاح. النووي مع احتفاظها بحقها في تطوير طاقة نووية مدنية في المقابل ترفع العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي على إيران والتي أثرت بشكل كبير على اقتصادها بصورة تدريجية,وبالفعل تم رفع أولى العقوبات خلال النصف الأول من عام2016بعد أن أبدت إيران التزامها بالتعهدات الواردة في الاتفاق الذي يشير أيضاً بأنه في حال انتهاك إيران لتلك التعهدات فإنه يمكن فرض العقوبات مجددا,وهذا الشرط يعني إمكانية إعادة فرض العقوبات لمدة خمسة عشر عاماً قادمة.

وبالفعل أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران في4نوفمبر2018بعد أن رفعتها في أعقاب توقيع الاتفاق النووي في جويلية2015وتشمل العقوبات الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والصناعية .وعلى رأسها قطاع النفط الذي يعتبر مصدر الدخل الأساس للعملات الصعبة التي تحتاجها إيران ,وكان من أبرز تلك العقوبات

- مشتريات الحكومة الإيرانية من النقد الأمريكي (الدولار) .تجارة إيران في الذهب والمعادن الثمينة الأخرى.
- معادن الغرافيت والألمنيوم والحديد والفحم فضلا عن برامج كمبيوتر تستخدم في الصناعة.
- التحويلات المالية
- نشاطات تتعلق بأي إجراءات مالية لجمع تمويلات تتعلق بالدين السيادي الإيراني.
- قطاع السيارات في إيران.
- مشغلي الموانئ الإيرانية والطاقة وقطاعات النقل البحري وبناء السفن
- التحويلات المالية المتعلقة بالنفط الإيراني.
- التحويلات والتعاملات المالية لمؤسسات أجنبية مع البنك المركزي الإيراني.

ومن جانب آخر فقد اختلفت وجهات نظر الدول الموقعة على الاتفاق تبعاً لما تمليه عليها مصالحها الحيوية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية ويظهر ذلك جلياً في المبررات الآتية:[61]

المبررات الايرانية

أ. تحقيق المكانة الدولية عاشت إيران طيلة العقود الأربعة الماضية. حالة من التأهب تبعاً لمبدأي الهجوم والدفاع اللذين كانا من أبرز سمات الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام1979الذي رفع شعار تصدير الثورة . وفقاً للمصالح الوطنية الإيرانية القائمة على تطلعات

[61] _ الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية،مجلة البلقاء للبحوث والدراسات،مجلة علمية محكمة متخصصة،تصدر عن جامعةعمان الأهلية،العدد 20، 2020 ، ص:36

إيديولوجية هدفها فرض النموذج السياسي الإيراني في المنطقة بدءاً من دول الجوار العربية التي كانت هدماً رئيساً لمبدأ الهجوم أما مبدأ الدفاع فقد اتبعته إيران أمام التهديدات التي تحيط بها والمخاطر التي تستهدف أمنها القومي - حسب الرؤية الرسمية الإيراني - فهي لم تحظ طوال هذه العقود باعتراف واضح بمكانتها الدولية. وشرعيتها من القوى الكبرى,لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت من أشد الرافضين لهذه المكانة والشرعية. وقد خلق هذا الأمر قلقاً مستمرا حلينا لحفظ النظام الذي هو من أول الواجبات حسب مؤسس الجمهورية الإسلامية الخميني،حيث تحولت هذه الرؤية لتصبح إحدى ركائز السياسة في إيران ,وقد انعكس هذا بشكل ملحوظ على مفهوم الأمن القومي الإيراني واستراتيجياته

ب.التقليل من التهديدات الأمنية سعت إيران بعد الاتفاق النووي إلى تبديد التهديد الأمني ومخاطر المواجهة المباشرة التي لازمت إيران. طوال السنوات القليلة الماضية,لكن ذلك لا يعني انعدام التهديد بل قد يؤدى إلى تعقيد المخاطر الأمنية نتيجة القواعد المطروحة في العلاقات الدولية الواجب التزام إيران بها الأمر الذي يضع الأمن القومي أمام تحد آخر هو تطوير العقيدة الأمنية الإيرانية حسب مستجدات المرحلة القادمة.

ج. ابراز معالم النموذج الإيراني: تجد إيران بأنها قد حصلت جراء توقيعها الاتفاق على اعتراف المجتمع الدولي بها وبمطالبها المشروعة بشكل صريح ومجمع عليه، كون الاتفاق يغير ركيزتها من هاجس الأمن و الاستقرار إلى ابراز معالم النموذج الإيراني في المنطقة. وهو المفهوم الذي سعى مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي تقديمه تحت عنوان النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم.

د. الاعتراف بإيران كدولة نووية سلمية سعت إيران للتعبير عبر الاتفاق فيما يتعلق بالملف النووي إلى اعتراف الأطراف الأخرى بها كدولة. نووية سلمية عادية

ه. تقريب الرؤى بين الأطراف السياسية الإيرانية وتجاوز الخلافات التقليدية فيما بينها لم يكن بإمكان المفاوض الإيراني التوصل إلى توقيع اتفاق يتضمن تقديم تنازلات على مستوى الملف النووي دون المساس بالجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية الأمر الذي فرض تحقيق اتفاق ضمنى مسبق بين الأطراف السياسية الإيرانية كافة

عبر تجاوز مرحلة الخلافات وبناء استراتيجية الفوز المتبادل خاصة أن تجربة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد ادت دورا مهما مما في التحالفات التي تقارب الرؤى وتجاوز الخلافات التقليدية,وفي تغيير خريطة الا السياسية, وذلك ما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية من : خلال تبني أغلب وسائل الإعلام المؤيدة للرئيس حسن روحاني للمفاوضات : سبقت توقيع الاتفاق وذلك بتفويض من المرشد علي خامنئي قبل قبل الانتخابات الرئاسية

و. رفع العقوبات الاقتصادية ترغب إيران بإلغاء العقوبات الاقتصادية. المفروضة عليها,بما يسهم في إحداث نقلة نوعية في وضعها الاقتصادي ومشاركتها في الأسرة الدولية على قدم المساواة,فقد تقلص الاقتصاد الإيراني بنسبة15-20% عن مستواه الطبيعي نتيجة العقوبات المفروضة عليها عام2012كما الحقت العقوبات بحياة الإيرانيين اضرارا بالغة. وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك ضمنياً حينما قالت بأن العقوبات خلفت صعوبات في تمويل شراء إيران الدواء والغذاء

ز. العودة لسوق النفط العالمية سمح الاتفاق لإيران بالعودة السريعة. لسوق النفط العالمية و احترام حصتها النفطية المنتجة التي كانت . عليها عام2011أي قبل فرض العقوبات الاقتصادية,فقد أشارت البيانات الرسمية الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بأن هذه الحصة وصلت إلى3.3مليون برميل يومياً,وهو ما يعادل13.4من الإنتاج العام لتلك المنظمة في حين تارجع معدل الإنتاج اليومي إلى2,7مليون برميل يومياً في عام2013ليشكل فقط10,2من الإنتاج العام لأوبك

المبررات الدولية:

أ. منع إيران من امتلاك السلاح النووي: شكل الاتفاق النووي الإيراني الذي جرى التوقيع عليه بين إيران والسداسية الدولية في14جولية2015في العاصمة النمساوية فيينا نقلة نوعية في العلاقات الإيرانية الخارجية,وذلك حسب ما جاء في المواقف التي عبرت عنها الدول الموقعة على الاتفاق التي لخصت مواقفها

بتطلعاتها إلى تحقيق تحولات مهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة,مع التأكيد على إضعاف فرصة امتلاك إيران للقنبلة النووية كأساس لنجاح الاتفاق وقد جاء هذا الاتفاق الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بموجب قرارها الرقم2231الصادر في20جويلية2015بعد أن جرت الموافقة عليه بالإجماع،ليشيع بأنه الطريقة المثلى لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية(Obama)أو أن الاتفاق يقطع الطريق ليس فقط أمام تخصيب اليورانيوم في إيران بل وأيضاً أمام تخصيب البلوتونيوم

ب.تمكين القوى المعتدلة وتقوية المجتمع المدني الإيراني على مدى ما يقارب من عقد ونصف دارت اتصالات ومفاوضات بين إيران والسداسية الدولية للتوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني الذي أثار شكوك ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من امتلاك إيران السلاح النووي,لذلك سعت السداسية الدولية إلى الاتفاق مع الجانب الإيراني بما يمكن القوى المعتدلة في إيران من فرض آرائها على صناع القرار في السير بطريق التنمية الاقتصادية والابتعاد عن التطلعات العسكرية مما يترتب عليه علاقات تجارية تقوم على الاعتماد المتبادل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الكبرى والذي يمنح القادة الإيرانيين الدافع السلوك منحى مسؤول ومعاقبتهم إن لم يفعلوا ذلك,وبشير هذا الرأي إلى أن ثلاثة ونصف من الغضب والعلاقات السلبية بين إيران والغرب والعزلة الدولية التي تم فرضها على إيران لم يكن لها تأثير إيجابي على الإطلاق في طبيعة النظام الإيراني

ج. الرغبة بإعادة دمج إيران في النظام الدولي : تبنت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما سياسة تقوم على الانفتاح على إيران والسعي الرفع العقوبات الاقتصادية عنها,واعادة دمجها في النظام الدولي في حالة التزامها بالاتفاق الخاص بتطوير برنامج نووي سلمي تحت الإشراف الدولي. وقد دافع أوباما عن سياسة الارتباط أو الخيار الدبلوماسي مع إيران ،وأوضح بأن هذا الخيار يمكن أن يخدم المصالح الأمريكية بشكل أفضل من العقوبات،وأن تلك العقوبات نجحت في جذب إيران نحو طاولة المفاوضات، ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني بل

شهد توسع في ظل العقوبات،وأن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران

د. دفع إيران لاتباع سياسة خارجية واقعية اتجهت رغبات بريطانيا وفرنسا نحو مساهمة الاتفاق في فتح آفاق السياسة خارجية إيرانية جديدة تعتمد الواقعية وتحسن العلاقات التجارية والسماح للإيرانيين بالانفتاح على العالم والالتزام بقواعد المجتمع الدولي

ه. تأثير توجهات الرأي العام الأمريكي أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بأنها لم تعد تتحمس للتدخل في المنطقة،وذلك انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها واحتلالها للعراق،يضاف إلى ذلك اقتناع دوائر صنع القرار الأمريكي بان قدرتهم على التأثير في مجربات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها،وخاصة في مرحلة ما بعد ما عرف بثورات الربيع العربي،ورفض قطاع واسع من الرأي العام العربي والقوى السياسية المتباينة لأي دور أمريكي بعد فقدها المصداقية والتشكيك في نياتها،الأمر الذي زاد من الإدراك الأمريكي في محدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة وعدم الترحيب به، وبالتالي وصلت قناعات دوائر الحكم الأمريكية لاقتناعات واقعية بضرورة عدم القيام بأي دور مؤثر،ومن بين ذلك دورها في الملف النووي الإيراني[62]

واستناداً لما تقدم فإن توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية قد عطل تطلعات إيران لامتلاك السلاح النووي لبضع سنوات،إلا أنه لم ينه المخاطر المحتملة من البرنامج النووي الإيراني كون الاتفاق لم يقوض البنية الأساسية النووية،الأمر الذي أبقى على الخيارات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط،وحقق لها مجموعة من المكاسب وذلك بفعل حالة التداخل بين مجموعة كبيرة من العناصر والأطراف المتشابكة والمتداخلة التي لها علاقة مباشرة بهذا البرنامج وتلك الخيارات.

[62] _ الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية،مجلة البلقاء للبحوث والدراسات،مجلة علمية محكمة متخصصة،تصدر عن جامعة عمان الأهلية،العدد 1، 2020، ص:37

سادسا: التداعيات الدولية الناجمة عن الاتفاق النووي

أفرز الاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه من قبل إيران والدول الغربية في تموز2015 عن تداعيات دولية جاءت لتستكمل الآثار والنتائج التي خلفتها أزمة البرنامج النووي الإيراني,إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف المواقف الدولية طيلة سنوات هذه الأزمة منذ بدايتها عام2002عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية عن وجود نشاطات عسكرية للبرنامج النووي الإيراني،وتأجيل تداعيات الأزمة بتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية في تموز2015,ومن ثم عودتها في أعقاب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق في ماي2018

ولم يكن خافياً أن الإدارات الأمريكية قد نجحت في استثمار جهودها الدبلوماسية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية,وبالتنسيق على مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى في الضغط على إيران لمنعها من تطوير قدرات برنامجها النووي،وذلك من خلال إطلاق التهديدات بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض هذا البرنامج بالتزامن مع عدد من الأدوات القانونية المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد إيران

وقد بدا واضحاً أن الاتفاق النووي كان له دور مؤثر في حصول تغيرات مهمة على صعيد العلاقات الدولية,خاصة بعد الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني كونه أعاد قبول إيران في منظومة العلاقات الدولية بعد أن حرمت من هذا الحق منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية عام1979لذلك كان لتوقيع الاتفاق دور واضح ومؤثر في المجالات الآتية[63]:

سوق الطاقة:

يعتمد سوق الطاقة على إنتاج النفط وتسويقه،إذ يعد النفط مركز الثقل في ميزان فضاء الطاقة العالمي،وتنبع المكانة الدولية المتحققة للنفط من سهولة نقله - مقارنة بالغاز- من مواقع الانتاج إلى نقاط الاستهلاك المنتشرة في أرجاء العالم،وغالباً ما تتجه إليه

[63] _الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية،مجلة البلقاء للبحوث والدراسات،مجلة علمية محكمة متخصصة،تصدر عن جامعة عمان الأهلية،العدد 2020 ص:37

الأنظار عندما يتعلق الأمر بأسعاره التي تشهد تبايناً مستمرا في كثير من الأحيان تبعاً لحالة استقرار السوق المرتبط بكمية الاحتياطات التي تبلغ عالمياً نحو223مليار طن حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على17%من تلك الاحتياطيات,في حين يبلغ إجمالي احتياطيات إيران والكويت والعراق والإمارات,30%أي أن خمس دول من منطقة الشرق الأوسط إلى جانب فنزويلا هم الدول الست الأكبر في سوق النفط والتي تمتلك قرابة ثلثي احتياطيات العالم من النفط(2013)

لذلك استمر تأثير النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية،وظهر دوره واضحاً في عوامل الجغرافية السياسية التي دفعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية,فكان لهذا المورد ثقله المميز في تحديد مسار المفاوضات التي جرت حول البرنامج النووي الإيراني وأفضت إلى الاتفاق النووي فالجانب الغربي لم يدخر جهداً من أجل الاستمرار في إلحاق الضرر في الاقتصاد الإيراني عبر التضييق على صادرات النفط الإيراني عبر ممارسة الضغوط على مشتريه من أجل تقليل حجم المداخيل المالية يفعل العقوبات الدولية,وهو ما قاد إلى تراجع هذه المشتريات بمعدلات تجاوزت10-20%من صادرات النفط الإيراني التي تراجعت من 2,5مليون برميل يومياً في كانون الأول من عام2011إلى أقل من مليون برميل في تشرين الثاني2013الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج لذات الفترة من3,5مليون برميل يومياً ليصل إلى28مليون برميل يوميا،وأشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن العقوبات التي فرضت على إيران قد أسهمت سلبياً في تراجع مدخولاتها من مبيعات النفط والغاز الطبيعي لتصل إلى01بليون دولار في عام2013 2014بعد أن وصلت إلى118بليون دولار في عام2011

وعلى أثر توقيع الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية، تم رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران الأمر الذي سمح لإيران من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل,أسوة بالعراق الذي زادت قدراته في إنتاج النفط خلال هذه الفترة,حيث يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا،وذلك بحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك),فيما زاد الإنتاج بمقدار300ألف برميل يوميا

مع انتهاء عام2016.وهذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً كان لها تأثير على انخفاض سعر النفط أيضاً وسرعان ما أعادت العقوبات الأمريكية التي أعيد فرضها على إيران في05/11/ 2018الوضع على ما كان عليه قبل عقد الاتفاق النووي في تموز2015,لا سيما العقوبات المتعلقة بقطاع النفط والغاز،كما أوجد الانسحاب الأمريكي احتمالات جديدة قد تصل إلى إلغاء الاتفاق,في ظل حالة من الانقسام الغربي جراء تمسك دول الاتحاد الأوروبي به.

وأفرزت أزمة البرنامج النووي الإيراني التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية،عن أحداث مهمة كانت لها انعكاسات عديدة بعد أن فتح الاتفاق بوابة متعددة الاحتمالات في إطار علاقة إيران مع الغرب بصفة عامة,وفى استراتيجيات القوى الدولية الكبرى واقتراباتها في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة,فقد أصبح لهذه الاحتمالات عدداً من الأسس والمسوغات أهمها أن الاتفاق لم يرفع العقوبات الاقتصادية التي عانتها إيران على مدى أكثر من عشر سنوات فحسب بل أسس لعملية تطبيع للعلاقات بين إيران والدول الكبرى ومن ثم فإن الإتفاق وضع حداً لعلاقة العداء وعدم الثقة بين إيران والدول العربية وعلى أرسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت حالة الريبة والشك في علاقتها مع إيران لأكثر من ثلاثة عقود المصري

ولم يكن خافياً على القوى الدولية الكبرى أن أنماط تداخلاتها في منطقة الشرق الأوسط التي أخذت تشهد أحداث وتحولات حادة منذ أكثر من خمس سنوات. قد تأثرت بمتغيرات النظام الدولي إزاء التوزيع المتغير للقوة العالمية والحقائق المتغيرة في العلاقات الدولية, وموازين القوى الدولية المتغيرة التي هي الأخرى شهدت مسارا تحوليا بعد الصعود الصيني والألماني،وتعافي روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها الدولية بعد مرورها بمرحلة من الضعف،واصرارها بالتنسيق مع الصين على ضرورة تحول النظام الدولي نحو القطبية المتعددة واستمرار تصاعد قوة اليابان. واستكمال القوة الشاملة للاتحاد الأوروبي الأمر الذي زعزع نظام الهيمنة الأحادية الذي انتعش بعد عام1991و ان استمر تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الدولة الأقوى في العالم

لقد دفع الاتفاق النووي الإدارة الأمريكية إلى اتباع استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط برزت معالمها في الانعطافة التي قادت نحو تنظيم تحالفاتها الإقليمية وخاصة مع الدول العربية وفق أسس تم خلالها ترتيب مكانة الأقاليم الجيوستراتيجية الأمر الذي أسهم في تنامي أدوار الفاعلين الإقليميين (تركيا إيران ضمن النظام الإقليمي العربي واحتدام التوتر بينهما على مقاليد النفوذ والسيطرة والاصطدام أحياناً مع السياسة الأمريكية في المنطقة[64]

أما الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط فإنها قد ارتبطت منذ أن بدأت المفاوضات بين إيران والسداسية الدولية حول الملف النووي الإيراني،بتغليب المصالح الوطنية الاستراتيجية التي تحاول استعادة مكانتها كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، مما شكل عصب المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في المنطقة،فضلا عن التحسب من دعم حراك التغيير العربي خشية وصول التيارات الإسلامية إلى سدة الحكم في ظل قلق متزايد من انتقال ذلك الحراك إلى ساحات دول آسيا الوسطى ولا سيما الحليفة منها،والتي تتميز بالوزن الديموغرافي والاقتصادي المعتبر للمسلمين إلى جانب النظر إلى بعض الدول العربية كمناطق نفوذ لها مما يجعلها متمسكة بحمايتها . وضد أي تغيير قد يهدد نفوذها في ضوء مساعي الدول العربية لاختراقها والهيمنة عليها

وقد فسر الباحثون التدخل العسكري الروسي في سوريا ضمن سياسة التغير الاستراتيجي المتبع في تحصين القاعدة العسكرية الروسية

في ميناء طرطوس والقاعدة الجوية الروسية في حميميم،بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية روسية واسعة النطاق بالقرب من اللاذقية،وهو الأمر الذي يعني أن الاستراتيجية الروسية في المنطقة باتت تستهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المناطق التي يسيطر عليها نظام الرئيس السوري بشار الأسد الحليف الرئيس في منطقة الشرق الأوسط،بما يؤمن لروسيا منفذا دائما على البحر المتوسط في محاولة للتغلب على التطويق الجغرافي الذي تتعرض له روسيا من جانب حلف شمال الأطلسي،خاصة أن أغلب القواعد

64_ الإتفاق النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص37

الروسية تطل على بحر قزوين والبحر الأسود،باستثناء الدعم اللوجستي للقوات البحرية الروسية في فيتنام.

تحقيق مكاسب جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط

وفر الاتفاق النووي مناخاً جديداً في منطقة الشرق الأوسط يمكن وصفه بأنه نوع من عدم الاستقرار تحت السيطرة،Sort of controlled instability أو ما يعرف بالحروب الصغيرة,Mini warsوقد قدم هذا المناخ مكاسب جديدة للولايات المتحدة الأمريكية جراء تنامي الطلب الهائل على صفقات السلاح الأمريكي من دول المنطقة وعلى الأخص دول الخليج العربي التي لم تكتف بطلب السلاح بل طالبت بعقد اتفاقيات أمنية من أجل توفير حالة من الاطمئنان لشعوبها,وضمان أمنها في مواجهة إيران. كما حققت الولايات المتحدة الأمريكية مكاسب أخرى نجمت من قرارها بتجنب دخول الحرب مع إيران من خلال التفاوض,الأمر الذي يقابله تسريع مبيعات السلاح لأعداء إيران ،أي إيجاد معادلة متناقضة لكنها متوازنة عبر تحقيق المصالح الأمريكية في علاقاتها مع طرفي تلك المعادلة المتناقضة التي يقف أحدهما ضد الآخر,وهما كل من إيران ودول الخليج العربي

خلاصة الأمر أن الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية أوجد تداعيات دولية كانت واضحة المعالم في السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني التي استمرت ما يقارب عقدا ونصفا،تباينت خلالها اهتمامات الإدارات الأمريكية وارتباطاتها بمنطقة الشرق الأوسط،فقد سعت إدارة الرئيس باراك أوباما للتقليل من تلك الاهتمامات والارتباطات،وهذا يقابله تبني مواقف أكثر تركيزا وعداء تجاه الصعود الصيني،فيما أعادت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على إيران في مسعى منها لتقويض الدور الإيراني المتنامي إقليمياً بشكل مضطرد,كما أصبحت العودة الروسية للمنطقة تحت حجج ومبررات التصدي للإرهاب كعنوان جاهز,خاصة بعد سيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من أراضي العراق وسوريا.[65]

[65]_الإتفاق النووي الإيراني، مرجع سبق ذكره، ص 38

خاتمة

في ضوء ما تم تناوله في هذه المطبوعة، يتبين أن ظاهرة التسلح ونزع السلاح تمثل إحدى أكثر القضايا تعقيدًا وتشابكًا في حقل العلاقات الدولية، نظراً لارتباطها المباشر ببنية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات السياسية والأمنية بين الدول. فالتسلح لم يعد مجرد وسيلة دفاعية تقليدية، بل تحول إلى أداة استراتيجية تسعى من خلالها الدول إلى تحقيق الردع، وتعزيز النفوذ، وحماية المصالح القومية، وفرض التوازنات الإقليمية والدولية. كما أن التطور التكنولوجي المتسارع في الصناعات العسكرية، خاصة في المجال النووي والصاروخي، ساهم في إحداث تحولات جوهرية في مفاهيم الحرب والأمن والاستراتيجية.

وقد أظهرت الدراسة أن سباقات التسلح الدولية، رغم ما تبرره الدول باعتبارات الأمن والدفاع، تؤدي في كثير من الأحيان إلى تعميق حالة عدم الاستقرار الدولي، من خلال تغذية الشكوك المتبادلة وإعادة إنتاج المعضلة الأمنية بين الفواعل الدولية. كما أن تزايد الإنفاق العسكري العالمي واستمرار انتشار الأسلحة، خصوصاً في مناطق التوتر والصراع، يعكس استمرار هيمنة منطق القوة في العلاقات الدولية، رغم الجهود الأممية والدولية الرامية إلى ضبط التسلح ونزع السلاح.

ومن جهة أخرى، برهنت قضايا الانتشار النووي على حجم التحديات التي تواجه النظام الدولي في مجال الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة مع سعي بعض الدول إلى امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية، وما يترتب عن ذلك من تهديدات للأمن والسلم الدوليين. كما أن محدودية فعالية المعاهدات الدولية الخاصة بمنع الانتشار ونزع السلاح تكشف عن استمرار التناقض بين المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى ومتطلبات الأمن الجماعي العالمي.

وعليه، فإن دراسة قضايا التسلح ونزع السلاح تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لطلبة العلاقات الدولية، لما توفره من فهم معمق لطبيعة الصراعات الدولية وتحولات البيئة الأمنية العالمية. كما تساهم في تكوين رؤية تحليلية نقدية تساعد على إدراك أبعاد التنافس الاستراتيجي بين القوى الدولية، وفهم تأثير التغيرات التكنولوجية والعسكرية على مستقبل النظام الدولي.

وفي الأخير، يمكن التأكيد أن تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يرتبط فقط بامتلاك القوة العسكرية، بل يتطلب كذلك ترسيخ مبادئ التعاون الدولي، واحترام القانون الدولي، وتعزيز آليات الحوار والدبلوماسية الجماعية، بما يسمح ببناء نظام دولي أكثر توازنًا واستقرارًا، قادر على مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة بعيدًا عن منطق سباقات التسلح والصراعات المفتوحة.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985

2- محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، (د.س.ن)

3- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005

4- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979

5- طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965-1990، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997

6- التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، دراسات الوحدة العربية، 2009

7- برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبد الهادي الإدريسي، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011

8- ران دال فورسبرج وآخرون، منع إنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار، ترجمة سيد رمضان هدارة، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1998

9- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006

10- النص الكامل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لأجل مراجعة كل المواد التي تضمنتها، مأخوذ من :

http://www.iaea.org/Publications/Magazines/Bulletin/Bull104/104035 01117.pdf

11- أحمد سعيد ، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية . عن الموقع

www.anntv/new,shausubject-asp ?dj10432

12- جوني عاصي ، النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية مند نهاية الحرب الباردة . معهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية ، ط 1 ، بيروت، 2006

13- عباد محمد ، استراتجيات الحرب الباردة ، عن الموقع ،

http//invenetormontada-net/tg-topic

14- فيصل كبيش ، الحرب الباردة من الموقع www.moqatel.com/ openshue/behoth/siasia21/sevent-cra

15- عبد المنعم سعيد : أمريكا والعالم والحرب الباردة وما بعدها . نهضة مصر للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، 1999

16- سعد حقي توفيق ، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة . دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008

17- نازر إسماعيل الحيالي ، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر ، دراسات دولية ، العدد 56 ، د . س . ن

18- جمال عبودي ، الثورةالبلشفية ونشأة الاتحاد السوفيتي، على الموقع الالكتروني www.ecolenumerique.tn/wp.2012/4/16..1-2

19- بيتر سالنهايم ، "" الإنفاق العسكري ." مركز دراسات الوحدة العربية (محرر) ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، ترجمة عمر الأيوبي و آخرون ، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008

20- عادل سليمان : توجهات ميزانية الدفاعية الأمريكية لعام 2006 السياسة الدولية ، ع 41، 2006

21- محمود خليفة جودة محمد ، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 2010 - 1991، المركز الديمقراطي العربي ، قسم الدراسات والعلاقات الدولية .

22- حسن احمد حسن ، النفقات الصينية ، عن الموقع : ، https://www.sasapost.com/china armed.forces

23- عصام نايل الجمالي، أثر التسلح الإيراني على الأمن الخليجي. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع. 2012

24- الشهراني س. ب. ، التوجهات البحرية الإيرانية: الأهداف والتحديات وحدود التأثير. مجلة الدراسات الإيرانية، 2021

25- سنية الحسيني , طبيعة الدور الإيراني , مركز الخليج للأبحاث , العدد 85

26- العربية 5 جوان 2018، كيف ومتى بدأت علاقة ايران بميليشيات الحوثي في اليمن؟ www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2018/01/05 / كيف-ومتى-بدأت-علاقة-إيران-بميليشيات-الحوثي-في-اليمن؟.

27- رضا صابتي , لماذا تتصدر إيران المشهد عند الحديث عن حرب غزة؟

https://www.bbc.com/arabic/articles/cw42n3ew8e

28- وكالة تنسيم الدولية للأنباء ، "طوفان الأقصى

https://www.tasnimnews.com/ar/news/2023/10/08/2968352 /

29- الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية , مجلة البلقاء للبحوث والدراسات مجلة علمية محكمة متخصصة , تصدر عن جامعة عمان الأهلية ، العدد 01 ، 2020

30- الإتفاق النووي الإيراني وانعكاساته الإقليمية والدولية , مجلة البلقاء للبحوث والدراسات مجلة علمية محكمة متخصصة ، تصدر عن جامعة عمان الأهلية ، العد د 20، 2020

ثانيا: باللغة الاجنبية

31- juliet kaarbo and James Lee Ray, Global Politics, US, Wardsworth, 2011

32- Pierre de Senarclens, La Politique Internationale, Armand Colin, Paris, 1992

33- Peter R. Lavoy, Nuclear Myths and the causes of Nuclear Proliferation, England, Frank Class, 1993

34- Karen A.Mingst, Essentials of International Relations, London, Norton and Company, 2Ed, 2003

35- Frank Barnaby, How to Build a Nuclear Bomb and Other Weapons of Mass Destruction, New York, Nation Books, 2004

36- Oxford Learner's Pocket Dictionary, UK, Oxford University Press, Third Edition

37- Jeffrey A. Larsen, Arms Control: cooperative security in a changing environment, USA, Lynne Ryenner, 2002

38- B.Byely.et.al, Marxism-leninism on war and army, In James.j.Tritten,ed, Naval postgranduate school Monterey,Galifornia, September, 1990

39- Stephen G.Brooks:Dueling realisms: Realism in International relations organization ,vol.51.No.3. summer, 1997

40- Samuel charap and Cory welt, Amore proactive u.s. Approach to the Georgia conflict, center for American progress, februarym 2011

41- Major John C. Nalls, Resurrecting Limited war theory, school of advanced military ,studies united states army command and General staff College fort Leavenworth,Kansas, 2008

42- Departnert of Defence (Februry 2010):Fiscal year 2011 budget requestoverview, (unitedstatses of america)

43- Arms acquisition by no states actors.forastranger regualation.4 november 2011. http://.www.grip.org/en/node/121/

44- http ://www.ofs-ofs-edu.sg/resource/munofs .from :disarmamant issue :keepingheavyweapons out of the hand of non state actors,nicholar yuan deputypresident.